وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

اثر الاستثمار العمومي على البطالة في الدول العربية

دراسة قياسية للفترة : 1990-2018

من إعداد الطالبة:

بودبزة أم الخير

بومدين نور الهدى

تحت إشراف الأستاذ:

بومدين محمد أمين

نوقشت وأجيزت بتاريخ:.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/.....الدرجة العلمية/رئيسا

الدكتور/.....الدرجة العلمية/مشرفا

الدكتور/.....الدرجة العلمية/مناقشا

السنة الجامعية : 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء و
الشكر

الشكر

العمل ليس مجرد تشريف ، و لا هو منصب للمفاخرة بل هو تكليف و أمانة و أنتم قد أثبتم بالوجه الشرعي أنكم بقدر المسؤولية و الأمانة ، و أنكم خير من تولى المناصب ، فشكرا لكم على جهودكم الرائعة و على عملكم و تعاونكم ، دون أن ننسى من كان لنا السند و كان نعم الأخ و الأستاذ ، فمنك تعلمنا أن للنجاح قيمة و معنى و منك تعلمنا كيف يكون الإخلاص و التفاني في العمل ،

فشكرا على دعمكم المستمر

الإهداء :

يا من أحمل إسمك بكل فخر

يا من أفتقدك و يرتعش قلبي لذكرك

يا من أودعتني لله أهديك هذا البحث أبي

إلى حكمتي ..... و علمي

إلى طريقي ..... المستقيم

إلى كل من في الوجود بعد الله و رسوله أمي الغالية

إلى سندي و قوتي و ملاذي بعد الله إلى حبيباتي نور الهدى شهرزاد حليمة و خديجة

إلى أصدقائي و جميع من وقفوا بجواري و ساعدوني بكل ما يملكون و في أصعدة كثيرة أهدي لكم عملي .

بودبزة حنان

إهداء

إلى طريق ..... الهداية

إلى ينبوع الصبر و التفاؤل و الأمل إلى كل من في الوجود إلى من أثروني على أنفسهم إلى أمي و أبي

إلى من بها أكبر و عليها أعتمد .... إلى من بوجودها أكتسب قوة و محبة إلى نعيمة

إلى توأم روحي و رفيق دربي في هذه الحياة معكم أكون أنا و بدونكم أكون مثل أي شيء إلى إخوتي عبد الحميد و محمد الأمين سمية و إيمان

إلى أصدقاني و كل من لم يتوانوا في مد يد العون لي أهدي لكل عملي

بومدين نور الهدى

الملخص

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار العمومي على معدلات البطالة في الدول العربية خلال الفترة 1990 و 2018 باستخدام نماذج بانل و إختبار التكامل المشترك، وقد خلصت نتائج التقدير إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار العمومي معبر عنه بالإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام على معدل البطالة حيث أن الزيادة بـ 1 % في الاستثمار العمومي ستؤدي إلى خفض معدلات البطالة في الدول العربية بنسبة 3.03 %. في حين كان لمعدل التضخم أثر ايجابي على البطالة. أما معدل النمو الاقتصادي و اجمالي تكوين رأس المال فكان أثرهما غير معنوي. كما أثبت اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل البطالة و محدداته الأساسية المستخدمة في النموذج ، مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 4 %.
كلمات مفتاحية: معدل البطالة، الاستثمار العمومي، محددات البطالة ، الدول العربية ، بيانات بانل. ، التكامل المشترك.

Abstract :

This study aims to study the effect of the Public investment on unemployment in the Arab countries during the period 1990 and 2018, wherefore, we used methods of panel models and the test of cointegration. the results of estimate show that the Public investment expressed by General government final consumption expenditure has a negative effect on unemployment As a 1% increase in Public investment will lead to a 3.03 % reduction in unemployment in the Arab countries. While Inflation rate has had a positive impact,. Finally, the GDP growth and Gross capital formation has had an no significant effect on unemployment. the results of the test of cointegration proved the existence of a long-term equilibrium relationship between the unemployment rate and its main determinants used in the model , With the access rate to balance around 04 %
Keywords : *unemployment; Public investment ;determinants of unemployment; Arab countries ; panel data; cointegration test.*

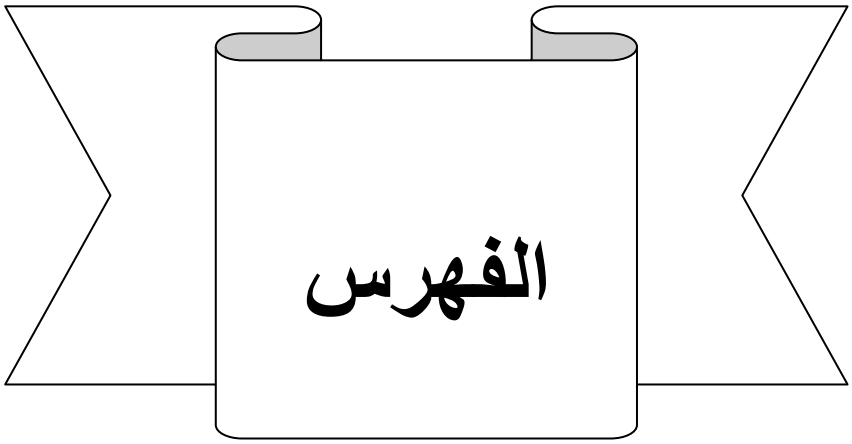
الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر	
إهداء	
ملخص الدراسة	I
فهرس المحتويات	II
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	IX
مقدمة	أ
الإطار النظري	
الفصل الأول: الدراسات السابقة	
مقدمة الفصل	2
I-1 الدراسات العربية.	3
I-2 الدراسات الأجنبية.	8
الفصل الثاني: عموميات حول الاستثمار	
مقدمة الفصل	17
1. الإطار العام لمفاهيم الاستثمار.	18
1.1. أهم النظريات المفسرة لعملية الاستثمار و مفهومه.	18
1.1.1 . الاستثمار في المدرسة الكلاسيكية.	18
2.1.1. الاستثمار في المدرسة الكينزية .	18
3.1.1 . الاستثمار في المدرسة الكلاسيكية الحديثة .	19
4.1.1. الاستثمار في النظرية النقدية .	20

5.1.1. الاستثمار في المدرسة الليبرالية .نظرية الكبح و العمق المالي .	20
2.1. مفهوم الاستثمار .	22
1.2 . أهمية الاستثمار و العوامل المؤثرة عليه.	22
1.1.2. أهمية الاستثمار .	22
2.1.2. العوامل المؤثرة على الاستثمار .	24
1.2. مبادئ الاستثمار و تصنيفاته .	26
1.1.2.مبادئ الاستثمار .	26
2.1.2. تصنيفات الاستثمار.	29
2.2. أدوات الاستثمار و أهدافه .	32
1.2.2 أدوات الاستثمار .	32
2.2.2.أهداف الاستثمار .	35
3. مناخ الاستثمار العمومي في الدول العربية.	35
1.3. واقع الاستثمار العمومي في بعض الدول العربية .	36
1.1.3.الجزائر .	36
1.1.1.3.الاستثمار العمومي خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).	37
2.1.1.3.الاستثمار العمومي خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).	38
3.1.1.3.الاستثمار العمومي خلال البرنامج الخماسي (2010-2014).	38

2.1.3. قطر .	38
2.3. العقبات التي تواجه الاستثمار في الدول العربية.	39
1.2.3.عقبات اقتصادية و مالية .	39
2.2.3. عقبات قانونية و سياسية	40
3.2.3. مجموعة العقبات التنظيمية و الإجرائية و الإدارية.	40
4.2.3. أهم العقبات التي ترجع إلى المستثمر	41
خاتمة الفصل	43
الفصل الثالث : البطالة	
1. الإطار العام للبطالة.	45
1.1. مفهوم البطالة و أهم النظريات المفسرة له	46
2.1. أنواع البطالة و كيفية قياسها	53
1.2.1. أنواع البطالة	53
2.2.1. طرق قياس البطالة	56
2. أسباب ظاهرة البطالة و الحلول المقترحة لها	58
1.2. آثار و أسباب ظاهرة البطالة	58
1.1.2. آثار البطالة	58
2.1.2. أسباب البطالة	60
2.2 الحلول المقترحة لظاهرة البطالة	63

3. البطالة في الدول العربية و الآليات المقترحة في إطار الحد منها.	64
1.3. واقع البطالة في الوطن العربي	64
2.3. الجهودات المبذولة في أيطار مكافحة مشكلة البطالة	74
خاتمة الفصل	77
الفصل الرابع: الإطار التطبيقي	
مقدمة الفصل	80
1. الصيغة العامة لنماذج بيانات بانل.	81
1.1. نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) .	81
2.1. نموذج التأثيرات الثابتة(Fixed effects model).	81
3.1. نموذج التأثيرات العشوائية (Random effects model).	81
2. دالة البطالة في دول العربية .	82
3. تقدير دالة البطالة من خلال نماذج بانل الثلاثة .	82
1.3.عن طريق نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model).	82
2.3 عن طريق نموذج التأثيرات الثابتة(Fixed effect model).	83
4.الاختيار ما بين نموذجي بانل fixed effect، random effect.	84
5.الاختيار ما بين نموذجي بانل fixed effect، pooled regression .	85
6.تقدير النموذج .	86
7. دراسة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة .	86
1.7.دراسة استقرارية المتغيرات .	86

7.2. إختبار وجود علاقات تكامل مشترك (Cointegration) :	89
3.7. تحديد علاقات التكامل المشترك (Cointegration).	90
1.3.7. العلاقة الأولى: بإعتبار أن متغير معدل البطالة (unp) هو المتغير التابع.	91
2.3.7. العلاقة الثانية : بإعتبار أن متغير معدل النمو الاقتصادي (GDPG) هو المتغير التابع.	92
3.3.7. العلاقة الثالثة : بإعتبار أن متغير اجمالي تكوين رأس المال(GCF) هو المتغير التابع.	93
4.3.7. العلاقة الرابعة : بإعتبار أن متغير معدل التضخم (INF) هو المتغير التابع.	94
5.3.7. العلاقة الخامسة : بإعتبار أن متغير الاستثمار العمومي (G)هو المتغير التابع.	95
8. تحليل نتائج الدراسة التطبيقية.	96
خاتمة الفصل	98
الخـــاتـــمة	
قائمة المراجع	

قائمة

الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور الاستثمار العمومي و النمو الاقتصادي من 2000-2014	37
02	معدل البطالة و العاطلين عن العمل و الموظفين في الجزائر لأخر 10 سنوات	67
03	معدل البطالة و العاطلين عن اعمل و الموظفين في مصر لأخر 10 سنوات	69
04	معدل البطالة و العاطلين عن اعمل و الموظفين في المملكة العربية السعودية لأخر 10 سنوات.	71
05	تقدير معادلة البطالة من خلال نموذج الانحدار التجميعي.	82
06	تقدير معادلة البطالة من خلال نموذج التأثيرات الثابتة	83
07	تقدير معادلة البطالة من خلال نموذج التأثيراتالعشوائية	83
08	نتائج اختبار (hausman test):	84
09	نتائج اختبار(*Wald Test*)	85
10	بالنسبة للمتغير التابع: معدل البطالة (UNP):	86
11	بالنسبة للمتغير المستقل: معدل النمو الاقتصادي (GDPG):	87
12	بالنسبة للمتغير المستقل: اجمالي تكوين رأس المال (GCF):	87
13	المتغير المستقل: معدل التضخم (INF)	88
14	المتغير المستقل: متغير الاستثمار العمومي (G):	88
15	نتائج إختبارFisher للتكامل المشترك	89
16	إختبار معنوية معامل التكامل المشترك للمتغير بدرجة التأخير ((K(-1	90
17	نتائج إختبار(*Wald Test*) لمعادلة التكامل المشترك.	91
18	إختبار معنوية معامل التكامل المشترك للمتغير بدرجة التأخير GDPG	91
19	نتائج الاختبار(Wald Test)	92

20	ختبارمعنوية معامل التكامل المشترك للمتغير بدرجة التأخير (GCF(-1)	93
21	نتائج الاختبار(Wald Test)	94
22	نتائج الاختبار(*Wald Test*)	94
23	نتائج الاختبار(*Wald Test*)	95

قائمة
الاشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نظريات مفسرة لعملية الاستثمار	21
02	العوامل المؤثرة على الاستثمار .	24
03	مبادئ الاستثمار .	27
04	أدوات الاستثمار .	34
05	القيم الحالية، والبيانات التاريخية، والتنبؤات والإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي - الجزائر - معدل البطالة	67
06	القيم الحالية، والبيانات التاريخية، والتنبؤات والإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي - الجزائر - العاطلين عن العمل	68
07	لقيم الحالية، والبيانات التاريخية، والتنبؤات والإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي - الجزائر - الموظفين	68
08	القيم الحالية، والبيانات التاريخية، والتنبؤات والإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي - الجزائر - معدل البطالة	70
09	القيم الحالية، والبيانات التاريخية، والتنبؤات والإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي - الجزائر - العاطلين عن العمل	70
10	القيم الحالية، والبيانات التاريخية، والتنبؤات والإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي مصر - الموظفين	71
11	القيم الحالية، والبيانات التاريخية، والتنبؤات والإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي - المملكة العربية السعودية - معدل البطالة	72
12	القيم الحالية، والبيانات التاريخية، والتنبؤات والإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي - المملكة العربية السعودية - العاطلين عن العمل	73
13	القيم الحالية، والبيانات التاريخية، والتنبؤات والإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي - المملكة العربية السعودية - الموظفين	73

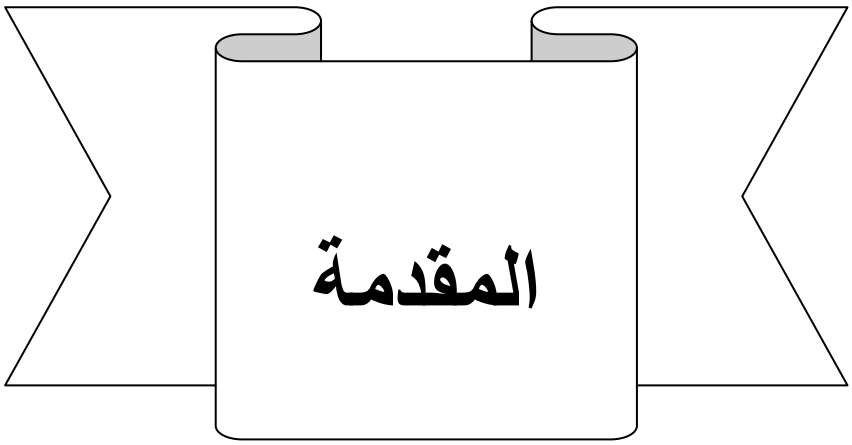
المقدمة

أصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة و أساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية و المالية و الإدارية ، كما أنها تؤدي دور محرك التنمية و بالتالي الاستثمارات الأخرى ،و التي نجد ضمنها الاستثمارات العمومية و الذي يمكن تعريفه على أنه : عملية اقتناء ملك بقصد الحصول على امتيازات مستمرة منها خدمات و نقود ....إلخ فهو يمثل الوسيلة الأساسية لتطوير و زيادة الطاقة الإنتاجية و هو العامل الرئيسي للتنمية و النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ، كما أنها تساهم بدورها في الوصول إلى مستوى معيشة مرتفع في الدول المتقدمة و بعض الدول النامية ، كما أن لها دور فعال في التخفيض من معدلات البطالة و خلق مناصب شغل جديدة .

إن نجاح الاستثمار العمومي متوقف بحد كبير على مدى نجاعة سياسة الدول الخاصة بالاستثمار، كما انه مرهون بالأليات و التشريعات المعمول بها ضمن مخطط عمل حكومي يعمل على رصد المبالغ الضرورية في الموازنات العامة للدولة خصوصا في مشاريع البنية التحتية و انجاز قواعد و مناطق صناعية من اجل دفع عجلة التنمية و رفع من معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام. كما ان سياسة التشغيل و الحد من مشكل البطالة و ما يترتب عليها من أزمات اقتصادية و اجتماعية تعتبر من اوليات الجهاز الحكومي في اي دولة خاصة في الدول العربية التي تمتاز بوفرة كبيرة في اليد العاملة خصوصا الفئة الشابة منها، و التي تستدعي ضرورة توافر البرامج و المخططات التنموية من خلال الاستثمارات العمومية لامتصاص هذا الطلب الكبير على العمل و الذي لا يمكن للقطاع الخاص وحده مواجهته خصوصا في ظل تدهور بيئة الاعمال في اغلبية الدول العربية التي لا تحفز المستثمرين الخواص على الاستثمار سواء كانوا محليين او اجانب.

و امام هذا الوضع الراهن اصبحت دول العالم عامة و الدول العربية خاصة تسعى جاهدة للاهتمام أكثر بالاستثمار العمومي و إعطائه مكانة أكبر ضمن سياساتها الاقتصادية باعتباره المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي بكل جوانبه المختلفة مما سينعكس ايجابا على سوق العمل من خلال زيادة الطلب على اليد العاملة و بالتالي تخفيض نسب البطالة . لكن

بالرغم من الزيادة الملحوظة في هذا النوع من الاستثمارات في السنوات الأخيرة إلا أن معدلات البطالة في الدول العربية هي الأعلى و الأسوأ في العالم ، و من الملاحظ أيضا أن هذه المعدلات ترتفع لدى فئة الشباب و بصفة خاصة لدى الخريجين ، و على هذا الأساس يمكننا تعريف ظاهرة البطالة على أنها : حالة وجود أفراد قادرين على العمل و راغبين فيه و باحثين عنه ، و لكن لا تتوفر لهم فرصة الحصول عليه ، فقد عرفت هذه الظاهرة مؤخرا في البلدان العربية مستويات مرتفعة و هذا راجع لعوامل و أسباب عديدة أهمها زيادة عدد السكان القادرين على العمل ، نقصان عروض العمل ، دخول المرأة بقوة إلى سوق العمل ، عجز أغلب المؤسسات العمومية في إحداث مناصب شغل جديدة ، بالإضافة إلى نقص الاستثمارات التي تعتبر مصدرا أساسيا لخلق مناصب شغل . فمن المفروض اقتصاديا أن زيادة نفقات الاستثمارات العمومية تؤدي إلى خلق مؤسسات اقتصادية جديدة و بالتالي توفير فرص عمل جديدة .

لهذا وجب على الدولة أن تلعب دورا مهما في توجيه النشاط الاقتصادي نحو الاتجاه المرجو و المخطط له ، و ذلك من خلال ضخ أموال في الدورة الاقتصادية كاستثمارات عمومية لتحقيق الأهداف المسطر لها ، و كذا خفض و امتصاص مشكل البطالة و التي باتت تؤرق معظم دول العالم العربي حيث أن الاستثمارات العمومية تعد أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدولة لتحسين جميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية .

- **مشكلة البحث :**

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما هو دور الاستثمار العمومي في معالجة مشكلة البطالة في الدول العربية ؟

و يندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما هي أهمية الاستثمار العمومي ؟
- ✓ هل تعمل الدول العربية على مواجهة مختلف العراقيل التي تواجه الاستثمار لعمومي بها ؟

- ✓ هل يساهم الاستثمار العمومي في الحد من مشكلة البطالة في الدول العربية ؟

- **فروض البحث :**

نهدف من خلال هذه الدراسة اختبار صحة احدى الفرضيات الاتية:

- ✓ تعمل الاستثمارات العمومية على تحفيز النشاط الاقتصادي مما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع و الخدمات و بالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة و تخفيض نسب البطالة.
- ✓ تعتبر الاستثمارات العمومية مشاريع غير ناجعة في زيادة النمو الاقتصادي و بالتالي عدم التأثير على الطلب على اليد العاملة في سوق العمل.

- **أسباب اختيار الموضوع :**

- ✓ الرغبة في معالجة هذا الموضوع لما له من أهمية في الاقتصاد العربي .
- ✓ يعتبر مصطلح الاستثمارات العمومية و البطالة ركيزة أي دولة اقتصاديا و تجاريا و ماليا .
- ✓ محاولة تسليط الضوء على قدرات الدول العربية في استغلال الاستثمار بالطريقة الأمثل للحد من تفشي مشكل البطالة .

- **أهمية الدراسة :**

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية :

- ✓ تأتي أهمية البحث من أنه يتناول موضوعا في غاية الأهمية و هو مشكل البطالة أسبابها و كيفية معالجتها ، باعتبارها ظاهرة اقتصادية خطيرة منتشرة في العالم عامة و العالم العربي خاصة ، و مدى سعي هذه الأخيرة لإتباع مختلف السياسات و الآليات للحد من تفشي الظاهرة و القضاء عليها .

- ✓ إدراك أهمية الاستثمار العمومي في توفير فرص العمل .
- ✓ قد تسهم مخرجات هذا البحث في دعم صانعي القرار في رسم السياسات و اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتخفيف وطأة البطالة في الدول العربية و الحد من ارتفاع معدلاتها .

- **أهداف الدراسة :**

إن الغرض من دراسة هذا الموضوع يندرج من تحقيق الأهداف التالية :

- ✓ عرض و تقديم الإطار النظري لكل من الاستثمار العمومي و البطالة .
- ✓ التعرف على ما مدى تأثير الاستثمار العمومي على البطالة و كذا المعوقات التي تواجهه في مختلف دول العالم العربي .
- ✓ إبراز دور الاستثمار العمومي في تقليص حدة البطالة في الدول العربية .

- **حدود البحث :**

- ✓ **الحدود الزمانية :** لقد تم التركيز في دراستنا على الفترة (1990-2018) و هي تعتبر كافية لتحليل ظاهرة البطالة في الدول العربية، و كذا دراسة اثر الاستثمارات العمومية في خفض معدلات البطالة.
- ✓ **الحدود المكانية :** لقد شملت الدراسة 18 دولة عربية، حيث تم استثناء فقط الدول التي لا تتوفر على معطيات احصائية مثل اليمن و الصومال و ليبيا و سوريا نظرا للأوضاع السياسية التي تمر بها في السنوات الاخيرة.

- **هيكل البحث :**

لقد تم تقسيم البحث إلى جانبين :

- ✓ **جانب نظري :** حاولنا من خلال هذا الجانب التركيز على المفاهيم النظرية للاستثمار العمومي و البطالة حيث تضمن هذا الباب 03 ثلاث فصول :

الفصل الأول : فصل تمهيدي اهتم بأهم الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع .

الفصل الثاني : عموميات حول الاستثمار ، و قد أدرجنا فيه 03 ثلاث مباحث و كل مبحث بمطلبين .

الفصل الثالث : الإطار العام للبطالة ، و قد تناولنا فيه كذلك 03 ثلاث مباحث و كل مبحث يحتوي مطلبين .

- ✓ **الجانب التطبيقي**: اما في الجانب التطبيقي فتمثل في دراسة قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الدول العربية خلال الفترة (1990-2018) من خلال نماذج البانل و اختبار التكامل المشترك.

- **منهج البحث :**

اعتمدت الدراسة على أسلوب الدراسة الوصفية لتحديد العوامل المؤثرة على البطالة و تحديد العلاقة الموجودة بين الاستثمارات العمومية و معدلات البطالة من خلال مراجعة الأدبيات العربية و الأجنبية و الدراسات السابقة. كما تم استخدام الطرق و الاختبارات الاحصائية المتمثلة في نماذج البانل و اختبار التكامل المشترك لتحديد اثر الاستثمار العمومي على البطالة في الدول العربية

الفصل
الأول

مقدمة الفصل الاول :

سوف نحاول من خلال هذا الفصل التطرق الى اهم الدراسات السابقة النظرية و القياسية سواء الاجنبية او العربية التي عالجت العلاقة بين للاستثمار و البطالة، و ذلك من اجل تحديد اهم العوامل الاساسية المتحكمة في ظاهرة البطالة مع تفسير دور و اهمية كل عنصر من هذه العناصر، مع مقارنة النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسات خصوصا العربية منها و التي تعتبر كأساس مرجعي لدراستنا على الدول العربية

الدراسات العربية :

❖ **دراسة لبعض محددات البطالة في الدول العربية - باستخدام طريقة التحليل بالمكونات الرئيسية - أ/محمد ساحل - د/ عبد الحق بن تفات - د/ رشيد مناصرية - 2018-12-10.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل بعض محددات البطالة كحجم السكان و الناتج الداخلي الخام في الدول العربية ، و قد توصلت إلى بعض النتائج أهمها :

- هناك علاقة طردية و ضعيفة بين حجم السكان و معدل البطالة في الدول العربية المدروسة حيث كان معامل الارتباط يساوي (0.344) مما يعني أن الزيادة في حجم السكان تؤدي في زيادة معدل البطالة للدول العربية و لكن بنسبة ضعيفة .
- هناك علاقة ضعيفة و عكسية بين معدل البطالة و الناتج الداخلي الخام في الدول العربية حيث كان معامل الارتباط (0.291-)مما يعني أن ارتفاع معدل البطالة بسبب انخفاض و خسارة في الناتج الداخلي الخام و هذا منطقي حيث كانت هذه النتيجة من نتائج منظمة العمل العربية.

❖ **محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990-2014) - إسلام عبد الله علي حسن- 2016 .**

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين البطالة كمتغير تابع و كل من الناتج المحلي الإجمالي ، التضخم ،الإنفاق الحكومي ، سعر الصرف ، و حجم السكان كمتغيرات مستقلة ، عليه يمكن تحديد مشكلة هذه الدراسة من خلال الأسئلة : (ما هي أهم المحددات الاقتصادية التي تؤثر على معدل البطالة في السودان ؟) ، و ما هي طبيعة العلاقة بين معدل البطالة و (الناتج المحلي الإجمالي ، التضخم ، و حجم السكان ، سعر الصرف ،الإنفاق الحكومي) في السودان ؟) .

و افترضت الدراسة أن أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدل البطالة في السودان هي (الناتج المحلي الإجمالي ، حجم السكان الإجمالي ، سعر الصرف ، الإنفاق

الحكومي ، معدل التضخم) ، كذلك افترضت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين إجمالي حجم السكان و معدل البطالة ، و وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عكسية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي ، التضخم ، الإنفاق الحكومي ، سعر الصرف و معدل البطالة ، توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة .

تم استخدام المنهج القياسي الكمي بكافة مراحله من (توصيف ، تقدير ، و تقييم) نموذج الدراسة ، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة في مستوياتها لكن هناك علاقة تكامل مشترك بينها (علاقة توازنية في الأجل الطويل) ، كذلك تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية طردية من معدل التضخم و حجم السكان الإجمالي إلى معدلات البطالة ، و علاقة ذات دلالة إحصائية عكسية من سعر الصرف إلى معدلات البطالة ، و أن الإنفاق الحكومي ليس له تأثير على معدل البطالة خلال فترة الدراسة .

و قد أوصت الدراسة بضرورة الابتعاد عن الحلول المؤقتة و السياسات الجزئية لمعالجة البطالة ، ضبط المحددات الاقتصادية لمعدل البطالة و السيطرة عليها ، إتباع السياسات المالية و النقدية التي توازن ما بين تخفيض معدل البطالة و ظهور التضخم.

- **الاستثمار العمومي و التشغيل و البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية من 1970-2013- بلقاسم رحالي.**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل و قياس أثر برامج الاستثمار العمومي التي نفذتها الجزائر على التشغيل و البطالة خلال الفترة 1970-2013. من خلال إجراء دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على التشغيل و البطالة في الجزائر ، حيث نتطرق في الجانب النظري للدراسة إلى مفهوم متغيرات : الاستثمار العمومي ، التشغيل و البطالة و العلاقة بينها ، لتتناول و بالتحليل أثار مختلف المخططات و البرامج التنموية و سياسية التشغيل على تطور معدل البطالة في الجزائر ، على ثلاث مراحل ، المرحلة الأولى من سنة 1970 إلى سنة 1989، المرحلة الثانية من سنة 1990إلى سنة 1999، و المرحلة الأخيرة من سنة 2000 إلى سنة 2013. لنعمل في الدراسة القياسية على تكميم

الأثر الناتج عن نسبة الاستثمار العمومي إلى الناتج الداخلي الخام على معدل البطالة ، مع الأخذ بعين الاعتبار المحددات الأخرى لهذا المعدل ، كمعدل النمو الاقتصادي ، المجتمع النشيط و معدل التضخم ، مع مراعاة خصوصيات الاقتصاد الجزائري و الدور الذي تلعبه أسعار البترول في تحديد و رسم معالم السياسة الاقتصادية ، من خلال بناء نموذج متعدد، نعتمد في بنائه على النظرية الاقتصادية من خلال مقارنة إشارة و حجم المعلمات المقدرة مع ما تنص عليه هذه النظرية و التوقعات القبلية للعلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع ، و المعايير الإحصائية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير المعلمات و مختلف الاختبارات الإحصائية (اختبار Student ، اختبار Fisher و اختبار معامل التحديد) ، ثم نستعمل المعايير القياسية (اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء و اختبار عدم تجانس التباين) لبناء نموذج يحقق التوافق بين مختلف هذه المعايير .

- **البطالة في الدول العربية الواقع و الأسباب في ظل عالم متغير - م/م صائب حسن مهدي -2010.**

يتصدى العالم حاليا لأكبر تحد مالي و اقتصادي شهده منذ الحرب العالمية الثانية . فالاضطرابات المالية الكبيرة التي بدأت في العام 2007 تحولت إلى أزمة اقتصادية كاملة في أيلول 2008 و أسفرت عن ازدياد معدلات البطالة و هي الآن تنذر بالتحول إلى مشكلة إنسانية كبيرة و هي في الواقع لم ينجح بلد في العالم من أثار هذه الأزمة الأخذة بالاتساع و من المرجح استمرار نتائجها حتى أواخر العام 2011.

من المتوقع أن يهبط نمو الاقتصاد العالمي بحوالي 2.9% في هذه السنة بعد أن شهد نموا في العام 2008 بواقع 1.9% ، و هذه نسبة أعلى بكثير من نسبة 1.7% التي توقعها البنك الدولي في نيسان 2009 و هذه أول مرة يشهد فيها الاقتصاد العالمي انكماشا منذ أكثر م ن60 سنة ، و من المتوقع تباطئ معدل نمو اقتصاد البلدان النامية في العام 2009 من 4 نقاط مئوية ليبلغ 1.2 % و في منطقتي أوروبا و أسيا الوسطى و أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي من المتوقع انكماش إجمالي الناتج المحلي الإجمالي و من المتوقع هبوط

تجارة السلع و الخدمات على الصعيد العالمي بحوالي 10% و في هذه السنة و هي اكبر نسبة هبوط منذ 80 سنة.

❖ **أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2016 –رحالي بلقاسم , بوعافية سمير – 2018 .**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل و قياس أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 , فالنمو الاقتصادي يعتبر الهدف الأسمى لأي سياسة اقتصادية , حيث تعمل مختلف الدول على تحقيقه من خلال سياسات و نظم اقتصادية مختلفة , و لعل السياسة المالية بأدواتها المختلفة من نفقات عامة و ضريبة أهم و أبرز السياسات التي تستهدف تحقيق النمو المستدام من خلال الاستثمارات العمومية في رأس المال البشري , البنى التحتية و مجال البحث و التطوير , و هو ما تبنته الجزائر بعد الاستقلال , حيث تناولنا في الجانب التحليلي من الدراسة مختلف الإصلاحات التي تبنتها الجزائر خلال عقد التسعينات , و التي بموجبها تم فتح مجال الاستثمار أمام القطاع الخاص , و توجيه الاستثمار العمومي إلى المجالات التي تعمل على تحسين إنتاجية القطاع , غير أنها استعادت دورها مع بداية الألفية الجديدة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي التي تضمنت استثمارات عمومية ضخمة , تهدف أساسا إلى استدامة النمو الاقتصادي , و تركزت هذه الاستثمارات في قطاعات غير إنتاجية , كقطاع المنشآت الأساسية الاقتصادية و الإدارية , التربية و التكوين و السكن , و هو ما ترك أثرا على النمو الاقتصادي , خاصة خارج المحروقات منه , أما الجانب القياسي فحاولنا فيه قياس أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر , من خلال بناء نموذج للنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2016 , حيث أظهرت تقديرات هذا النموذج أن مخزون رأس المال العمومي الذي يدخل الاستثمار العمومي في تكوينه يعتبر محددا لحجم الناتج الداخلي الخام .

❖ **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد المصري – خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري –كلية الاقتصاد و الإدارة –جامعة مصر للعلوم و التكنولوجيا - 1990-2020.**

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد المصري من خلال التعرف على طبيعة تلك العلاقة و مؤشرات البطالة في الاقتصاد المصري مع التركيز على المنهج التحليلي و القياسي في قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة خلال فترة 1990-2010 و تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد – Multi Regression model و نلاحظ أن المتغيرات التي تم استخدامها تكون في شكل معدلات نمو سنوية , أو في شكل نسب مئوية , و مصدرالبيانات الخاصة بالمتغيرات من تقارير البنك الدولي , و تم استخدام برنامج E-views , وجود أثر سالب و معنوي ضعيف للنمو الاقتصادي على البطالة , و قد بلغت القيمة المقدرة للمرونة الجزئية للبطالة بالنسبة للنمو الاقتصادي 5 .- , و يعني ذلك أن الزيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى انخفاض البطالة بحوالي 5% , و أوضحت الدراسة دور الفكر الاقتصادي الوضعي و الإسلامي في علاج البطالة .

❖ **أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة في الأردن دراسة سياسية تحليلية للفترة (1990-2015) د/ثامر علي - د/ حمود حميدي بني خالد - 2017.**

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الأردن خلال الفترة من عام 1991-2015 , من خلال الإطلاع على طبيعة تلك العلاقة , و لتحقيق هذا الهدف تم استخدام السلاسل الزمنية في دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية .

و قد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها انتفاء أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الأردن, حيث تم رفض الفرضية القائلة : إن للنمو الاقتصادي أثرا إيجابيا ذا دلالة إحصائية على البطالة في الأردن . و قد فسرت هذه النتيجة بأن جزء من البطالة في الأردن لا يرتبط بقدرة الاقتصاد على استحداث فرص العمل , و هو ما يمكن أن نعبر

عنه بالبطالة الهيكلية , بالإضافة لوجود العمالة الوافدة ة التي تستوعب جزء من أي أثر للنمو الاقتصادي على البطالة سواء كان سلبا أم إيجابا .

❖ **أثر سياسة الإنفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015** .

يدرس هذا البحث تأثير سياسة الإنفاق العام على البطالة قي الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990-2015 , و قد اعتمدت هذه الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة و تقديم النمذجة القياسية المناسبة للعلاقة الاقتصادية بين الإنفاق العام و معدل البطالة في الجزائر , باستعمال علاقات التكامل المشترك في المدى القصير و الطويل خلال هذه الفترة و ذلك باستخدام المنهج التحليلي القياسي , و من حلال ثلاث محاور توصلنا في هذا البحث لعدة نتائج أهمها وجود علاقة سببية بين الإنفاق العام و معدل البطالة إضافة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق العام و معدل البطالة في الجزائر. لكنها ظرفية , مما يتطلب القيام بتفعيل السياسات الاقتصادية الأخرى في خلق مناصب الشغل عدا السياسة المالية و تفعيل آليات الاستثمار المحلي و الأجنبي مع المستجدات الجديدة للاقتصاد العالمي .

❖ **العلاقة بين نمو الناتج و البطالة (إعادة إختبار صحة قانون أوكن بالنسبة لحالة الجزائر -دحماني محمد ادريوش سمير سحنون - 2010.**

في إطار الاقتصاد الكلي هناك علاقة مهمة تعرف بقانون أوكن " Okun s Law" و التي تنص ulى وجود علاقة سلبية بين التغيرات في معدلات البطالة حول معدلها الطبيعي و التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي حول معدله المحتمل، و تقدم هذه الورقة إطار جديدا و مفيدا لتطوير نماذج مختلفة للتحقيق في العلاقة بين الناتج و معدلات البطالة .

الهدف من وراء هذه الورقة هو دراسة ما إذا كانت علاقة أوكن تنطبق على الاقتصاد الجزائري وفي حالة وجود هذه العلاقة سوف نحاول إيجاد وتقدير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي اللازم لتحقيق العمالة الكاملة، والذي سوف يساعدنا في تقديم اقتراحات بشأن الاستراتيجيات المناسبة للتخفيف من حدة البطالة.

في الأول، سوف نحلل اتجاهات البطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري في الفترة 1970-2010 ، يليه استعراض للجانب النظري المتصل بقانون أوكن، وفي الأخير سنحاول فحص العلاقة بين معدل البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي، معرفة مستوى النمو المطلوب لحل مشكلة البطالة وخاصة في الأمد البعيد، تحديد وتشخيص أهم أنواع البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وفي الأخير نناقش النتائج المتحصل عليها.

والمنهج المتبع في التحليل هو استخدام بيانات سنوية والتي تغطي الفترة 1970-2010 ، ونستخدم تقنيات السلاسل الزمنية لاختبار العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والحصول على تقديرات لمعامل أوكن، ونستخدم في الدراسة اختبار التكامل المشترك **Cointegration Analysis** باستعمال طريقة جوهانس وفي حال وجود هذه العلاقة نقوم باشتقاق نموذج متجه تصحيح الخطأ **ECM** ، واتباع منهجية سببية قرانجر من أجل تحديد اتجاه العلاقة بين النمو والبطالة في الجزائر.

❖ **واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية – عبد الحميد بوخاري -2012 .**

تكمن أهمية مناخ الاستثمار و بيئة أداء الأعمال ، في الاقتصاديات الوطنية إلى كونه المسؤول عن معدل تراكم رأس المال، ومن ثم فهو يلعب دورا هاما في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، وعلى ذلك فإن الاقتصاديات التي تصبو لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة على الأجل الطويل لابد لها من ضخ مستويات مرتفعة من الاستثمارات في جسم الاقتصاد الوطني، والتي لا يمكن بلوغها إلا من خلال الاعتماد على الاستثمار المحلي والمباشر العربي والمحلي.

الدراسات الأجنبية :

❖ **Investissement public, capital public et croissance , xavier ragot , OFCE , 2016 : ,**

يقترح العديد من المؤسسات الدولية الآن زيادة في الاستثمار العام لزيادة النشاط في أوروبا. يزيد الاستثمار العام الكافي النمو المحتمل على المدى الطويل والنشاط قصير الأجل

ويحقق أهداف انتقال الطاقة. بسبب انخفاض أسعار الفائدة ، يمكن تنفيذ مشاريع الاستثمار العام دون التأثير بشكل كبير على المالية العامة. على الرغم من هذه النتائج ، انخفض الاستثمار العام في فرنسا في السنوات الأخيرة من 4.2٪ إلى 3.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي. حتى أن تراكم صافي الأصول وصل إلى نقطة منخفضة بلغت 0.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. على المدى الطويل ، تختلف تقديرات آثار الاستثمار العام من الضعف إلى الضعف. تعتمد هذه الآثار بشكل حاسم على اختيار وتقييم وإدارة المشاريع الاستثمارية. لتفادي المكاسب المفاجئة أو آثار الرهن ، يجب أن يكون تقييم مشاريع الاستثمار العام شفافًا. لذلك ، يجب أن تحدد الزيادة في الاستثمار العام أولاً المشاريع الضرورية والمفيدة. إن الاستثمارات من أجل التحول البيئي ، لتحسين النظام التعليمي أو حتى البنية التحتية للنقل في المدن المزدحمة هي مرشحة طبيعية. تمثل جهدًا بنسبة 1 أو 2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لبضع سنوات اعتمادًا على الطموح المعروض. على المدى القصير ، ستؤدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1٪ من الاستثمار العام إلى زيادة بنسبة 1.1٪ في الناتج المحلي الإجمالي على مدى ثلاث سنوات وتخفيض 245.000 عاطل عن العمل إذا تم تمويله عن طريق الديون. ومع ذلك ، فإنه يؤدي إلى انخفاض طفيف في الحساب الجاري وزيادة الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4٪. تؤدي الزيادة في الاستثمار العام الممول من انخفاض في الإنفاق العام الآخر إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4٪ على مدى ثلاث سنوات. بالإضافة إلى ذلك ، نحن في فرنسا على البيانات المجمعة. يمكن تحقيق مثل هذه الزيادة في الاستثمار العام ضمن إطار أوروبي ، على سبيل المثال في إطار خطة يونكر ، ومع ذلك فإن الاختلافات في الوضع الاقتصادي في أوروبا تدعو إلى زيادة على المستوى الوطني للمناطق الجغرافية التي تحتاج إليها. أخيرًا ، لتجنب الجوانب المتنحية للمعاهدات الأوروبية ، يقال من أجل إدخال "قاعدة ذهبية" تستثني استثمارات عامة معينة ، لا سيما في رأس المال البشري ، من قواعد توحيد الميزانية.

- **Government expenditures and unemployment, Eric Mayer,Stéphane Moyen, Nikolai Stähler,2010**:

في نموذج DSGE الكينزي الجديد مع احتكاكات سوق العمل والسيولة ، من المرجح أن يرتفع إجمالي البطالة لدى المستهلكين المقيدين بسبب صدمة الإنفاق الحكومي غير المستمرة. علاوة على ذلك ، تتفاعل مجموعة الأسر التي تمتلك أصولًا بشكل مختلف تمامًا عن مجموعة المستهلكين المقيدين بالسيولة مما يعني أن معدل البطالة من المحتمل أن ينخفض بالنسبة للأسر التي تمتلك أصولًا ، بينما يزداد بين المستهلكين الذين يعانون من سيولة. المحرك الرئيسي لنتائجنا هو المنفعة الحدية للاستهلاك والتي تتحرك في اتجاهين متعاكسين للنوعين. فيما يتعلق بمعايير النموذج ، نجد أن حجم المضاعف المالي (البطالة) يزيد مع (1) الأسعار شديدة الالتصاق ، (2) درجات عالية من النفور من المخاطرة ، (3) التقارب المنخفض في عرقلة العمالة (4) معدلات الاستبدال العالية ، (5) الديون - النفقات الممولة.

- **Government spending and unemployment, Mattias Olofsson, 2013:**

كان الهدف من الدراسة هو معرفة ما إذا كان يمكن العثور على أي علاقة بين الإنفاق الحكومي والعمالة تجريبيا. لاختبار ما إذا كان الإنفاق الحكومي يؤثر على البطالة ، تم تطبيق نموذج إحصائي على بيانات من السويد. كانت البيانات ربع سنوية من عام 1994 حتى 2012 ، وتم إجراء اختبار جذر الوحدة والمتغيرات التي تحولت إلى فرقها الأول ، لذا تأكد من الثابت. هذا التحول غير المتغيرات إلى معدلات النمو. هذا يعني أن التفسير انحرف قليلاً عن الهدف الأصلي. تشير دراسات أخرى تمت مراجعتها إلى أنه عندما يزيد الإنفاق الحكومي و / أو تقلل الضرائب من زيادات الإنتاج. تظهر الدراسات أن البطالة تنخفض عندما تزيد نسبة الإنفاق الحكومي / الناتج المحلي الإجمالي. كما أشارت بعض الدراسات إلى أنه مع وجود قطاع حكومي كبير بالفعل يزيد الإنفاق ، يمكن أن يكون له تأثير سلبي على الناتج. كان النموذج عبارة عن نموذج VAR مع البطالة والناتج ومعدل الفائدة والضرائب والإنفاق الحكومي ، كما تم تضمين النموذج في النموذج الخطي وثلاث دمى فصلية. استخدم النموذج 7 علامات. لم تكن النتيجة ذات دلالة إحصائية لمعظم التأخيرات ، لكنها أشارت إلى

أنه مع زيادة معدل الإنفاق الحكومي الذي يبقي كل شيء آخر ، يزداد معدل نمو البطالة المستمر. كانت نتيجة الضرائب أقل أهمية إحصائيًا وتشير إلى عدم العلاقة بالبطالة. يشير اختبار ما بعد التقدير إلى وجود مشاكل في الحالة الطبيعية في النموذج. لذا يجب تفسير النتائج ببعض الشكوك.

- **Impacts of Government Spending on Unemployment , Tatsuyoshi Matsumae and Ryo Hasumi ,March 2016** :

هل يمكن للتحفيز المالي تحسين البطالة؟ إذا كان الأمر كذلك ، إلى أي مدى تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى تحسين البطالة؟ لا تزال هذه الإجابات غامضة حيث يتم عرض الأدلة التجريبية المعاكسة (على سبيل المثال ، Bruckner and Monacelli et al. 2010 ، و Pappa 2012). تبحث هذه الورقة تأثير الإنفاق الحكومي على البطالة في الاقتصاد الياباني متوسط الحجم مع تأثير DSGE إلى نموذج Gali et al. (2012) ، وإدخال البطالة بطريقة الاستهلاك الحكومي لتحفيز الاستهلاك الخاص وتأثير الاستثمار الحكومي لتحسين الإنتاجية المؤقتة للشركات الخاصة من خلال تراكم رأس المال العام. تظهر دراستنا أن الاستهلاك الحكومي والاستثمار على حد سواء يحسنان البطالة وتعزى قناة تخفيض البطالة بشكل رئيسي إلى التأثير التقليدي من خلال زيادة الطلب الكلي. من ناحية أخرى ، فإن تأثير الاستهلاك الحكومي للحث على الاستهلاك الخاص صغير. نجد أيضًا أن التأثير الزمني للاستثمارات الحكومية على إنتاجية الشركات الخاصة يرفع الأجور الحقيقية ولكن ليس له تأثير كبير على اختلافات البطالة. وتجدر الإشارة إلى أن نتائجنا قد تأتي من نمذجة البطالة على أساس القوة السوقية للعمال. أخيرًا ، نتائجنا قوية سواء كانت فترة التقدير تتضمن أو تستبعد فترات سعر الفائدة صفر.

- **Impact of Disagregated Public Expenditure on Unemployment Rate of Selected African Countries , MOA , 2019**:

أوضحت الدراسة تأثير الإنفاق العام المفصل على معدل البطالة في دول أفريقية مختارة مع بيانات لوحة تمتد من عام 2000 إلى عام 2017. وقد تم الحصول على البيانات بشكل

رئيسي من مؤشر البنك الدولي. استخدمت الدراسة تقنيات أسلوب اللحظات المعممة (GMM)للتحليل التجريبي. أظهرت نتائج GMM لنظام من خطوتين أن الإنفاق على البنية التحتية والتعليم يقلل من معدل البطالة ، في حين أن الإنفاق على الدفاع والصحة يزيد من معدل البطالة في المنطقة. أظهر تقدير المرونة على المدى القصير أن نفقات البنية التحتية والتعليم تقلل من معدل البطالة بنسبة 9٪ و 1.83٪. ارتفاع وحدة الدفاع والإنفاق الصحي يزيد من معدل البطالة بنسبة 5.2٪ و 84.5٪. تقلل مرونة الإنفاق على البنية التحتية والتعليم على المدى الطويل من معدل البطالة بنسبة 3.8٪ و 7.89٪ ، بينما تزيد مرونة الدفاع والإنفاق الصحي على المدى الطويل من معدل البطالة بنسبة 22.22٪ و 364.58٪ في البلدان الأفريقية المختارة. إن مضمون السياسة هو أن العلاقة الإيجابية بين الإنفاق على الصحة والبطالة يمكن أن تعزى إلى سوء إدارة الأموال الحكومية بسبب الفساد ، في حين أن علاقة الدفاع والبطالة يمكن أن تكون عالية في معدل انعدام الأمن والجرائم في المنطقة. لذلك ، أوصت الدراسة ، من بين أمور أخرى ، باتخاذ إجراء جذري لزيادة تحسين قطاع التعليم من خلال الاستثمار الكافي في التعليم الذي سيساعد في المهارات والتطوير والتدريب.

- **Does Government Spending Affect Economic Growth , Vincent A Onodugo , Kenneth Onyebuchi Obi , Oluchukwu Anowor , Nnenna Georgina Nwonye , February 2017.**

كان الاقتصاد النيجيري في العقدين الأخيرين حتى عام 2013 ينمو بمتوسط 6 ٪ ومع ذلك كانت البطالة تنمو بنفس القدر في منطقة 20 ٪ خلال نفس الفترة. وقد أدى هذا الوضع المتناقض إلى سلسلة من الدراسات والافتراضات التي تهدف إلى تقديم تفسير وحل لهذه الظاهرة. هذه الدراسة باستخدام نموذج الانحدار مع البيانات السنوية من 1980 إلى 2013 ، حدد تجريبيا تأثير نفقات القطاع العام (CEXP) و (REXP جنبا إلى جنب مع استثمارات القطاع الخاص (PINV) على البطالة (UNEMP) في نيجيريا. تم العثور على الإنفاق الرأسمالي واستثمارات القطاع الخاص على المدى المتوسط إلى الطويل على حد سواء بمثابة حافز نحو الحد من البطالة ، في حين أن الإنفاق المتكرر لم يكن قويا إحصائيا بما

يكفي للقيام بذلك. أظهر (0.84) R-2 أن نسبة أكبر من إجمالي الاختلافات في UNEMP نتجت عن الاختلافات في الانحدارات. أشارت اختبارات أخرى مثل الترابط الذاتي والمرونة المغايرة وخطأ المواصفات والتعددية الخطية على التوالي إلى عدم وجود ارتباط ذاتي ، ومن ثم أدى النموذج إلى نتيجة بخل. التباين ثابت مع مرور الوقت ؛ أشار اختبار الارتباط الذي تم تأكيده بواسطة اختبار إعادة تعيين Ramsey إلى عدم وجود خطأ في المواصفات ؛ وأخيرًا ، يشير عامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات إلى عدم وجود دليل على تعدد الخطوط. وتوصي الدراسة ، في جملة أمور ، بزيادة نسبة النفقات الرأسمالية في ملف الميزانية النيجيرية بشكل منهجي مع تخفيض النفقات المتكررة ؛ وهناك حاجة لتحفيز المنافسة بين المستثمرين من خلال إزالة الجمود الهيكلي والمؤسسي وعلى الحكومة أن تضع حوافز سياسية واضحة لاستثمارات القطاع الخاص.

خاتمة الفصل :

لقد هدفنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على اهم الدراسات السابقة التي تناولت اثر الاستثمارات العمومية على معدلات البطالة، و ذلك بغية بناء نموذج الدراسة الذي يمكن الاعتماد عليه في دراستنا القياسية، هذا بالإضافة الى ان هذه الدراسات السابقة من شأنها ان توضح لنا اهم المتغيرات التي تؤثر في البطالة مع امكانية تحديد الطريقة الاحصائية المثلى التي يكمن اعتمادها في الجانب التطبيقي.

الفصل
الثاني

مقدمة :

إن ما تعانيه السياسات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث لا يكاد يخلو من مظاهر الركود و الأزمات المالية المخلفة عن الفكر الريعي ، و نظرا لما يكسبه الاستثمار من أهمية بالغة في اقتصاديات جميع الدول باعتباره أحد الموارد البديلة للتنمية الشاملة و العمود الأساسي الذي يعتبر توجها من التوجهات العالمية المهمة و التي يعول عليها في تحقيق نمو اقتصادي مستدام .

فالاستثمار ككل هو الوسيلة الأساسية لتطوير و زيادة الطاقة الإنتاجية ، كما يؤدي دور المحرك للتنمية و بالتالي الاستثمارات الأخرى .

وقد أصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة و أساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية و المالية و الإدارية من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة , هذه التطورات صاحبها تطور مماثل في دراسة الاستثمار و مجالاته المختلفة لدى تظهر أهمية الدراسة لهذا الموضوع خصوصا البلدان النامية التي عليها الاهتمام أكثر بموضوعات مجالات و أدوات الاستثمار الأكثر ملائمة و نفعا لهذه المجتمعات .

كما تشير الدراسات و البحوث إلى أن نجاح الاستثمار متوقف بحد كبير على مدى نجاعة سياسة الدولة الخاصة بالاستثمار ، و على الدوافع و الضمانات الممنوحة من قبلها و كدا العراقيل التي تواجه المستثمر بشكل عام ، و هدا ما سيتم دراسته من خلال هذا الفصل .

و مما سبق و لمعرفة الموضوع أكثر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى 3 مباحث و هي :

1. الإطار العام لمفاهيم الاستثمار.
2. خصائص الاستثمار و أهدافه .
3. مناخ الاستثمار العمومي في الدول العربية.

1. الإطار العام لمفاهيم الاستثمار :

من خلال هذا المبحث سيتم الوقوف على أهم النظريات المفسرة لعملية الاستثمار و كذا مفهومه و أهميته و العوامل المؤثرة فيه .

1.1 أهم النظريات المفسرة لعملية الاستثمار و مفهومه:

لقد شغلت مشكلة الاستثمار و دوره في النشاط الاقتصادي حيزا واسعا من الجدل و النقاش بين العديد من المفكرين الاقتصاديين أمثال أدم سمث ، ريكاردو ، كينز ... و لكل منهم آراؤه الخاصة حول من يقود عملية التنمية ، فقد يتفقون و يختلفون في الكيفية التي يمكن من خلالها البدء و الإسراع بعملية النمو الاقتصادي و سنحاول مناقشة الآراء المختلفة التي تناولت الاستثمار و أهم النظريات المفسرة له عبر المدارس الفكرية المختلفة .

1.1.1 . الاستثمار في المدرسة الكلاسيكية:

و التي بدورها شهدت نقاشا كبيرا حول أهمية الاستثمار و دوره في النشاط الاقتصادي ابتدأ بالاقتصادي آدم سميث " Adam Smith" أحد أقدم مفكريها الذي اعتقد أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يجب أن يكون محدودا ، و أن الادخارات تؤدي إلى زيادة رأس المال تلقائيا بافتراض التشغيل الكامل ، و من الكتاب الكلاسيك الذين اهتموا بالاستثمار كذلك دايفيد ريكاردو " Dived Ricardo" ، الذي اعتقد أن النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يقوده الاستثمار الخاص ، هو القادر على قيادة التنمية الاقتصادية بكفاءة ، و أن أي اختلال أو أزمة داخلية أو خارجية يمكن التغلب عليها بفعل تفاعل مجموعة من العناصر وهي : الرأسماليون – العمال – أصحاب الأراضي .[1]

2.1.1. الاستثمار في المدرسة الكينزية :

[1] ابوعلي، محمد سلطان، ، **2009 النمو الغير منتظم "اختبار اسهام القطاع الخاص في نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر 1960-2000" ، المعهد العربي للتخطيط الكويت ، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، " تقييم و استشراف "** 23-25 مارس ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية.ص 1-15.

واجه النظام الرأسمالي أزمة مالية كبرى استمرت للمدة 1929-1932 ، عجز فيها الاقتصاديون الرأسماليون عن مواجهتها و إيجاد الحلول لها ، مما تطلب ظهور أفكار و حلول جديدة يقودها الاقتصادي كينز " John .M.Keynes«, أكدت على أهمية الاستثمار بجميع أنواعه الإنتاجي و غير الإنتاجي ، و عدته المصدر الأساس لنمو الناتج المحلي الإجمالي GDP في الأجل القصير و الطويل [2]، فقد رفض كينز كليا مبدأ اليد الخفية " Invisible Hand" وأثبت أن عمليات التحول في المجتمع الرأسمالي لا تتم تلقائيا ، و من هدا تأتي أهمية التدخل الحكومي لتصحيح عدم التوازن من خلال سياسة الاستثمار و السياسات المالية و النقدية .

3.1.1 . الاستثمار في المدرسة الكلاسيكية الحديثة :

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر ، و بمساهمة أبرز اقتصاديها "ألفريد مارشال Alfred Marshall" ، يرى أنصار هده المدرسة أن من نتائج التدخل الحكومي الواسع سوء تخصيص الموارد و خطأ سياسات التسعير و انعدام الحوافز الاقتصادية و تدني مستوى الأداء الاقتصادي و انتشار الفساد الإداري ، لدلك فأن التخطيط الاقتصادي في رأيهم لا يقدم حلا لمعضلة التخلف الاقتصادي في البلدان النامية ، بل إن التنمية تتحقق فيها من خلال التحول الجاد نحو اقتصاد السوق و ترك آلياته لتقوم بعملية تخصيص الموارد و تحديد الأسعار في سوق المنافسة تبعا لحافز الربح ، طبقا لهده النظرية فإن رصيد رأس المال المرغوب يتحدد بواسطة الناتج و أسعار خدمات رأس المال ، على

[2] المولى ، عبد الستار رائف حسن حمادي ، 2010، **تحليل اقتصادي قياسي للإنفاق الاستثماري الزراعي في القطاع الزراعي العراقي مع التركيز على المنطقة الغربية بمحافظة الانبار للمدة 1980-2006**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة و الاقتصاد ، الرمادي - الأنبار ، العراق ص 23.

أسعار السلع الرأسمالية و سعر الفائدة و نسبة الضريبة ، التي تعد مهمة بالنسبة للقطاع الخاص ، لأنها تؤثر على القرارات الاستثمارية و تحدد نسبة رصيد رأس المال للمستثمر .[3]

4.1.1. الاستثمار في النظرية النقدية :

يرى منظرو المدرسة النقدية و على رأسهم ميلتون فريدمان " Milton Friedman" أن النقود ذات أهمية كبيرة في تحديد مستوى الطلب الكلي لاسيما الاستثمار ، أما الكنزيون فقد بخسوا هده الأهمية، و لكن بمرور السنوات تحقق الكينزيون تدريجيا أن النقود تؤثر في الاقتصاد بطرائق شتى و ليس من خلال سعر الفائدة و الاستثمار فقط ، و كما أن السياسة النقدية شديدة الفعالية من خلال تأثيرها على عرض النقد كمصدر لتمويل الاستثمار ، إذ يرى فريدمان أن السياسة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي يجب أن تهتم بالتأثيرات التي تمارسها الحكومة في عرض النقد من خلال سياستها النقدية ، ويجب أن لا تستعمل السياسة المالية نفسها للتأثير في النشاط الاقتصادي كونها غير فعالة . [4]

5.1.1. الاستثمار في المدرسة الليبرالية .نظرية الكبح و العمق المالي :

أشار الليبراليون الجدد أمثال ماكينون .شو " Show and Mckinnon-Golbis.1979-1973" إلى أن العمق المالي و أسعار الفائدة المرتفعة هي من العوامل الحاسمة في تحفيز النمو الاقتصادي ، و استند إدعاؤهم على أن الاقتصاديات النامية غالبا ما تعاني من ظاهرة الكبح المالي " التي تعني تحديد أسعار الفائدة إداريا عند مستويات منخفضة " ، كنتيجة لعدم وجود أوعية متطورة للادخار فإن الاستثمار يتوقف على قدرة الإفراد على الادخار الذاتي ، مما يعني أن تحفيز الادخار و الاستثمار يستوجب أمرين ،**الأول** تحرير أسعار الفائدة و تطوير أوعية ادخارية بما يؤدي إلى زيادة الادخار و الائتمان ، **الثاني** التخصيص الفعال للموارد المالية لدى القطاع المالي بما يسهم حتما في تحقيق معدلات نمو

---

[3] ايدجمان ، مايكل ، 1999 ، **الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة ترجمة محمد ابراهيم منصور** ، دار المريخ للترجمة و للنشر , الرياض , السعودية ص 182-183.

[4] ايدجمان ، مايكل ، 1999 ، **الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة ترجمة محمد ابراهيم منصور** ، دار المريخ للترجمة و للنشر ، الرياض ، السعودية، ص 337.

اقتصادي أعلى و وفقا لذلك ، فإن الاستثمار يتناسب طرديا مع سعر الفائدة الحقيقي ، وهو عكس وجهة نظر النيوكلاسيك .[5]

و من هنا نستخلص النظريات بهذا المخطط:

الشكل رقم (1) : نظريات مفسرة لعملية الاستثمار

المصدر : من إعداد الباحثتين.

[5] عبد العظيم ، عادل 2007 ، **اقتصاديات الاستثمار : النظريات و المحددات** ، المعهد العربي للتخطيط " سلسلة بحوث جسر التنمية " المجلد 6 ، العدد 67 ، تشرين الثاني ، الكويت ، ص 1-20.

2.1. مفهوم الاستثمار :

مما سبق ذكره و نظرا لتعدد الزوايا التي ينظر من خلالها لعملية الاستثمار، فقد تعددت تعار يف الاستثمار و التي نذكر منها ما يلي :

البعض يرى أن الاستثمار هو :"التخلي عن استخدامات أموال حالية و لفترة زمنية معينة من اجل الحصول على المزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة ,و كذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة ". [6]

كما عرفه Vizzanova على أنه : "عملية اقتناء ملك بقصد الحصول على امتيازات مستمرة منها خدمات و نقود ...إلخ ، ونميز بين الاستثمارات المنتجة كشراء المحلات التجارية "[7]

أما بروناس فقد عرفه :"بأنه تخصيص الموارد عن أمل تحقيق العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا خلال فترة زمنية طويلة ".[8]

1.2 . أهمية الاستثمار و العوامل المؤثرة عليه

1.1.2. أهمية الاستثمار :

للاستثمار دور كبير ، و أهمية في تحريك النشاط الاقتصادي و يرجع ذلك إلى إستراتجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل .

و يمكننا أن نحدد أهميته حسب بوسري (bouser) و شارتوا (charois) كما يلي[9]:

---

[6] قاسم نايف علوان ، **ادارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق** ، دار الثقافة و النشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، 2012، ص 31.
[7] ناصر دادي عدون ، **تقنيات مراقبة التسيير** ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1997 ص 153.
[8] كاظم جاسم العيساوي ، **دراسة الجدوى الاقتصادية** ، و تقييم المشاريع ، الطبعة الأولى ،2002 ،ص 16.
[9] منصوري الزين ، **تشجيع الاستثمارات و أثره على التنمية الاقتصادية** ، دار الراية للنشر ة التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2013 ص 42-43.

- ✓ أهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل ، فلاستثمار هو المحرك الوحيد و الرئيسي للنمو فهو ذو بعد في المستقبل و له منفعة شبه دائمة ، أما النقطة الثانية و التي تخص الاستثمار فهي أهميته في استغلال المصادر الهامة و الطاقات الجامدة للنشاط.
- ✓ إضافة إلى ذلك فالاستثمار يشترط صورة لعلامة المؤسسة بالنظر إلى تأثير المحيط الاقتصادي و المالي و بالتالي يزيد في تنوع الإنتاجية ، و يفتح باب المنافسة في السوق التجارية . و المؤسسة التي لا تستثمر محكوم عليها بالزوال ، و التوقف عن النشاط لأنها لا تقوى على المنافسة و مسايرة التطورات التي تشهدها نوعية المنتجات.
- ✓ و الاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية و النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ، فقد ساهمت الاستثمارات في الوصول إلى مستوى معيشة مرتفع في الدول المتقدمة و بعض الدول النامية .
- ✓ فالاستثمار يخلق أساسيات التنمية ، و ندرة رأس المال و الاستثمار يؤثر على التنمية ، و كذلك يؤثر على عوامل الإنتاج الأخرى.
- ✓ و للإسراع في التنمية لابد أن تواكبه زيادة الاستثمارات ، و استغلال الطاقات و الإمكانيات المتاحة للمجتمع أحسن استغلالا.
- ✓ بذلك نجد أن الاستثمار مهم للمؤسسة كوحدة اقتصادية ، حيث يعتبر سر وجودها و عامل استمرارها و تطورها ، هذا على المستوى الجزئي أو الوحدوي . كما انه يعتبر عماد التنمية و النمو للاقتصاد الوطني على المستوى الكلي.

لذلك نجد أن الدول تسعى جاهدة لجذب و تطوير و ترقية الاستثمارات ، لما لها من تأثير ايجابي على مختلف النواحي و الأطراف .

2.1.2. العوامل المؤثرة على الاستثمار :

حتى يتحقق الاستثمار لابد من دراسة العوامل المحيطة في بيئة الاستثمار الخارجية و الداخلية و هنا لابد من تحليل تلك العوامل بهدف الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة و زيادتها و يمكن إيجاز هذه العوامل فيما يلي[10] :

الشكل رقم (2) : العوامل المؤثرة على الاستثمار

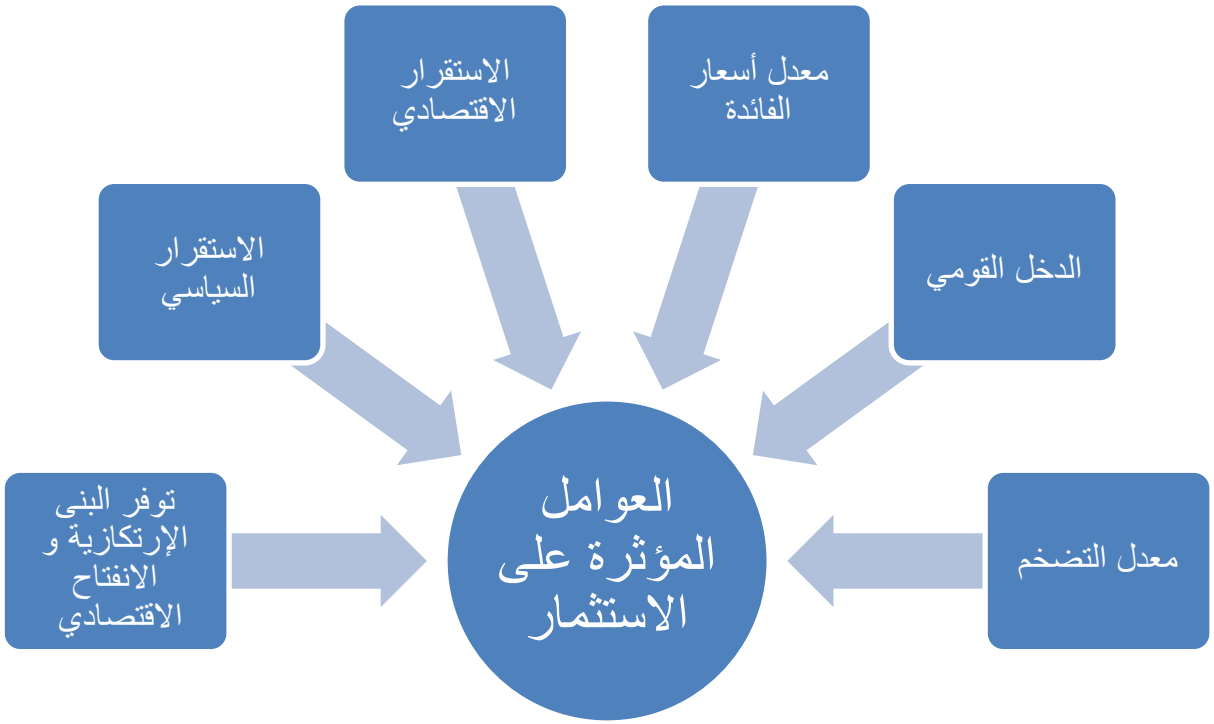

المصدر : من إعداد الباحثتين.

[10] هندي منير إبراهيم ، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية** ، منشأة المعارف ، الاسكندرية 1999 ص 15

و لمعرفة العوامل أكثر سوف نتطرق فيما يلي لشرحها :

❖ الاستقرار السياسي :

يعتمد على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة إلى أخرى ، و يمكن قياس هذه المخاطر من خلال دراسة التغيرات السياسية في هذا البلد و طريقة تداول السلطة و شكل الحكومة و استقرارها وعلاقتها مع الدول المجاورة ، و العالم الخارجي التي تؤثر على الإنتاج و حجم الطلب و العرض و الحفاظ على استقرار الأسواق الداخلية و الخارجية.

❖ الاستقرار الاقتصادي :

من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية المتحققة في الناتج الإجمالي و التوازن الداخلي و التوازن الخارجي أي استقرار السياسات المالية و النقدية للدولة أو طبيعة الاتفاقيات الدولية الاقتصادية و العلاقات مع الدول المختلفة و شروط التبادل التجاري ، و طرق التعامل مع أسعار الفائدة و أسعار الصرف للعملة و تحرير التعامل بهما ووضع ميزان المدفوعات و الميزان التجاري و نسبة المديونية.

❖ معدل أسعار الفائدة:

يؤثر معدل أسعار الفائدة على النشاط الاقتصادي بصورة عامة و على الاستثمار بصورة خاصة من حيث كلفة الاستثمارات و عوائدها ، و أن معدل الفائدة هو سعر رأس المال أو التمويل أي التعويض عن استهلاك شكل أموال إضافية في المستقبل و تتأثر أسعار الفائدة بمقدار العرض و الطلب ، حيث أن ارتفاع معدلات الفائدة العالمية يؤدي إلى انتقال الأموال المحلية إلى الخارج و يؤثر على حجم الاستثمارات المحلية ، و تؤثر أسعار الفائدة على أسعار العملة على قيمة الأوراق المالية المتداولة في أسواقها المالية.

❖ الدخل القومي :

يؤثر الدخل القومي في بلد ما بدرجة كبيرة على الاستثمارات و أهم العناصر المؤثرة هي : حجم الدخل المتاح ، و معدلات النمو في الدخل و توزيع الدخل القومي و انعكاس ذلك

على متوسط الدخل الفردي ، حيث كلما كبر حجم الدخل أدى إلى ارتفاع الميل الحدي للادخار ، و كلما زاد نمو الدخل القومي أدى إلى ارتفاع حجم و مرونة الطلب الكلي مما ينعكس على علاقة طردية بين الاستثمارات و الدخل القومي.[11]

❖ معدل التضخم :

هو ارتفاع المستثمر في مستوى الأسعار و لفترة طويلة من الزمن و بمعدل غير طبيعي و يؤثر تأثيرا سلبيا على الاستثمار لأنه يخلق جو من عدم الاستقرار في قطاع الأعمال و يؤدي إلى عدم معرفة المستثمر الحالة التي يكون عليها الاقتصاد في المستقبل لأنه يؤدي إلى الارتفاع العام في الأسعار و انخفاض القوة الشرائية للنقود.

❖ توفر البنى الإرتكازية و الانفتاح الاقتصادي :

إن توفر البنى التحتية ضرورية للأنشطة الاستثمارية و خاصة العناصر المؤثرة على الاستثمار ، و يقصد بالبنى التحتية الطرق و المواصلات و الاتصالات ، الانترنت ، الموانئ، الكهرباء ، الماء ، كذلك تلعب مظاهر العولمة و الانفتاح الاقتصادي دورهما في زيادة معدلات الاستثمارات و خاصة الأجنبية منها.

2. خصائص الاستثمار و أهدافه.

بعد ما ارتأينا لمفهوم الاستثمار ستناول في هذا المبحث أهم مبادئ الاستثمار و تصنيفاته و الأدوات المعتمدة فيه و أهدافه.

1.2. مبادئ الاستثمار و تصنيفاته :

1.1.2.مبادئ الاستثمار :

على المستثمر قبل اختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة لابد المراعاة مجموعة من البدائل و هي كالتالي [12]:

[11] ال شبيب دريد كمال ، **الإدارة المالية** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ،الطبعة الثانية عمان 2008ص 17.

الشكل رقم (3) : مبادئ الاستثمار .

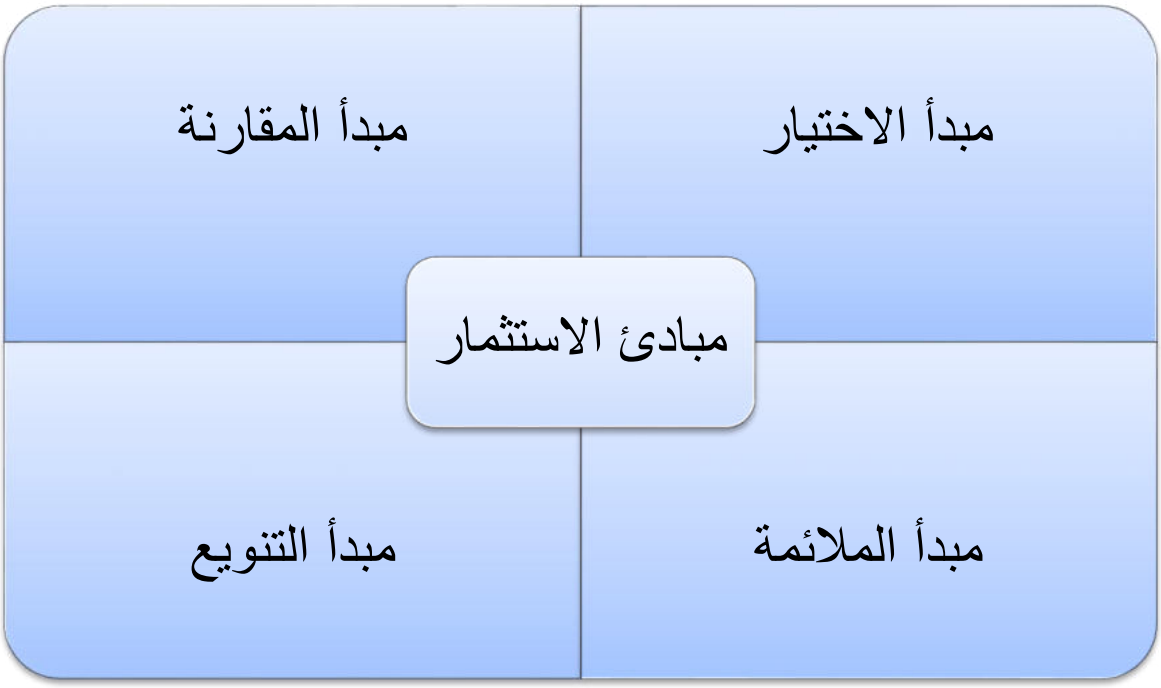

المصدر : من إعداد الباحثتين.

و يمكن شرحها كما يلي:

❖ مبدأ الاختيار :

نظرا لتعدد المشاريع الاستثمارية و اختلاف درجة مخاطرها ، فإن المستثمر الرشيد يبحث عن فرص الاستثمار بناءا على ما لديه من مدخرات ، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيا في ذلك ما يلي :

- يحصر البدائل المتاحة و يحددها .
- يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بالتحليل الاستثماري .

[12] عصام حسن ، **أسواق الأموال المالية** ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، 2008 ص 123.

- يختار البديل الملائم حسب المعايير و العوامل التي تعبر عن رغباته كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة ، أي يستثمرون بالوسطاء الماليين.

❖ مبدأ المقارنة :

وهنا يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب ، و تتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهري لكل بديل متاح ، و مقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل و المناسب للمستثمر حسب وجهة المستثمر و كذا مبدأ الملائمة.

❖ مبدأ الملائمة :

يعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية و أدواتها ، و ما يلائم رغبات و ميول المستثمر و كذا دخله و حالته الاجتماعية يطبق هذا المبدأ على هذه الرغبات و الميول ، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره ، و التي يكشفها التحليل الجوهري و الأساسي و هي :

- معدل العائد على الاستثمار .
- درجة المخاطرة التي يتصف بها الاستثمار .
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر و أدوات الاستثمار .

❖ مبدأ التنويع :

وهنا يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم ، و هذا للحد و التقليل من درجة المخاطرة الاستثمارية التي يتعرضون لها ، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقا ، نظرا للعقبات و

القيود التي يتعرض لها المستثمرون ، مما يصعب عليهم انتهاج و تطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع[13].

2.1.2. تصنيفات الاستثمار :[14]

1. تصنيف الاستثمارات وفقا لأجالها:

- استثمارات قصيرة الأجل : و هنا تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات قصيرة لا تزيد عن سنة كأن يقوم احد المستثمرين بإيداع أمواله لدى البنك أو يقوم بشراء أذونات الخزانة أو السندات قصيرة الأجل ، تهدف إلى توافر السيولة النقدية و إلى تحقيق بعض العوائد و هي تتميز بتوافر السوق لتداولها و تتميز أيضا بسهولة تحولها إلى نقديو و سرعته .
- استثمارات متوسطة الأجل :تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات أطول من النوع السابق ، حيث تصل إلى خمس (5) سنوات ، و مثالها أن يقوم شخص ما بإيداع مبلغ من المال في مصرف ، أور شراء أوراق ماليو أو إستاجار أصل ما و تشغيله ضمن المدة المذكورة.
- استثمارات طويلة الأجل : تتجاوز مدة التوظيف للأموال وفقا لهذا النوع من الاستثمارات خمس سنوات فقد تصل إلى خمسة عشرة سنة أو أكثر و مثالها تأسيس المشروعات ، و إيداع الأموال لدى البنوك ، و الاكتتاب في أوراق ماليو طويلة الأجل ك الأسهم . و يكون الغرض الأساسي من هذه الاستثمارات تحقيق عائد مرتفع من خلال احتفاظ بأصول المستثمر لفترة طويلة نسبيا.

2. تصنيفات الاستثمار حسب النشاط الاقتصادي :

- استثمارات المنشات التجارية :
- استثمارات المنشات الزراعية :و هي التي يعتمد نشاطها الأساسي على الزراعة .

---

[13] منصوري الزين ، مرجع سبق ذكره ،ص 19،20.

[14] مروان شبوط ، كنجو عبود كنجو ، **أسس الاستثمار** ، جامعة القدس المفتوحة ، الشركة العربية المتحدة ،طبعة 2008، ص 18.

- استثمارات المنشات الصناعية :أي المنشات التي تقوم بتحول المزاد الخام إلى سلع للاستهلاك أو للاستعمال .
- استثمارات المنشات الخدمية :تعتمد على تقديم الخدمات المختلفة للجمهور مثل الماء والكهرباء و الاتصالات و النقل.
- استثمارات المهن الحرة : كالحلاقين ، النجارين و الحدادين ...الخ.
- الاستثمارات العقارية : تقوم على امتلاك العقارات و بيعها أو إقامة مباني و تأجيرها أو بيعها.

3. تصنيف الاستثمارات وفقا لطبيعتها:[15]

- استثمارات حقيقية أو عينية : تشتمل على الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة و تؤدي إلى خلق قيمة جديدة.

إن لهذ الاستثمارات علاقة بالبيئة و لها كيان مادي ملموس و أهم ما يميزها هو عنصر الأمان غير أنها تعاني من مشكلة السيولة . ومن أهم أدوات الاستثمار الحقيقي : العقارات ، السلع المشروعات الاقتصادية

- استثمارات غير حقيقية أو مالية : لا تؤدي إلى خلق قيمة و إنما إلى انتقالها من شخص إلى أخر لتمويل الأنشطة العينية ، وهي تشمل على تداول الأدوات المالية مثل الأسهم و السندات، وهي تمثل أيضا حقوقا تنشا عن معاملات مالية بين الناس .

4. تصنيف الاستثمارات وفقا لحجمها و لمن يقوم بها :

- استثمارات صغيرة و كبيرة الحجم : تتسم بصغر أو كبر المبالغ التي يتم استثمارها و كذلك صغر أو كبر المنشات التي تقوم بالاستثمار من حيث حجمها و انتشارها و عدد عمالها و من حيث رأس مالها و نتائج أعمالها .
- استثمار شخصي أو فردي و مؤسسي : الشخصي هو الاستثمار الذي يقوم به شخص واحد يتولى إدارة شؤون هذا الاستثمار من حيث تأمين الاحتياجات و العمل به و

[15] مروان شبوط ، كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره ،ص 19-20.

البيع ، أو يقوم بالاكتتاب في الأوراق المالية و هو ليس واسع الانتشار لأنه من الصعب على الشخص بمفرده أن يحيط بجوانب النشاط كافة ، أما المؤسسي هو الذي تقوم بها المؤسسة أو هيئة أو شركة .وهذا النوع هو الأكثر رواجا و انتشارا بل و تطورا و كذلك ذو اثر على الحياة الاقتصادية لمجتمع ما.

5. تصنيف الاستثمار وفقا لشكل الملكية :

- استثمار عام :تقوم به عادة الحكومة كونها مالكة لهذا الاستثمار و قد يسمى أيضا الاستثمار في القطاع العام أو القطاع الحكومي ، و تتسم عوائدها بأنها متدنية و غالبا ما تهدف الحكومة من خلاله إلى تقديم خدمة معينة للمواطن أو تقديم خدمات ما للاستثمارات الأخرى.
- استثمار خاص :يقوم به الأشخاص أو الهيئات الخاصة باعتبارهم المالكين لوسائل ال‘نتاج فيه . و هو يشكل أهم شكل من أشكال الاستثمار في المجتمعات خاصة الرأسمالية ، و أكثر ما يميز هذا الاستثمار ارتفاع الحافز على زيادة الإنتاجية و تحقيق معدلات عالية من الأرباح ، كما يتسم هذا النمط من الاستثمارات بالمرونة في الإدارة و التنظيم و في اتخاذ القرارات على عكس الاستثمار العام الذي تسوده المركزية في اتخاذ القرارات و يخضع للعديد من الأنظمة و القوانين و القوانين التي تحد من القدرة الإدارية للقائمين عليه.
- الاستثمار المشترك: يجمع بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص ، حيث يقوم الأفراد هنا بشراء حصص في المنشات الحكومية سواء كانت إنتاجية أو حتى خدمية.و في الكثير من المنشات ذات الملكية المشتركة تكزن الإدارة من حق الدولة .

6. تصنيف الاستثمارات وفقا للجنسية :

- استثمار محلي أو استثمار وطني : تكون جنسية المستثمرين فيه وطنية أو محلية سواء أكانوا أفرادا أم مؤسسات . ولهذه الاستثمارات أولوية على الاستثمارات

الأجنبية في الكثير من الدول و المجتمعات ، حيث تحصل في بعض الأحيان على امتيازات و تسهيلات قد لا يحصل عليها المستثمر الأجنبي.

- استثمار أجنبي : تقوم به الشركات و الهيئات الأجنبية و يتزايد هذا النوع و انتشاره الواسع في العديد من البلدان في ظل العولمة و الانفتاح الاقتصادي و المالي.

ومن الجدير ذكره أن الأنواع السابقة من الاستثمارات ليست منفصلة عن بعضها بعضا بل متداخلة لدرجة يصعب فصلها في الكثير من الأحيان ، فقد يكون الاستثمار زراعيا و خاصة أجنبيا و كبيرا في أن واحد.[16]

2.2. أدوات الاستثمار و أهدافه :

1.2.2 أدوات الاستثمار :

هي تلك الأدوات التي يتم استخدامها من قبل المستثمرين لحيازة أصل معين ، و أدوات الاستثمار كثيرة و من أهما ما يلي[17] :

1. الأوراق المالية كأداة للاستثمار : تعتبر الأوراق المالية من أهم و أبرز أدوات الاستثمار ، لما تتميز به من امتيازات هامة للمستثمر ، لا تتوفر في أدوات أخرى للاستثمار ، و للأوراق المالية عدة أصناف تختلف عن بعضها حسب معايير و مقاييس مختلفة.

- حسب معيار الحقوق التي تعود لحاملها ، منها ما هو أدوات ملكية ، مثل الأسهم (les actions) بأنواعها المختلفة ، كالأسهم العادية و الممتازة، ومنها ما هو أدوات دين مثل السندات (les obligations)، و الأوراق التجارية و غيرها.

- أما من حيث معيار الدخل المتوقع من كل ورقة مالية ، هناك أوراق مالية متغيرة الدخل ، كالأسهم التي يتغير دخلها من سنة إلى أخرى.

---

[16] مروان شبوط ، كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره ،ص 22-23.

[17] نوري يحي ، **دور السياسات الضريبية في تشجيع الاستثمار في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر سنة 2013ص 82-83.

- في حين هناك أوراق مالية أخرى كالسندات التي تكون مداخلها ثابتة و محددة بنسبة ثابتة من قيمتها الاسمية .

2. العقارات كأداة للاستثمار : يتم الاستثمار في العقارات إما بشكل مباشر ، كشراء عقار حقيقي (مباني أو أراضي) ، و إما بشكل غير مباشر عندما يشتري المستثمر سند عقاري ، صادر عن بنك استثماري في مجال العقارات ، أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية ، و تقوم هذه المؤسسات بشراء سندات تحصل بواسطتها على أموال تستعملها فيما بعد لشراء أراضي أو إنجاز مباني .
3. المشروعات الاقتصادية كأداة للاستثمار : إن المشروعات الاقتصادية يمكن اعتبارها من أكثر و أشهر أدوات الاستثمار الحقيقي ، منها ما هو صناعي و زراعي و تجاري ، ومن ثم فإنها تعتمد على أموال حقيقية ، كالآلات و المعدات و المباني ، ووسائل النقل و العمال و الموظفين . و بالتالي فإن مزج كل هذه العوامل (عوامل الإنتاج) يؤدي إلى خلق قيمة مضافة ، و تنعكس في شكل زيادة في الناتج الداخلي الخام (piB) للوطن ، لهذه الأسباب فإن الاستثمار في المشروعات الاقتصادية له علاقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية للمجتمع .
4. العملات الأجنبية كأدوات للاستثمار : تعتبر العملات الأجنبية من بين أهم أدوات الاستثمار في أسواق المال العالمية ، خاصة في العصر الحاضر .إذ أنها أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم و تحتل حيزا كبيرا في عمليات البورصة .فهناك أسواق مالية موجودة في نيويورك ، طوكيو، فرانكفورت ، ولندن و غيرها.
5. المعادن النفيسة كأدوات للاستثمار : لقد أصبحت المعادن النفيسة ، كالذهب و الفضة و البلاتين ، أداة من أدوات الاستثمار الحقيقي .تنظم لها أسواق خاصة يتم التعامل فيها ، عن طريق الشراء و البيع المباشر ، و إيداع الذهب لدى البنوك من أجل

الحصول على أرباح ، أو تتم على شكل مبادلة أو مقايضة ، مثلما يحدث في سوق المعاملات الأجنبية.[18]

6. صناديق الاستثمار كأدوات للاستثمار : صندوق الاستثمار هو عبارة عن أداة مالية ، تكونه مؤسسة مالية متخصصة ، كالبنوك أو شركة استثمار لها دراية و خبرة في مجال تسيير الاستثمارات ، و ذلك بهدف تجميع مدخرات الأفراد من أجل استخدامها في المجالات المختلفة للاستثمار ، تحقق للمشارك ينفي هذا الصندوق إيراد، في حدود معقولة من المخاطر.

و في هذا السياق يمكن اعتبار صندوق الاستثمار ، كأداة استثمار مركبة ، بحكم تنوع الأصول التي تستثمر فيها. حيث أن القائمين على تسيير شؤون الصندوق يمارسون المتاجرة بالأوراق المالية . بيعا و شراءا، أو المتاجرة بالعقارات و السلع إلى غير ذلك من أدوات الاستثمار المختلفة.[19]

و يمكن تلخيص أدوات الاستثمار كما يلي :

الشكل رقم (4) : أدوات الاستثمار .

المصدر : من إعداد الباحثتين.

[18] نوري يحي ، مرجع سبق ذكره ،ص 82-83.
[19] نوري يحي ، مرجع سبق ذكره ،ص 82-83.

2.2.2.أهداف الاستثمار :

إن اتخاذ أي قرار استثماري مرتبط بمدى تحقيق جملة من الأهداف المنشودة ، التي على أساسها يتم تحديد مستقبل و مصير المؤسسة و نذكر ها كما يلي[20] :

- المحافظة و الإبقاء على قدرات المؤسسة ، و ذلك عن طريق صيانة الآلات و المعدات و التحديث المستمر لها ، للإبقاء على قدراتها الإنتاجية .
- زيادة القدرات الإنتاجية الموجودة ، بالاعتماد على وسائل إنتاجية إضافية.
- تطوير و تحسين الإنتاجية (productivite) عن طريق تحديث و عصرنة وسائل الإنتاج التقنية بهدف تحسين الجودة و النوعية للمنتجات .
- تحسين البيئة الاجتماعية ، عن طريق تسهيل شروط العمل ، و توفير وسائل الراحة ، و المحافظة على النظافة ، و مكافحة تلوث البيئة.
- تحقيق أكبر عائد بأقل درجة من المخاطر للمستثمرين أي تعظيم ثروتهم.
- إنعاش الاقتصاد و زيادة الرفاهية و توظيف الأموال للحصول على العائد بمختلف مفاهيمه (العائد المالي ، عائد اجتماعي ، عائد اقتصادي ...الخ)
- الاستعداد لتحمل درجة من المخاطر تتناسب و العائد المطلوب .
- الحصول على عائد بدون تحمل مخاطر عالية حسب طبيعة المستثمر فقد يكون المستثمر رشيدا هو الذي يهدف من استثماراته إلى الموازنة بين العائد و المخاطر ، أما المضارب فهو يقبل بأقصى درجات المخاطر المدروسة للحصول على الربح و المقامر هو الذي يراهن بالمال للحصول على الربح مع الاستعداد لتحمل درجة عالية من المخاطر بدون دراسة أي يبني قراره على ضربة الحظ.[21]

3. مناخ الاستثمار العمومي في الدول العربية

[20] jacques margerin K gérard ausset : **choix des investissement** ، les édition d'organisqtuion ، paris ، juin 1987 ،p41.

[21] ال شبيب دريد كمال ، مرجع سبق ذكره ص 26.

إن نجاح البلدان العربية في تحسين مناخ الاستثمار فيها يتطلب في المقام الأول النظر لواقع الاستثمار في هذه الدول من خلال تحسين جودة المؤسسات و إعادة النظر في الضمانات و الحوافز الممنوحة و العراقيل التي تواجه المستثمر و هذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث .

1.3. واقع الاستثمار العمومي في بعض الدول العربية

تعتبر سياسة الاستثمار العمومي في مختلف الدول من أهم أدوات السياسة المالية المتبعة بالخصوص في الدول النامية ، و التي يستهدف من خلالها تدعيم حركية النشاط الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة و تزايد في حجم العمالة ، و من أجل التشجيع على الاستثمار و خلق المناخ الملائم لاستثمار و الذي يستلزم توفير كل الشروط القانونية و الاقتصادية و السياسة و الاجتماعية الملائمة للبيئة التي يتم فيها الاستثمار ، و فيما يلي سنتطرق أكثر لواقع الاستثمار في الدول العربية و ذلك من خلال دراسة مناخ الاستثمار للدول .

التالية :

1.1.3.الجزائر :

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة ، و مع تحسن مؤشرات الوضعية المالية و النقدية للجزائر ، قامت الدولة بإقرار برامج متوسطة المدى لدعم النمو الاقتصادي تمثلت في : مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي من 2001-2004 ، البرنامج التكميلي لدعم النمو من 2005-2009 ، البرنامج الخماسي الممتد 2010-2014 .

الجدول رقم (01) : تطور الاستثمار العمومي و النمو الاقتصادي من 2000-2014

	السنوات	استثمار عمومي	معدل النمو الاقتصادي
برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	2000	290.2	3.8
	2001	368.7	3
	2002	448.3	5.6
	2003	441	7.2
	2004	434.4	4.3
البرنامج التكميلي لدعم النمو	2005	672.5	5.9
	2006	794.5	1.7
	2007	1177.6	3.4
	2008	1440.8	2.4
	2009	1425.5	1.6
البرنامج الخماسي	2010	1508.6	3.6
	2011	1544.8	2.9
	2012	1761.9	3.4
	2013	1632.8	2.8
	2014	1697.2	3.8

المصدر: من إعداد الباحثين بتصرف .

1.1.1.3.الاستثمار العمومي خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

من خلال الجدول نلاحظ أنه بداية من السنة الأولى لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي دخل الاستثمار العمومي في وتيرة تصاعدية فقد ارتفع من 290.2 إلى 434.4 ، هذا

و تبقى الاستثمارات العمومية المنفذة خلال هذا البرنامج جد مهمة في إطار معدل نمو اقتصادي معتبر وصل حتى 7.2 .

2.1.1.3.الاستثمار العمومي خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

من خلال الجدول نلاحظ الاستمرار في التوسع في الاستثمارات العمومية خلال هذا البرنامج بصورة مضاعفة حيث ارتفع من672.5 إلى 1425.5 في حين عرف معدل النمو الاقتصادي تذبذب ليصل سنة 2009 إلى 1.6

3.1.1.3.الاستثمار العمومي خلال البرنامج الخماسي (2010-2014)

مع بداية البرنامج الخماسي استمرت الاستثمارات العمومية في التوسع حيث بلغ 1761.9 في سنة 2012 ، حتى سنة 2013 عرفت أسعار البترول انخفاضا طفيفا ما نتج عنه تراجع في الاستثمارات العمومية لتستقر من جديد سنة 2014 لتصل إلى 1697.2 ، صاحبه تغير في معدلات النمو الاقتصادي خلال تلك السنوات ليعود و يستقر من جديد سنة 2014 إلى 3.8. .

وفي هذا السياق و قصد تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة و في مجال الاستثمار ، عملت الدولة الجزائرية على تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي وذلك منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي ، من أجل التشجيع على الاستثمار و خلق المناخ الملائم له ، فقد وضعت الدولة مجموعة من الامتيازات الجبائية و الضانات الممنوحة للمستثمرين في إطار قانون ترقية الاستثمار رقم 12/93 لعام 1993 و المتعلق بتطوير الاستثمار حيث أصبح بموجبه تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الامتيازات التي طلبها المستثمر و ذلك عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار) ، و من خلال الشباك الوحيد الذي أنشئته لهذا الغرض . ANDI([22])

2.1.3. قطر :

يعد الاقتصاد القطري واحد من أسرع الاقتصاديات نموا و ديناميكية في العالم، فقد أظهر أداء قويا مدفوعا بالسياسات الحكيمة التي اعتمدتها الدولة لتحفيز

[22] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **.ANDI** .

مختلف قطاعاته ، حيث أن دولة قطر تمكنت من خلق واحدة من أكثر البيئات الاستثمارية جاذبية في العالم من خلال تطوير بيئة تشريعية ثابتة و إصدار قوانين جديدة تحمي و تشجع الاستثمارات المحلية و الأجنبية ، و فيما يتعلق بمناخ الاستثمار في الدولة فقد وضعت تشريعات حديثة تنظم بيئة الأعمال ، من بينها قانون استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي و الذي سمح لمستثمرين أجانب و محليين بملكية تصل إلى 100 بالمائة في جميع القطاعات ، كما تعمل على تسهيل إجراءات تأسيس الشركات و الأعمال ، بحيث ستسهم هذه الإجراءات في تحسين مناخ الاستثمار للبلاد ضمن خطط مدروسة لا سيما في ظل ما توفه الدولة من مزايا للمستثمرين ، بالإضافة إلى ما تتمتع به الدولة من عوامل استثمار في مقدمتها الاستقرار السياسي و استقرار سعر صرف الريال القطري مقابل العملات الرئيسية و توافد سيولة ضخمة لدى القطاع المصرفي تتيح تمويل المشروعات الاستثمارية الجديدة مهما كان حجمها و كلفتها ، و إنفاق حكومي ضخم على المشروعات الجديدة .

و كل هذه الإجراءات في سبيل مواصلة الانفتاح الاقتصادي و إزالة العوائق أمام الاستثمار في أيطار تعزيز قوة الاقتصاد الوطني حيث تبدل الدولة جهودا كبيرة لإزالة كافة الحواجز و القيود أمام الاستثمارات المحلية و الأجنبية .

2.3.العقبات التي تواجه الاستثمار في الدول العربية :

يعتبر مناخ الاستثمار نتاج تفاعل عوامل اقتصادية اجتماعية و سياسية و التي تأثر على ثقة المستثمر و تعمل على تشجيعه و تحفيزه ، فعلى الرغم من مختلف حوافز الاستثمار المقدمة من طرف الدول العربية إلا أنه هناك عراقيل وصعوبات تواجه الاستثمار نذكر البعض منها كالآتي :

1.2.3.عقبات اقتصادية و مالية :

- ✓ عدم وجود بيانات و معلومات دقيقة عن الأوضاع الاقتصادية و الظروف الاستثمارية الملائمة في بعض الدول العربية .
- ✓ احتكار القطاع العام في بعض الدول العربية الكثير من الأنشطة الاقتصادية مما يعتبرها القطاع الخاص عقبة أمامه .
- ✓ عدم الاستقرار الاقتصادي و عدم وضوح التوجهات الحكومية اتجاه قضايا الاستثمار و تضارب السياسات الاقتصادية و الاستثمارية في بعض الدول العربية مما يزعزع ثقة المستثمر في الاستثمار في أي نشاط .
- ✓ محدودية توفير التمويل المحلي اللازم في معظم الدول العربية حيث أن هناك دولا عربية عديدة تعاني من عجز مالي في تمويل مشروعات استثمارية كثيرة .
- ✓ عدم استقرار قيمة العملة المحلية الوطنية و تعدد أسعار الصرف (مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار) .

2.2.3.عقبات قانونية و سياسية :

- ✓ انعدام الاستقرار في التشريعات المنظمة للاستثمار في بعض الدول العربية مما يولد لدى المستثمر عدم الثقة أو الاطمئنان على استثماراته بسبب كثرة التعديلات التشريعية .
- ✓ غياب الوضوح في نصوص قوانين و تشريعات الاستثمار في بعض الدول العربية و عدم وجود لوائح و تفسيرات للمضمون في القوانين .
- ✓ عدم وجود قانون واحد ينظم الاستثمارات في بعض الدول العربية مما يشتت المستثمر بين أكثر من تشريع .
- ✓ عدم الاستقرار السياسي و الاضطرابات الأمنية تؤثر بشكل مباشر على الاستثمار

3.2.3.مجموعة العقبات التنظيمية و الإجرائية و الإدارية :

- ✓ تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار في بعض الدول الغربية و تضارب الاختصاصات فيما بينها في بعض الأحيان أي بعبارة أخرى تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر مما يضع المستثمر في حيلة و زعزعت ثقته في الرغبة في الاستثمار .
- ✓ تعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص للاستثمار و بطئ في التنفيذ و التأخير المستمر و المتعمد مما يؤدي إلى ضياع وقت المستثمر من الروتين أي البيروقراطية في إنجاز المعاملات .
- ✓ عدم وجود كوادر بشرية ذات كفاءة و مدربة في إدارة أجهزة الاستثمار من أجل إنجاز المعاملات بكفاءة عالية .
- ✓ نقص الخبرات الفنية و الإدارية اللازمة لتسيير المشروع على أسس تجارية سليمة مما يعيق تنفيذ و تشغيل المشاريع الاستثمارية و يؤدي إلى خفض الإنتاجية و ارتفاع الكلفة و من تم انخفاض العائد على الاستثمار .

4.2.3.أهم العقبات التي ترجع إلى المستثمر :

- ✓ النظرة التجارية قصيرة المدى للمستثمر العربي حيث أن المستثمر العربي لا يحبذ النظرة التجارية طويلة المدى في الاستثمار لأنه يريد تحقيق أرباح بسرعة و دون انتظار لفترة طويلة .
- ✓ أن غالبية المشروعات التي أنشأت لم تحظى من الدقة و الواقعية حيث أثبت معظمها أن الكلفة أعلى من المردود .
- ✓ أن معظم دراسات الجدوى الاقتصادية تم إعدادها عن طريق خبراء أجانب حيث أن معظم المشروعات لم تهتم بالجوانب الفنية و التسويقية و هاتان مهمتان جدا من مراحل إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية .
- ✓ ضعف مستوى الخدمات التسويقية و قصور الجهود المبذولة محليا و خارجيا .

- ✓ عدم اختيار المستثمرين الإدارة ذات الكفاءة العالية المؤهلة و النزيهة و القادرة على التعامل بكفاءة مع بيئة الاستثمار و متغيراتها .

خلاصة الفصل:

يعد الاستثمار الأداة التي تساعد الدولة على مزاولة نشاطها الاقتصادي ، و سير سياساتها العمومية المقترحة ، و قد مر مفهوم الاستثمار بمراحل تمخض عنها عدة تطورات كنتيجة لتطور تاريخ الفكر الاقتصادي و تضارب أفكا رو آراء المفكرين الاقتصاديين و اقترن بتطور دور الدولة من دولة حارسة ، دولة متدخلة إلى دولة منتجة و حيث يقصد بالاستثمار التخلي عن موارد اليوم للحصول على إيراد أكبر من التكلفة الأولية أو بمعنى آخر هو تسديد حالي مقابل الحصول على تحصيلات مستقبلية ، فالاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية و النمو الاقتصادي في الأجل الطويل فقد ساهمت الاستثمارات في الوصول إلى مستوى معيشة مرتفع في الدول المتقدمة و بعض الدول النامية .

و حتى يتحقق الاستثمار لابد من استقرار مجموعة من العوامل على غرار الاستقرار السياسي ، الاستقرار الاقتصادي ، معدل الفائدة ، معدل التضخم .... ، و الذي يهدف بدوره إلى زيادة القدرات الإنتاجية الموجودة بالاعتماد على وسائل إنتاجية إضافية ، و لذلك تسعى الدولة جاهدة لجذب و تطوير و ترقية الاستثمارات لما لها من تأثير إيجابي على مختلف النواحي و الأطراف .

كما أن نجاح البلدان العربية في تحسين مناخ الاستثمار فيها يتطلب في المقام الأول النظر لواقع الاستثمار في هذه الدول من خلال تحسين جودة المؤسسات و إعادة النظر في الضمانات و الحوافز الممنوحة ، لكن بالرغم مما تبدله معظم الدول العربية في السنوات الأخيرة للتحسين استثماراتها تبقى هناك عراقيل و صعوبات تواجه الاستثمار رغم توفر المعطيات و الوسائل و المقومات .

الفصل
الثالث

تمهيد :

تعتبر البطالة ظاهرة اجتماعية و اقتصادية خطيرة عرفتها كافة المجتمعات على مر العصور، حيث شكلت على الدوام عائقا تنمويا تعاني منه معظم دول العالم بما فيها المتقدمة منها ، و ذلك بالنظر إلى إفرازاتها السلبية التي تمس جميع مناحي الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية فضلا عن الأمنية منها , فهي مشكلة تواجهها الدول المتقدمة الصناعية و الدول الفقيرة أيضا.

و أوضح صور البطالة و أخطرها ما يمس الشباب و المتعلمين منهم على وجه الخصوص , فذلك كفيل لاختلال النظام الاجتماعي و الاستقرار الاقتصادي ، حيث تمثل بطالة المتعلمين النصيب الأكبر من العاطلين عن العمل في معظم الدول العربية ، ما جعل الاقتصاديون و أهل الاختصاص يبحثون في أسبابها و آثارها الاقتصادية من أجل وضع السياسات و الاستراتيجيات الملائمة لمعالجتها و الحد من آثارها على المجتمع .

حيث لا يمكن مكافحة و إيجاد حل لمشكلة البطالة بسياسات و إجراءات مستقلة ، إذ لابد من وضع سياسة معالجة للبطالة في إطار الترابط الوثيق مع مجمل الاقتصاد الوطني و إستراتيجية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، فخطورة مشكلة البطالة تتمثل في أنها من جهة تشكل هدرا لموارد المجتمع ، و من جهة أخرى تعد مؤشرا و دليلا على فشل النظام الاقتصادي في إشباع حاجات السكان ، و حرمان الاقتصاد الوطني من المساهمات الإنتاجية القيمة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

ونتيجة لتفاقم مشكلة البطالة في هذا العقد الأخير والتي أصبحت هاجساً يورق الدول كان لابد من التفكير الجاد ، والبحث العميق لمعرفة الأسباب الرئيسة وتحليل المعطيات التي أنتجت هذه المشكلة.

الأمر الذي يستدعي معرفة واقع و آثار البطالة في الدول العربية ، و كذا الجهود المبذولة من طرف هذه الدول لمكافحة هذه الظاهرة و هذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا الفصل .

و انطلاقا مما سبق و للإلمام أكثر بالموضوع ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى 3 مباحث و هي :

1. الإطار العام للبطالة
2. أسباب ظاهرة البطالة و الحلول المقترحة لها
3. البطالة في الدول العربية و الآليات المقترحة في إطار الحد منها.

1. الإطار العام للبطالة

إن البطالة ظاهرة اقتصادية يصعب تحديد مفهومها تحديدا شاملا و دقيقا ، فقد تعددت المفاهيم و التعاريف الخاصة بهاو عليه من خلال هذا المبحث سنحاول إعطاء بعض التعاريف وأهم النظريات المفسرة لها و أنواعها و طرق قياسها .

1.1 مفهوم البطالة و أهم النظريات المفسرة له

سنتناول في هذا المطلب مفهوم البطالة و أهم النظريات المفسرة لها و الأكثر شيوعا في الفكر الاقتصادي بهدف التعرف على العوامل و المتغيرات التي تؤدي إلى ظهور البطالة و تفاقمها الأمر الذي يكشف عن وجود اختلافات واضحة فيما بين النظريات المختلفة في هذا الصدد.

✓ البطالة كظاهرة :

هناك من عرفها بأنها : " هي حالة وجود أفراد قادرين على العمل و راغبين فيه و باحثين عنه ، و لكن لا تتوفر لهم فرصة الحصول عليه " و نعتقد أن هذا التعريف لم يأخذ بعين الاعتبار حدود سن العمل .[1]

و منهم من عرفها بأنها : " هي ظاهرة تؤثر بانتظام في قوة العمل بالمدى طويل الأجل و خاصة في الدول الصناعية أثناء فترات الكساد الأعظم[1] " و نلاحظ أن هذا التعريف غامض ، حيث لم يوضح نوع هذه الظاهرة ، و لماذا تؤثر فقط على الدول الصناعية ؟

[1] rapport conseil National Economique et Social : **"rapport forum international sur l'emploi des jeunes ، recueil sure le chomage et l'emploi des jeunes "** Alger ,11-13 ;Mars 1996 , p24

✓ البطالة وفقا لتعريف منظمة العمل الدولية :

كل من هو قادر على العمل و راغب فيه يبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد ، و لكن دون جدوى [2]، ينطوي هذا التعريف على ثلاثة شروط أساسية:

1. عدم وجود فرصة عمل .
2. الرغبة في العمل .
3. القدرة على العمل :و يستثني منهم ذوي العاهات الجسدية ، و العقلية لمن هم في سن العمل.
4. البحث عن فرصة العمل بالوسائل المتاحة.[3]

و من أكثر التعريفات شيوعا و عمومية لمفهوم البطالة هو الذي يعرفه بأنه " تلك الحالة التي يكون عليها الأفراد الحاملين لقوة العمل و الراغبون في العمل و القادرون عليه ' من حيث السن ، الصحة ، الحالة الاجتماعية ،الخبرة و التأهيل المهني) و الباحثون عنه و لكنهم لا يجدونه " [4] و لعل هذا التعريف يكاد يعكس كل الشروط الموضوعية التي تحقق بمقتضاها حالة البطالة ، غير أنه لا يتطرق لأشكالها أو دوافعها و نتائجها.

أهم النظريات المفسرة لها :

❖ **نظريات الفكر الاقتصاد التقليدي :**

لقد تعددت نظريات الفكر التقليدي التي فسرت البطالة و ذلك باختلاف وجهات النظر التي ركزت عليها لرؤية هاته الظاهرة ، و منه سوف نبرز مختلف النظريات التقليدية للعديد من المفكرين و المدارس الذين اهتموا بدراسة الموضوع و ذلك فيما يلي :

النظرية الكلاسيكية :

---

[1] تقرير المجلس الوطني و الاقتصادي و لاجتماعي **" تقرير حول تقويم أجهزة الشغل في الجزائر "**،2002، ص 52.

[2] معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وزارة المالية.

[3] هوسمانز رالف و آخرون : **مسوح السكان الناشطين اقتصاديا و العمالة و البطالة ، و العمالة الناقصة ، منظمة العمل الدولية** ، عمان، 1996.

[4] ONS Rapport , activité **Emploi et chômage en septembre** 2015 ,N°726.

يركز اقتصاديون الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية ، و يتراكم رأس المال و النمو الاقتصادي و العلاقات الإنتاجية للاقتصاد ، كما يرتكز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي و السياسي للظاهرة الاقتصادية ، و يؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام ، بمعنى أن كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له ، أو ما يسمى بقانون المنافذ ل : جون باتيستساي.

فالتبادل في التحليل الكلاسيكي يكون على أساس المقايضة و لا مكان للنقود فيه ، بمعنى أخر تساوي الادخار مع الاستثمار ، و استحالة حدوث عدم التشغيل الكامل ، فالبطالة التقليدية تنشأ من عدم كفاية عرض السلع لكون إنتاج المؤسسات أقل من الطلب نتيجة لانخفاض معدلات الأرباح ، و يرجع هذا لارتفاع الأجور مما يعني أن القائمين غلى الاستثمار ، سوف لن يرفعوا من مستوى استثماراتهم القادرة على زيادة التشغيل تجنبا لتضخم التكاليف كما تعزى البطالة في نظر الكلاسيك إلى العمل الخاطئ لسوق العمل و في حالة وجودها ، فان آلية الأجور كفيلة باستيعاب اليد العاملة المعالجة ، ذلك أن تخفيض هذه الأخيرة سوف يرفع مستوى الأرباح ، خصوصا في ظل التنافس على مناصب العمل و القبول بمستوى الأجور السائدة . نستنتج من ذلك أن الأجور هي عامل أساسي في آليات عمل سوق العمل ، إذ أنها تؤثر على عرض و طلب العمل .[1]

و هنا يرى الكلاسيك أن الاقتصاد يتوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل أي لا مجال لوجود بطالة ، و لقد فرق اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية بين نوعين من البطالة هما الاختيارية و البطالة الإجبارية و يرو أنه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي فان مرونة الأسعار و الأجور تضمن تحقيق العمالة الكاملة عند وضع التوازن ، و بالتالي فان حالة سوق العمل الحرة لا توجد بطالة إجبارية فإذا وجدت بطالة فلابد أن تكون اختيارية ، و يقرر الكلاسيك أن السبب الأساسي لاستمرار البطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض حد أدى إلى جمود الأجر الحقيقي في الاتجاه النزولي .[2]

---

[1] الليبي محمد علي و آخرون ، (1997) ، **مقدمة الاقتصاد الكلي** ، دار الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ص 254-255.

[2] نوال بن فايزة ، **إشكالية البطالة و دور مؤسسة سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990- 2005**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2008-2009، ص16.

النظرية النيوكلاسيكية :

لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية " التوازن العام " الذي يتحقق في سوق السلع و الخدمات و سوق العمل ، حيث يرتبط حجم العمالة بالعرض و الطلب على العمل ، و يرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة العامة ، و من أهمها تجانس وحدات العمل ، حرية تنقل اليد العاملة و دور المنافسة في شراء و بيع قوة العمل مثل بيع و شراء السلع ، و أن حجم اليد العاملة مرتبط بعرض العمل في السوق ، و بالتالي فإن هاتين الدالتين مرتبطتين بالأجر الحقيقي ، كما أن العمال على استعداد لعرض خدماتهم في سوق العمل محاولين دائما تعظيم مستوى مداخليهم ، و التي يفترض أن تتعادل و الخدمات المقدمة ، و من هنا يدخل العمال في تنافس مع مفهوم الترفيه و يتحقق التوازن في سوق العمل عند تعادل العرض و الطلب على العمل ، إذ يتناسب هذا التوازن مع مستوى التشغيل التام ، أما وجود بطالة فأن سببه هو ارتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل من جهة ، و المساومة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الاسمي من جهة أخرى ، و بالتالي يتحدد الأجر الحقيقي أي أن العمال هم الذين يحددون أجورهم الحقيقة و بالتالي مستوى التشغيل و كل بطالة عند هذا الأجر فهي إرادية.[1]

النظرية الماركسية :

يرى ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها ، حيث يرى أن لكل سلعة قيمتين استعمال يخ و تبادلية ، و هو ما ينطبق على العمل كسلعة ، و يتحدد الأجر الطبيعي بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية لاستمرار الطبقة العاملة و تجديد قوة عملها ، كما يرى أن وجود عدد من العاطلين ، يمنع ارتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافي للبقاء ، فالمحرك الأساسي لهيكل سوق العمل وفقا للنظرية الماركسية هو حجم الاستثمارات ، فبزيادتها يزداد الطلب على العمل و

[1] سليم عقون ، (2010) ، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ص 19-23.

تنخفض البطالة و العكس صحيح ، أي أن البطالة دالة متناقصة في حجم الاستثمارات.[1]

- النظرية الكينزية:

إن الحالة المسماة ب " البطالة الكينزية " تتميز بوجود عرض زائد في العمل و أرجع كينز ذلك إلى نقص الطلب الفعال ، هذا الأخير الذي يحدد مستوى التشغيل و السلع التي تنتج حيث يقوم المنتجون بالإنتاج و بناءا على هذا الإنتاج يتم تحديد العدد اللازم من العمال لتشغيلهم ، فإذا انخفض الطلب عند مستوى التشغيل الكامل انخفض مستوى الإنتاج ، و تظهر البطالة بين العمال للخروج من البطالة أكد كينز على ضرورة تدخل الدولة باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث التأثير و تحديد المعالم السياسية و الاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى وضعية التوظيف الكامل ، و اقترح كينز بعض السياسات المالية و النقدية حيث يمكن دفع الطلب بتحفيز الاستثمار الخاص عن طريق سياسة نقدية متمثلة في تخفيض معدل الفائدة مما تؤدي إلى زيادة الإنتاج و بالتالي زيادة التشغيل كذلك يمكن دفع الطلب بالتخفيض من الضرائب ، و الزيادة في النفقات العمومية و الرفع من التعويضات الاجتماعية.[2]

- **النظريات الاقتصادية الحديثة :**

لا تقتصر البطالة في التحليل الاقتصادي على النظريات الفكر التقليدي فقط بل هناك نظريات أخرى حديثة قدمت اهتماما كبيرا للموضوع ، و بالتالي سوف نبرز أهم النظريات الحديثة و هي كالتالي :

---

[1] عبد الغني دادن و محمد عبد الرحمن بن طاجين ، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970،2006**، مجلة الباحث عدد10، الكلية الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح - ورقلة- ، الجزائر ، 2012، ص 176.

[2] فارس شلالي ، دور **سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة خلال الفترة 2001-2004**، ممذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، 2004-2005 ص26.

نظرية البحث عن العمل :

ترجع صياغتها إلى مجموعة من الاقتصاديين من أمثال "فيليبس ، جوردن ، هل..." حيث استطاعت هذه النظرية في السبعينيات أن توفر إضافة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل حيث تسعى إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل كإسقاط فرضية أساسية من فرضيات النموذج الكلاسيكي لسوق العمل و هي المعرفة التامة بأحوال السوق و توفر المعلومات الكافية المتعلقة بمناصب العمل و الأجور ، فهي تبين صعوبة توفير المعلومات ، مما يدفع بالأفراد للسعي من أجل الحصول عليها و لو نسبيا ، كذلك محاولة اكتشافهم للمؤسسات التي تعرض مناصب عمل مع تحديد مستوى الأجر الملائم لنوعية العمل المقترح ، و عليه يمكن حصر فرضيات هذه النظرية في النقاط التالية :

- أن الباحث عن العمل على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة .
- كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة ، كلما كان الأجر المتوقع للحصول عليه عاليا.
- الأفراد العاطلين هم الأوفر حظا في الحصول على المعلومات من خلال حركيتهم المستمرة و اتصالاتهم الدائمة بأرباب العمل مقارنة بالأفراد العاملين ، لتصبح البطالة من هذه النظرة استثمارا
- أن هناك حدا أدنى للأجور ، لن يقبل الباحث عن العمل الحصول على أدنى منه ، يسمى " بالأجر الاحتياطي " أو "أجر القبول " ، بمعنى أن الفرد يقرر قبول منصب العمل و التخلي عن البحث عندما يكون الأجر أكبر أو يساوي الأجر الاحتياطي ، لأنه كلما توفرت لديه معلومات إضافية حول سوق العمل ارتفعت حظوظه في انتزاع العمل الأفضل و الفوز بالأجر المرتفع.

بالتالي تلخص نظرية البحث عن العمل إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة إرادية احتكاكية أو مرغوبة تنتج عن سعي العمال للحصول على أجر أفضل و فرص عمل أكثر موائمة ، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل

لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة ، طالما أنها تؤدي في النهاية إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة عمل متاحة .[1]

نظرية تجزئة سوق العمل:

ظهرت هذه النظرية بعد الدراسات العديدة التي أقيمت على الاقتصاد الأمريكي ، و هي من الأوائل الذين قاموا بتطوير معنى السوق الداخلي حيث تفترض هذه النظرية وجود سوقين :

* **سوق رئيسي** (ابتدائي):يتميز بالأجور المرتفعة ،إمكانيات الترقية ، استقرار العمل و ظروف عمل حسنة.

* **سوق ثانوي** :عكس السوق السابق فأجوره منخفضة ، ونجد فيه عدم استقرار العمل ،عدم إمكانيات الترقية ، فالعمال في هذا السوق معرضون للبطالة.[2]

إن الفئة الأكثر عرضة للبطالة هي تلك التي تنتمي إلى السوق الثانوي أين تخضع تقلبات العمل فيه للظروف الاقتصادية حيث يسهل تشغيل العمال في أوقات الرواج كما يسهل التخلص منهم في أوقات الكساد و هو ما يعني أن المشتغلين يكونون أكثر عرضة للبطالة .[3]

نظرية العقود الضمنية :

من أبرز مؤسسي هذه النظرية (حيث تقوم على أساس أن الاتفاقيات الملزمة بين العمال و أصحاب العمل قد تكون رسمية أو ضمنية ، معناه أنه ليس من الضروري صياغة الاتفاقيات بشكل رسمي و مكتوب ، و تفترض نظرية العقود الضمنية أن العمال و الموظفين على غير استعداد لتحمل المخاطر المالية ، بالأقدام على القيام بمشروعاتهم بينما العمال يظهرون عدم استعدادهم لتحمل المخاطر و أن يعملوا لحساب غيرهم ، و قد تبين لدى الاقتصاديين أن هذه النظرية عاجزة عن تفسير البطالة الكينزية بل تكتفي بإظهار دور و فعالية عقود المداخيل الثابتة ، بدلا من المداخيل الملاحظة واقعيا في معظم المؤسسات و التي تتميز بالأجور المستقرة.

---

[1] سليم عقون ، مرجع سبق ذكره ص26.
[2] فارس شلالي ، مرجع سبق ذكره ،ص 32.
[3] نوال بن فايزة ، مرجع سبق ذكره، ص 28-29.

و الطريقة الوحيدة التي تمكن أصحاب هذه النظرية من إيضاح السبب في التغيرات الواقعة على مستوى التشغيل ، تتمثل في إضافة عامل تعويضات البطالة التي تمولها الحكومات و التي في الحقيقة تعتبر بمثابة إعانات للمؤسسات التي تستغني عن عمالها في أوقات الركود.[1]

2.1 أنواع البطالة و كيفية قياسها

سنتطرق في هذا المطلب إلى أنواع البطالة و كيفية قياسها.

1.2.1أنواع البطالة :

تتفاوت كتلة البطالة من حيث الجنس ، العمر و كذلك من حيث المدة التي تعانيها الفئات العاطلة ، و هذا كله راجع إلى نوع البطالة السائدة ، فهناك عدة أنواع من البطالة عرفتها المجتمعات في مختلف مراحل تطورها سواء الصناعية منها أو تلك التي عفتها البلدان النامية و منها الدول العربية ، و نعرض فيما يلي أهم أشكال البطالة و أنواعها الأكثر شيوعا :

- **البطالة الموسمية :**

يقصد بها وجود فائض في العمالة عاطلة عن العمل في مواسم محددة ، و يصيب هذا النوع من البطالة القطاع الزراعي بشكل خاص لأن طبيعة النشاط الزراعي موسمية فتطول الفترة الزمنية بين الزراعة أي زراعة المحاصيل و بين عملية جمعها ، فإن اليد العاملة بين هاتين الفترتين تكون في حالة بطالة ، و تثير هاته المشكلة نوعا آخر من المشكلات و هي ضغط العمال الزراعيين المتعطلين على قطاعات الاقتصاد الأخرى في فترة التعطل و كثيرا ما يعم الزحف على المدن بحثا عن العمل فينتج ذلك خلق مشكلات جديدة .[2]

- **البطالة الهيكلية :**

[1] نوال بن فايزة ، مرجع سبق ذكره ص 26-27.

[2] محمد دمان ذبيح ، **الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة** مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة العقيد الحاج لخضر بانتة كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الاسلامية قسم الشريعة ، الجزائر ،2007-2008) ، ص 32.

يمكن تعريف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف و التباين القائم بين هيكل و تركيب القوى العاملة (من حيث المهارة ، و التوزيع الوظيفي و التوزيع الإقليمي) و بين هيكل الطلب على الأيدي العاملة ، نعني كذلك بالبطالة الهيكلية وجود عدد من الأفراد العاطلين بسبب مؤهلاتهم التي لتتوافق مع متطلبات الوظائف الشاغرة الموجودة ، أي أن البطالة الهيكلية تشير إلى ذلك النوع من البطالة الناتجة عن تغيرات هيكلة في الاقتصاد الوطني بحيث لا تتوافق مؤهلات الأفراد مع متطلبات الوظائف الشاغرة .[1]

- **البطالة الدورية :**

يرتبط هذا النوع من البطالة بالدورة الاقتصادية ، حيث تحدث البطالة الدورية بسبب الركود الاقتصادي جراء الأزمات الاقتصادية أين ينخفض الطلب الكلي على السلع و الخدمات و ينتج جراء هذا الوضع انخفاض أيضا الناتج الوطني نتيجة انخفاض الإنفاق ، و بالتالي تتجه المؤسسات إلى إنتاج قدر قليل من السلع أو تقديم خدمات وفق ماهر مطلوب و هذا ما يؤدي بها إلى تسريح جزء من العمالة لديها إلى حين انحسار الركود و بداية الإنعاش [2].

- **البطالة الاحتكاكية :**

لعل هذه التسمية مقتبسة من الميكانيك حيث لا تتلاءم الدواليب فتسبب إحتكاكا و صوتا، و عند تطبيق هذا المصطلح في مجال العمل يعني أن دولاب الطلب على العمل لا يلتقي بدولاب يناسبه من عرض العمل ، و عدم التناسب هذا قد يكون بسبب المكان أو سبب نوع المهارات ، فحينها ينتقل العامل من منطقة جغرافية إلى أخرى أو يغير مهنته ، مع افتراض امتلاكه لمؤهلات هذه المهنة الجديدة ، فإن الحصول على فرصة عمل يحتاج بلا شك إلى وقت [3]، و عليه تكون البطالة الاحتكاكية بسبب الحراك المهني ، وتنشأ نتيجة نقص

---

[1] ا حمد رمضان نعمة الله و آخرون ، **" مبادئ الاقتصاد الكلي "** ، مصر ، 2004، ص 264.

[2] عبد القادر يحي ، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة** ، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة وهران كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية قسم العلوم التجارية ، الجزائر ،2001-2012 ، ص 6.

[3] عمار بهاليل نجاح ، **البطالة لدى خريجي الجامعة أسبابها و أثارها الاجتماعية و الاقتصادية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستير في علم اجتماع تنظيم و عمل ، جامعة 8 ماي 45 –قالمة- ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية قسم علم الاجتماع ، 2007-2008 ، ص 33.

المعلومات لدى الباحثين عن العمل أو لدى أصحاب العمل الذين تتوافر لديهم فرص العمل كما أن البطالة الاحتكاكية تتمثل في أن الباحث عن العمل ينتقل من منطقة إلى أخرى أو يكون في مستوى تأهيل معين و ينتقل إلى مستوى أعلى منه أي تطوير المستوى التأهيلي ، لكنه يبحث عن العمل و لا يجده لأنه لا يتمكن من الاتصال بصاحب العمل الذي لديه الفرصة ليعمل لديه ، و تسمى البطالة خلال الفترة التي يتم البحث فيها عن العمل بطالة احتكاكية .[1]

- **البطالة السافرة (الصريحة) :**

هي حالة التعطل الظاهرة التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى ، و لهذا فهم في حالة تعطل تام لا يمارسون أي عمل ففي البلدان الصناعية يتزايد حجم و معدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري و عادة ما يحصل العاطل على منحة أو إعانة بطالة أو أشكال أخرى من المساعدات الحكومية ، أما في الدول النامية فإن البطالة السافرة أكثر قسوة بسبب عدم وجود نظاما لإعانة البطالة و ذلك بسبب غياب المساعدات الحكومية و الضمانات الاجتماعية .[2]

فالبطالة السافرة هي الحالة التي يوجد فيها أفراد قادرين عن العمل و لكنهم لا يشتغلون ، و بالتالي إنتاجيتهم معدومة ، و يعد هذا النوع من البطالة الأكثر شيوعا.[3]

- **البطالة الاختيارية :**

تشمل هذه البطالة الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض اختياره و إرادته حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به ، إما لعزوفه عن العمل و تفضيله لوقت الفراغ ، و ذلك في حالة وجود مصدر آخر للدخل و الإعاشة ، أو لأنه يبحث عن عمل

---

[1] خالد الزواوي ، **البطالة في الوطن العربي المشكلة و الحل** ، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2004 ، ص19.

[2] زكي رمزي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1998، ص 29.

[3] بن جيمة عمر ، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة** ، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ،2001) ، ص 59.

أفضل يوفر له أحر أعلى و ظروف عمل أحسن ، فقرار التعطيل هذا اختياري لم يجبه عليه صاحب العمل .[1]

2.2.1طرق قياس البطالة :

إن التعرف على ظاهرة البطالة يتطلب بالضرورة قياسها لبيان حجم المشكلة أي حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة .

و يتعين أن نميز بين مقياسين للبطالة هما الرسمي و العلمي :

- **المقياس الرسمي للبطالة :**[2]

يعرف معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى الحد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة أي :

$$\text{معدل البطالة} = \boxed{\frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} * 100}$$

و يشير مصطلح قوة العمل هذا إلى جميع الأفراد العاملين و العاطلين الذين يرغبون في العمل بالطبع في الأجور السائدة .

$$\text{أي أن قوة العمل} = \boxed{\text{حجم العمالة +حجم البطالة}}$$

و على الرغم من بساطة هذا المقياس و اتصافه بعدم الدقة إلا أنه أكثر مقاييس سوق العمل انتشارا ، و هو المقياس الذي تأخذ به الدولة كافة ، و كذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة ، و في داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة .

و تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى و تتمثل أهم أوجه الاختلاف في النقاط التالية :

---

[1] زكي رمزي ، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] نجا علي عبد الوهاب ، **مشكل البطالة و اثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية** ، الدار الجامعية الاسكندرية ، مصر ، 2005 ، ص 10-14.

- ❖ الفئة الزمنية المحددة للعمل
- ❖ تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة
- ❖ الفئة العمرية .

➢ **المقياس العلمي للبطالة :**[1]

وفقا لهذا المقياس فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل ، و بالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي ، بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل الناتج المحتمل يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي ، و في هذه الحالة ، يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي ، و يحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها .

و يتم حساب معدل البطالة كالآتي :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{اتناجية متوسطة فعلية}}{\text{انتاجية متوسطة محتملة}}$$

و تعرف الإنتاجية المتوسطة المحتملة على أنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع أي متوسط الإنتاجية الذي يتم تحقيقه فعلا .

الناتج المحتمل = قوة العمل *الإنتاجية المتوسطة المحتملة

الناتج الفعلي = قوة العمل *الإنتاجية المتوسطة الفعلية

[1] نجا علي عبد الوهاب ،مرجع سبق ذكره ، ص 14-15.

2. أسباب ظاهرة البطالة و الحلول المقترحة لها

و من خلال جميع ما سبق ذكره عن البطالة كان لابد من وجود أسباب لهذه الظاهرة و الآثار المترتبة عنها والحلول المقترحة للحد منها للتعايش معها و هذا ما سوف نراه في هذا المبحث.

1.2 آثار و أسباب ظاهرة البطالة

1.1.2آثار البطالة :

إن أهمية موضوع البطالة ينبع من آثار الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تنطوي على مشكلة البطالة ، و التي يمكن الإشارة إليها على النحو التالي :

- **الآثار الاقتصادية :**

✓ تؤثر البطالة في تباطؤ النمو الاقتصادي كلما ازدادت معدلاتها ، يذكر أن منظمة العمل العربية تقدر أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة 1% سنويا تنتج معها خسارة في الناتج الإجمالي المحلي العربي بمعدل 2.5 % , حيث يضعف الإنتاج و هذا راجع لهدر الطاقات البشرية في الوطن العربي .

✓ تزيد البطالة من هجرة الكفاءات العلمية و الفكرية التي أنفق على تعليمها أموالا و جهودا كبيرا حيث تعمل هذه الهجرة على إعاقة حركة التنمية و إضعافها في الدول العربية . [1]

✓ انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل ، من جراء تعطل أعداد من العاملين عن العمل و الإنتاج .

[1] وسام عمر كامل العماوي ، **دور الاستثمارات العربية البينية في خلق فرص عمل في الدول العربية** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الازهر، غزة ، 2013 ، 101.

- ✓ ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع ، لأن الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك إنتاجا لدى أفراده ، و الإنتاج مرتبط بالعمل .
- ✓ تكلفة إعانة العاطلين و تختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان و اختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل .
- ✓ خسارة الإنفاق على التعليم حيث أن التعليم الذي أنفق على الأفراد العاطلين عن العمل يصبح إنفاقا غير مجدي أثناء التعطيل عن العمل . [1]

- **الآثار السياسية :**

أما الآثار السياسية فيتمثل أهمها فيما يلي :

- ✓ عدم الاستقرار الاجتماعي يقود إلى كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار السياسي و الأمني ، فزيادة وقت الفراغ لدى العاطلين يؤدي إلى انتشار كثير من الأمراض الاجتماعية و النفسية التي تدفع للقيام بالأعمال الإرهابية
- ✓ الفرد العاطل عن العمل يشعر بالاقتصاد و الحرمان من طرف دولته ، و هذا يضعف لديه الشعور بالانتماء و الوطنية .
- ✓ أن الأفراد الجائعة و النفوس المملوءة بالحقد و المرارة و اليائسة من إمكانية تحقيق حياة كريمة تعتبر أشد تهديدا لكيان الدولة ، فخطر انخفاض مستوى المعيشة يؤدي إلى السخط الشعبي العام ، الذي يحمل انعكاسات وخيمة على الاستقرار السياسي للبلد . [2]

- **الآثار الاجتماعية :**

[1] القريشي مدحت ، **اقتصاديات العمل** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2007، ص 200-201.

[2] بن شويب نور الدين ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخدمي انتشار ظاهرة البطالة في الجزائر** ، رسالة ليسانس كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، 2016 ، ص 76.

- ✓ تساعد البطالة على جعل الأفراد غير مقتنعين بشرعية الامتثال للأنظمة و القوانين و القواعد السلوكية المألوفة في المجتمع و تعزيز الدافعية و الاستعداد للانحراف .
- ✓ انتشار الانحراف و السلوك الإجرامي ، و ارتفاع نسبة الجريمة و العنف الاجتماعي .
- ✓ تعد البطالة المصدر الرئيسي لمشكل الفقر و زيادة أعداد الفقراء .
- ✓ تدفع البطالة الأفراد إلى تعاطي الخمور و المخدرات .
- ✓ تؤدي البطالة إلى خلق إختلالات كبيرة في مفهوم المواطنة و الارتباط بالوطن لدى المتعطلين .
- ✓ يفتقد العاطلون عن العمل إلى تقدير الذات و يشعرون بالفشل و الهزيمة و النقص مقارنة مع الآخرين .[1]

2.1.2أسباب البطالة :

البطالة تحدث لأسباب مختلفة ، فهناك موجات من الانكماش في الاقتصاد ، و هناك تقلبات موسمية ، و قصور نوعي و كمي في التعليم . و ضعف في الإنتاجية و تغير دوري في الطلب على السلع ، و هناك منازعات بين العمال و أصحاب العمل ...إلخ ، و يمكن تحديد الأسباب الرئيسية للبطالة فيما يلي :

- عدم ربط عملية إعداد و تقييم المناهج التعليمية و التدريبية بالواقع الاقتصادي و الاجتماعي ، و عدم مواكبتها لما بطرا من تغيرات في سوق العمل ، و يظهر من ملخص الدراسة التي قدمها " كولير بأول " في منظمة اليونسكو في ندوة مستقبل التعليم في المملكة " أنه ليس هناك رؤية واضحة متفق عليها لأولويات التعليم الجامعي و التغيير الذي تحتاجه المجتمعات في التدريس و البحث ، يجعل برامج التعليم الجامعي مواكبة للتحديات التي تواجه المجتمعات في المستقبل ، و أنه

[1] عبد الله المجحم ، **أثر البطالة في البناء الاجتماعي للدولة** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، 2004، 7، (32) ، 36-9 ، ص 29.

يجب إحداث طرق تضمن أن تكون البرامج ذات نوعية عالية و مواكبة للتحديات و أنه يجب تفعيل طرق تضمن إبرام اتفاقيات و مشاركات بين الحكومات و المؤسسات و المصانع و بين المجتمع و على برامج التعليم الجامعي أن تضطلع بمسؤولية فكرية في سبيل إعداد الحرفيين المؤهلين و المبدعين . و كذا مسؤولية أخلاقية تضمن مواطنة مسئولة و مستنيرة .[1]

- . انعدام تكافؤ الفرص : فالتعيين لم يعد للأكفأ ، و لم يعد لمن يستحق و إنما أصبح لمن له من يتوسط له ، فالوساطة أصبح لها دور كبير في توفير فرص العمل سواء في القطاع الحكومي أو الخاص و عدم وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب ، و استيعاب العناصر النزيهة ذات الكفاءة و هو ما يصيب الشباب بالإحباط و الشعور بالظلم و فقدان الرضا في العمل .[2]
- التقدم التكنولوجي و استخدام الآلة : يؤدي التقدم التكنولوجي إلى استحداث فنون إنتاجية و نوعيات جديدة من السلع تحل محل الفنون الإنتاجية و السلع القديمة و إحلال الآلة محل الإنسان و هو ما يترتب عنه الاستغناء عن خدمات العديد من العمال الذين كانوا يعملون في مجال الإنتاج القديم .[3]
- عدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية : إن عدم الاستغلال الأمثل للموارد و الثروات الطبيعية يعد من أحد أسباب البطالة و هذا راجع إلى ندرة المنظمين و ضآلة المدخرات و سوء توجيهها و ضعف الحافز على الاستثمار لضيق السوق المحلي و التخلف التكنولوجي .[4]

---

[1] **www.pdf .factory .com** يوم 27-01-2018 على الساعة 15:13.

[2] الجمل احمد محمد عبد العظيم ، **البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام** ، الطبعة الأولى ، دار الإسلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة ، مصر ، ص 43.

[3] الجمل احمد محمد عبد العظيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 40.

[4] محمد دمان ذبيح ، مرجع سبق ذكره ، ص 43.

- الزيادة السكانية : إن التزايد غير المخطط للسكان تنجم عنه آثار سلبية فتتأثر قطاعات الدولة تأثرا مباشرا ، و هذه الزيادة مقارنة بمعدلات النمو الاقتصادي المتواضع تنتج عنها مشاكل عويصة ، إن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي و معدل النمو السكاني و عدم ملاحقة الأول للثاني ينتج عنه زيادة مستمرة في أعداد العاطلين عن العمل ، كما أن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استثمارهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة .[1]
- التغيرات الفصلية : تخضع بعض الأعمال لتغيرات فصلية فتحدث أثرها فيها ، و تتركها ضعيفة كاسدة في أوقات معينة و نشيطة رائجة في أوقات أخرى ، و هذا بالتالي ينجم عنه كثرة العمال في وقت لا يجدون فيه عملا ، و كما أن هذا الوضع يضعف العديدة من العمال و يصيبهم بالإحباط و الملل خاصة خلال الفترة التي يتوقفون فيها عن العمل و هذا ما يجعلهم يتوجهون نحو ترك عملهم و البحث عن وظائف أخرى دائمة و خلال فترة التوقف و البحث عن عمل آخر هو ما يؤدي إلى البطالة .[2]
- زيادة معدلات الهجرة الداخلية إلى المدينة : هذه المعدلات المرتفعة تتسبب في التزايد غير المخطط في تيارات الهجرة المكثفة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضارية و بذلك إلى تفاقم مشكلة البطالة الحضارية خاصة أن هذه الظاهرة تؤدي إلى زيادة معدل الباحثين عن العمل ، و بالتالي عدم توفر الخدمات في المحافظات الريفية أدى إلى ارتفاع معدلات الهجرة منها ، كما تسبب في زيادة حجم البطالة في الحضر .[3]

---

[1] بن علاق إسماعيل ، **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 200-2014** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية ، الجزائر ، 2014-2015، ص 55.

[2] عيسى السراحنة جمال حسن أحمد ، **مشكل البطالة و علاجها** ، الطبعة الأولى ، اليمامة للطباعة و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2000، ص 97.

[3] إسماعيل بن علاق ، مرجع سبق ذكره ، ص 56.

- خروج المرأة للعمل : إن خروج المرأة للعمل من بين العوامل المسببة لتفاقم مشكلة البطالة ، فالحديث عن حرية المرأة و المساواة بينها و بين الرجل و بروز ظاهرة المرأة المعيلة و كون المرأة تتولى الإنفاق على أسرتها هو ما أدى إلى خروجها إلى سوق العمل ، و منه أصبحت تنازع الرجل في الحصول على وظيفة ، فان كان النمو السكاني المتسارع و عدم تمكن جهود التنمية من توفير فرص عمل للمنظمين الجدد لقوة العمل ، و الهجرة الجماعية الداخلية و الخارجية قد أدت جميعها إلى رفع معدلات البطالة ، فإن أيضا خروج المرأة و دخولها إلى مجالات العمل أدى إلى استمرار تزايد المشكلة تفاقما . [1]

2.2الحلول المقترحة لظاهرة البطالة

البطالة تحتاج مشكلة البطالة إلى تكاتفِ جميع أفرادِ المجتمع معاً من أجل التخلّص منها، ومن الحلول التي قد تُساعِد على علاجها:

- بناء المشاريع الصغيرة والكبيرة؛ لتوفير فرص العمل للشباب، والتقليل من استخدام الآلات في العمل؛ لأنها تُسبب الاستغناء عن الكثير من الأيدي العاملة.
- توفير المبالغ المالية مهما كان مقدارها، وتشجيع الشباب على إقامة المشاريع البسيطة التي تُدرُّ عليهم دخلاً وتوفر لهم فرصَ العمل، وتدريبهم وتشجيعهم على هذه الأعمال.
- دراسةُ الوضع الاقتصادي للسوق بالطُرُق الحديثة؛ وذلك لمعرفة التخصصات المطلوب تواجدها من أجل تعميمها على الشباب والمُقبلين على العمل، وتوجيهُهم في مجالات دراستهم.
- التقليل من استخدام العمالة الوافدة في الأعمال؛ فهذا يزيد من فرص العمل للأيدي العاملة في البلد نفسه.

[1] الجمل احمد محمد عبد العظيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

- تقديم التشجيع والدّعم لأصحاب رؤوس الأموال؛ من أجل جذبهم لعمل المشاريع الاقتصادية الناجحة.
- اهتمام الدولة بفئة الشباب عن طريق إيجاد المشاريع التي تستوعب طاقاتهم، ويستطيعون من خلالها الإبداع في عملهم.
- الاستغناء عن العمالة الوافدة القادمة من الدول النامية، وتوظيف العمالة المحلية بدلاً منها.
- تطوير التعليم في الدول إلى مستوياتٍ تناسب احتياجات ومتطلبات السوق المتطورة والمتلاحقة لتواكب متطلبات العصر.
- حلّ مشكلة الانفجار السكانيّ عن طريق توعية السكان بتنظيم النسل.
- تشجيع وتسهيل الاستثمار داخل الدولة الذي سيساعد على إيجاد فرص عملٍ جديدةٍ.
- تخفيض رواتب وأجور بعض الموظفين ذوو الرواتب العالية التي لا تناسب جهودهم، ممّا يؤدّي توفير هذا الجزء من الراتب واستثماره في مجالٍ وقطاعٍ آخر يساعد في الحد من البطالة
- دعم وتشجيع التعاون مع القطاع الخاص ليساهم هو الآخر في حلّ مشكلة البطالة، وليساهم في توفير فرص عمل للشباب وتطوير مهاراتهم.

3. البطالة في الدول العربية و الآليات المقترحة في إطار الحد منها.

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي حظيت بأهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث و التحليل و هي من أشد المخاطر تهدد تماسك المجتمعات عموما و المجتمعات العربية بشكل خاص و فيما يلي سنتطرق إلى واقع هذه الظاهرة في الوطن العربي و أهم الجهودات المبذولة للحد منها

1.3 واقع البطالة في الوطن العربي

قبل ظهور ثورة أسعار النفط عام 1973 كانت الاقتصاديات العربية قد مرت في عالم ما بعد الحرب بفترة من التطور الهادئ الذي تمثل في تحقيق معدلات نمو لا بأس بها في الناتج

المحلي الإجمالي[1] ، و في استقرار الأسعار ،و تحقيق درجات لا بأس بها من التوازن الخارجي ، إذ كانت معدلات البطالة متواضعة بسبب ارتفاع معدلات التوظيف نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي و نمو العمالة الحكومية[2] و ارتفاع معدلات الاستثمار و النمو الاقتصادي ، وقد شهدت فترة الخمسينيات و الستينات نموا سكانيا كبيرا كنتيجة حتمية لانخفاض معدل الوفيات ، و تأثرت بذلك الأهرام السكانية العربية ، حيث أصبحت تعكس قاعدة سكانية شبابية واسعة ، سرعان ما ستفرز زيادة كبيرة في قوة العمل في المراحل اللاحقة ، أضف إلى ذلك أنه في عالم ما بعد الحرب الذي نالت فيه كثير من البلدان العربية استقلالها السياسي حيث حرصت حكومات هذه البلدان على الارتقاء بمستوى المعيشة ، فقامت بزيادة الإنفاق على التعليم فقللت من أعداد الذين دخلوا أسواق في سن مبكرة ، و الالتزام بتعيين خرجي الجامعات و المعاهد العليا و الفنية ، في وقت كانت فيه الخدمات الحكومية في توسع مستمر و أنشأت أيضا أنظمة للتأمينات الاجتماعية و بشكل عام زاد النصيب النسبي للأجور من الدخل القومي و تحسين أوضاع العمالة و مستوى المعيشة نسبيا بالمقارنة مع الفترة الاستعمارية.

لكن هذا لا يعني عدم وجود بطالة في البلدان العربية في تلك الفترة ، فقد كان إرث المرحلة الاستعمارية ثقيلا و كان الجهد الإنمائي الذي أضعف من أن يقضي تماما على كل هذا الإرث في فترة وجيزة من الزمن لذلك فقد عرفت البلاد العربية ، و خاصة غير النفطية و ذات الأحجام السكانية الكبيرة نسبيا ، أنواعا مختلفة من البطالة في تلك الفترة و مختلف أشكال التشغيل الناقص .

و جاءت ثورة أسعار النفط في عام 1973 لترسم بعد ذلك ملامح عصر جديد استمر حتى أوائل الثمانينات و تأثرت فيه بشكل واضح أو ضاع العمالة و التوظيف .

[1] رمزي زكي ، **الاقتصاد السياسي للبطالة** ، تحليل لأخطر مشكلات الرأس مالية المعاصرة ، عالم المعرفة ،الكويت ، 1997 ص 117-118.
[2] رمزي زكي ،مرجع سبق ذكره ، ص 118.

بالرغم من ضغوطات مرحلة السبعينيات في البلاد العربية غير النفطية ، فإن ثمة عوامل مختلفة ، توافرت آنذاك و خففت من حرج الموقف و قللت من ضغوط مشكلة البطالة منها:

- خروج أعداد كبيرة من فائض العمالة إلى الخارج بحثا عن فرص العمل ، بعد أن سهلت حكومات هذه الدول من إجراءات السفر و الهجرة و العمل بالخارج ففي دول المشرق العربي (سوريا ، الأردن ، اليمن ، لبنان ...الخ) اتجهت أعداد غفيرة إلى بلاد الخليج العربية النفطية التي استوعبت آنذاك تلك الأعداد ، نظرا لما كانت تنفذه من مشروعات استثمارية ضخمة في البنية الأساسية ، أما في بلاد المغرب الغربي (تونس ، الجزائر ، المغرب ...الخ) فقد اتجه فائض العمالة فيها إلى البلاد الأوروبية.

ابتداء من عام 1982 تدهورت أسعار النفط بشكل حاد و استمرت حتى أوائل التسعينيات ، و كان لذلك تأثير سلبي قوي في أحوال التشغيل و العمالة في البلاد العربية النفطية و غير النفطية.

و بشكل عام فالبطالة أصبحت من أشد المخاطر التي تهدد استقرار و تماسك المجتمعات العربية ، و يمكن بهذا الصدد حصر أسباب تفاقم ظاهرة البطالة إلى :

- زيادة الكثافة السكانية .[1]
- عدم التنسيق بين قنوات التعليم و الجهات المسئولة عنها و ما يحتاجه سوق العمل .[2]
- تخلي الدولة عن سياسة التعيين لجميع الخريجين كما كان في الماضي .
- زيادة الهجرات الداخلية.
- انخفاض معدل نمو الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية .[3]
- الخصخصة و عدم قدرتها على استيعاب العمالة.

[1] السيد عبد السميع أسامة ، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية** ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ،مصر 2007، ص 25.

[2] السيد عبد السميع أسامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 26.

[3] رمزي زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص 129.

- التقدم التكنولوجي و التخلي عن الطاقات البشرية العاملة و إحلال الآلات محلها.
- قلة الاهتمام بالبحث العلمي .

عموما بعد عرض الأسباب الموضوعية التي تأثرت بها أوضاع العمالة و التشغيل في البلدان العربية فسوف نتطرق لرؤية كيف تبدو صورة البطالة في 10 سنوات في هذه البلدان في ضوء هذه الظروف من خلال هذه الجداول و الأشكال.

نأخذ مثلا هذه الدول :

الجزائر:

الجدول رقم (02) : معدل البطالة و العاطلين عن العمل و الموظفين في الجزائر لأخر 10 سنوات :[1]

		2014	2016	2018	2020	السنوات
[+]	في المئة	9.80	29.50	11.70	11.40	معدل البطالة
[+]	ألف	1063.00	2078.00	1440.00	1462.00	العاطلين عن العمل
	ألف	6700.00	11001.00	10858.00	11001.00	الموظفين

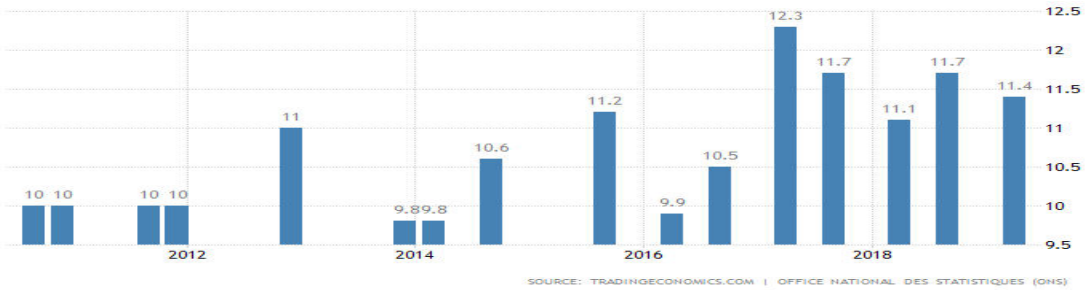

الشكل (05) : القيم الحالية، والبيانات التاريخية، والتنبؤات والإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي - الجزائر - معدل البطالة

[1] https://tradingeconomics.com/

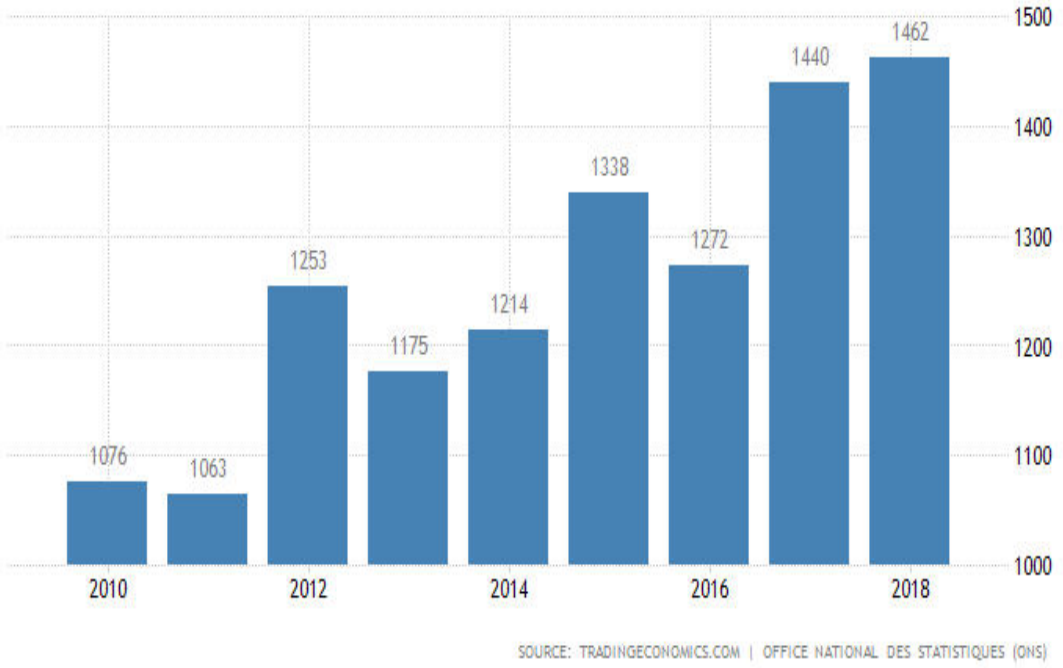

الشكل (6): القيم الحالية، والبيانات التاريخية، والتنبؤات والإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي - الجزائر - العاطلين عن العمل [1]

الشكل رقم (7) : القيم الحالية، والبيانات التار

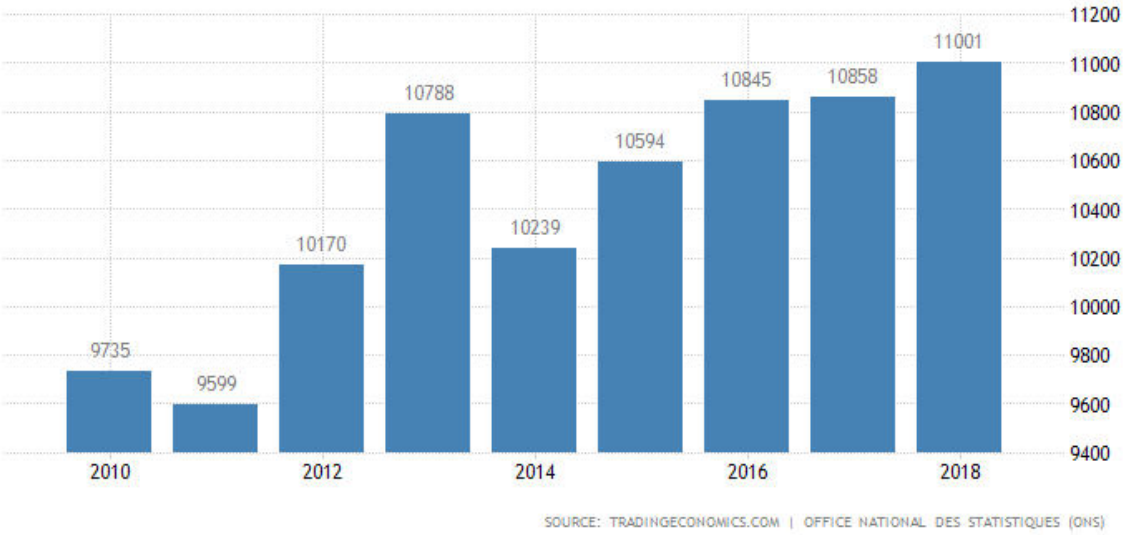

يخية، والتنبؤات والإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي - الجزائر - الموظفين.

يتضح من الجدول و الشكل أعلاه أن الإحصائيات تشير إلى أن معدل البطالة في الجزائر قد وصل إلى 9.8 % أي ما يقارب 1063000 عاطل عن العمل مقابل

[1] https://tradingeconomics.com/

6700000 موظف حتى سنة 2014 ليرتفع معدل البطالة سنة 2016 إلى 29.5 % أي بمقدار 2078000 عاطل عن العمل ما يقابله 11001000 موظف في حين انخفض معدل البطالة سنة 2018 ليصل إلى 11.7 % أي ما يعادل 1440000 بطال في حين بلغ عدد الموظفين 10885000 ، أما في سنة 2020 فقد بلغ معدل البطالة 11.40 % أي ما يماثل 1462000 عاطل في حين بلغ عدد الموظفين 11001000 موظف.

مصر :

الجدول(3) : التالي يمثل معدل البطالة و العاطلين عن اعمل و الموظفين في مصر لأخر 10 سنوات: [1].

	وحدة	2014	2016	2018	2020	السنوات
[+]	في المئة	7.50	13.40	7.80	8.00	معدل البطالة
[+]	ألف	2022.00	3695.00	2212.00	2329.00	العاطلين عن العمل
[+]	ألف	18284.00	28070.00	26100.00	26621.00	الموظفين

[1] https://tradingeconomics.com/

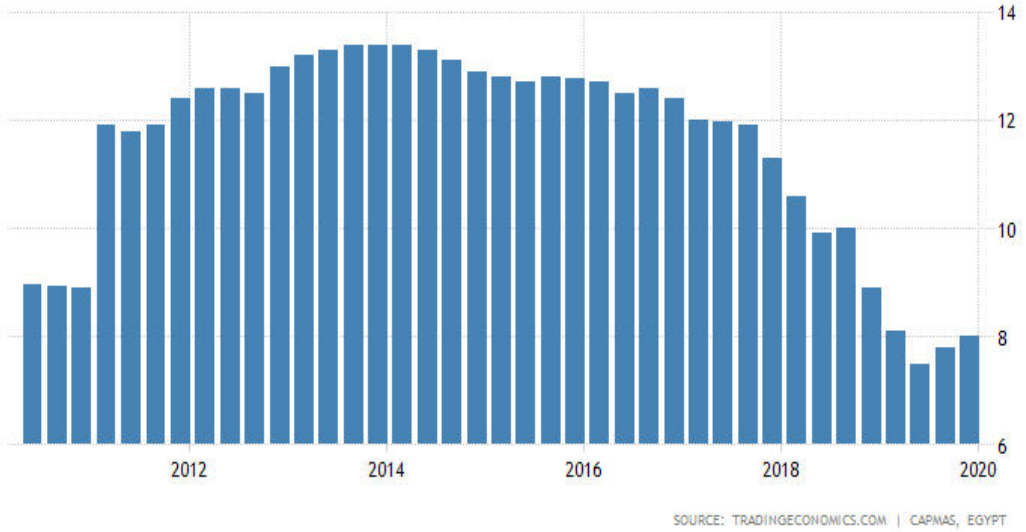

الشكل (08): القيم الحالية، والبيانات التاريخية، والتنبؤات والإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي - الجزائر - معدل البطالة

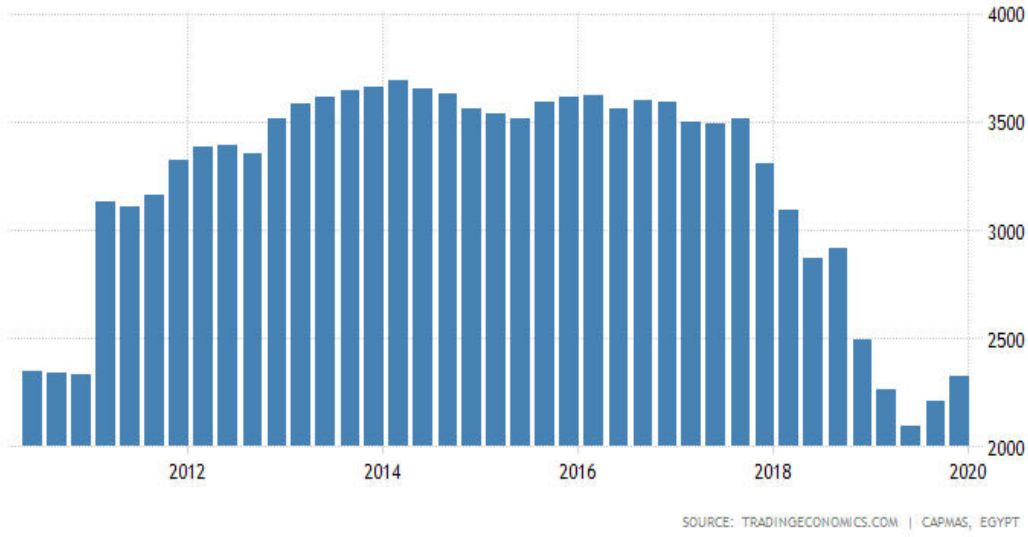

الشكل 09 : القيم الحالية، والبيانات التاريخية، والتنبؤات والإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي - الجزائر - العاطلين عن العمل

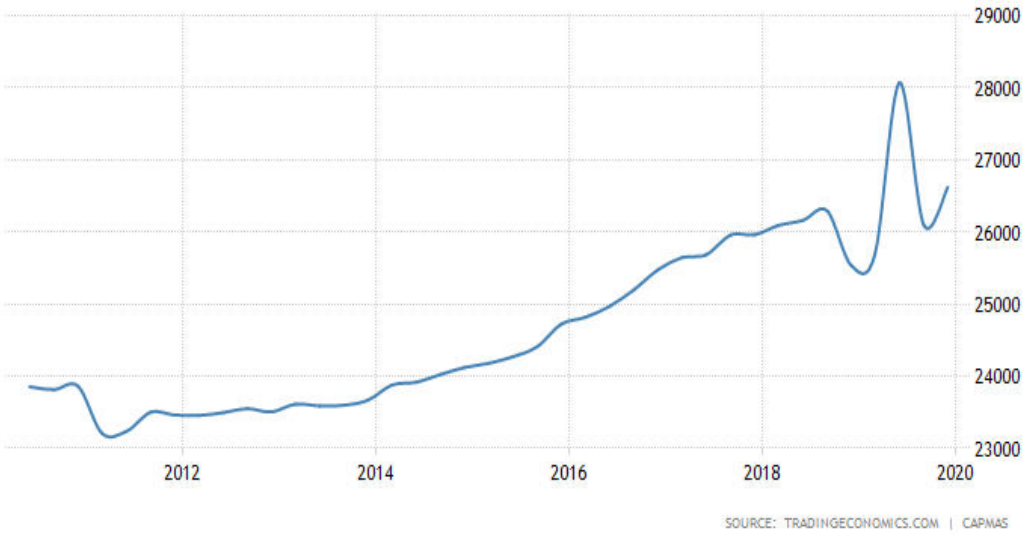

الشكل (10) : القيم الحالية، والبيانات التاريخية، والتنبؤات والإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي مصر - الموظفين [1].

يتضح من الجدول و الشكل أعلاه أن الإحصائيات تشير إلى أن معدل البطالة في مصر قد وصل إلى 7.5 % أي ما يقارب 2022000 عاطل عن العمل مقابل 18284000 موظف حتى سنة 2014 ليرتفع معدل البطالة سنة 2016 إلى 13.40 % أي بمقدار 3695000 عاطل عن العمل ما يقابله 28070000 موظف في حين انخفض معدل البطالة سنة 2018 ليصل إلى 7.80 % أي ما يعادل 2212000 بطال في حين بلغ عدد الموظفين 26100000 ، أما في سنة 2020 فقد بلغ معدل البطالة 8% أي ما يماثل 2329000 عاطل في حين بلغ عدد الموظفين 26621000 موظف.

المملكة العربية السعودية

الجدول رقم (4) معدل البطالة و العاطلين عن اعمل و الموظفين في المملكة العربية السعودية لأخر 10 سنوات .[2]

[1] https://tradingeconomics.com/
[2] https://tradingeconomics.com/

السنوات	2020	2018	2016	2014	وحدة	
معدل البطالة	5.70	5.50	6.30	4.35	في المئة	[+]
العاطلين عن العمل	1002855.00	945323.00	1002855.00	437648.00	ألف	[+]
الموظفين	10085.90	11168.50	11641.40	6167.00	ألف	[+]

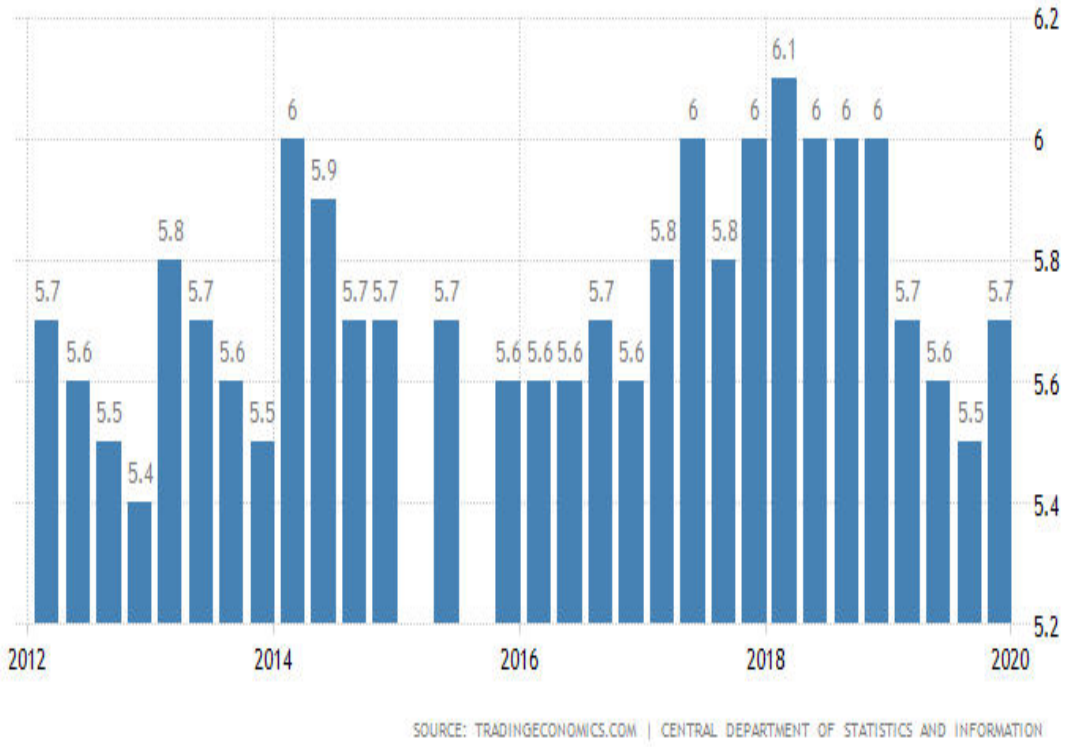

الشكل رقم(11): القيم الحالية، والبيانات التاريخية، والتنبؤات والإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي - المملكة العربية السعودية - معدل البطالة

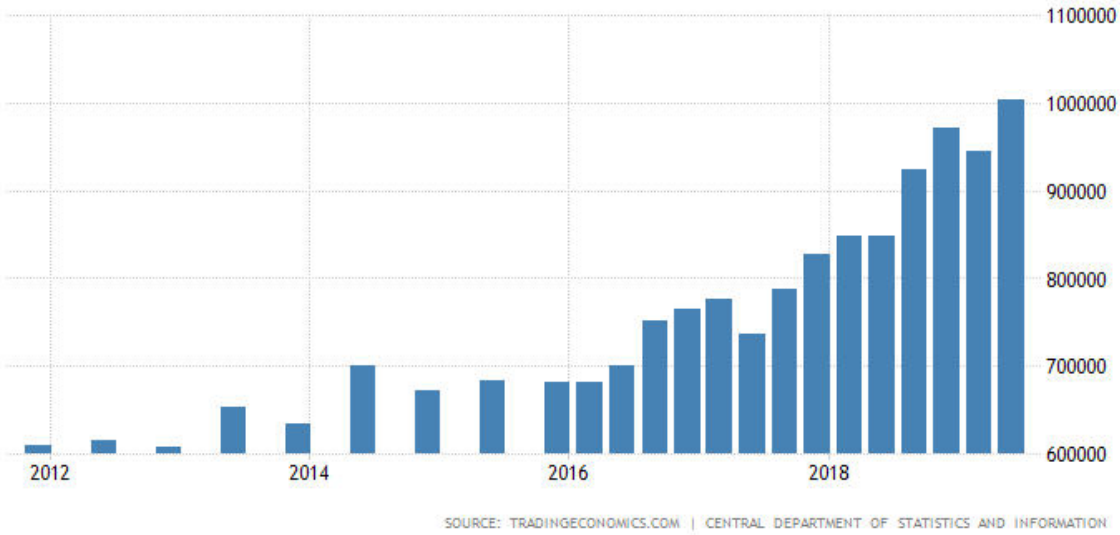

الشكل رقم (12) : القيم الحالية، والبيانات التاريخية، والتنبؤات والإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي - المملكة العربية السعودية - العاطلين عن العمل

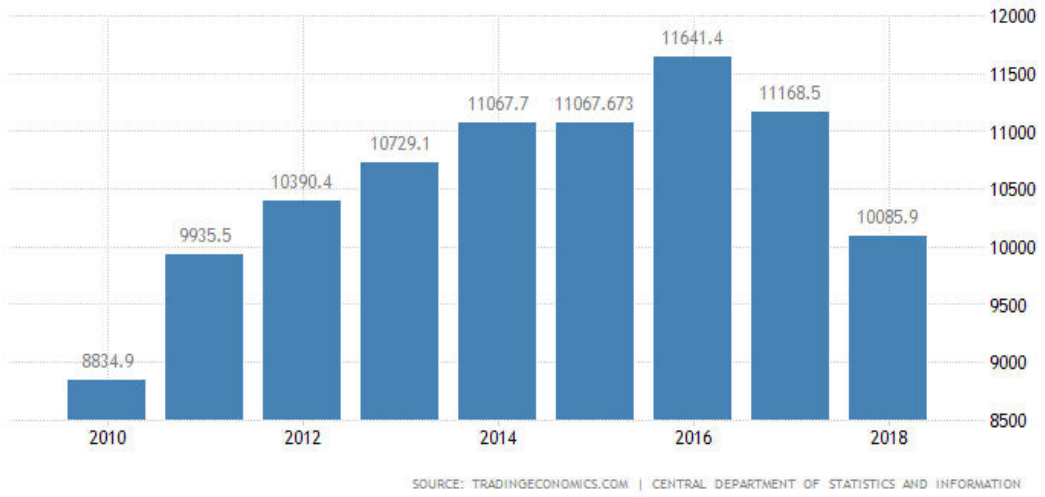

الشكل رقم(13) : القيم الحالية، والبيانات التاريخية، والتنبؤات والإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي - المملكة العربية السعودية - الموظفين[1].

يتضح من الجدول و الشكل أعلاه أن الإحصائيات تشير إلى أن معدل البطالة في الجزائر قد وصل إلى 4.35 % أي ما يقارب 437648000 عاطل عن العمل مقابل 6167000 موظف حتى سنة 2014 ليرتفع معدل البطالة سنة 2016 إلى 6.3 % أي بمقدار 1002855000 عاطل عن العمل ما يقابله 11641400 موظف في حين انخفض معدل

[1] https://tradingeconomics.com/

البطالة سنة 2018 ليصل إلى 5.5 % أي ما يعادل 945323000 بطال في حين بلغ عدد الموظفين 11168500 ، أما في سنة 2020 فقد بلغ معدل البطالة 5.7 %أي ما يماثل 1002855000 عاطل في حين بلغ عدد الموظفين 10085900 موظف.

و هنا تواجهنا عقبة جوهرية عن رسم معالم هذه الصورة ، وهي الفقر الشديد، فالإحصائيات الرسمية الوطنية و الإحصائيات الدولية تشير إلى واقع مشكلة البطالة في هذه الدول.

2.3 الجهودات المبذولة في أيطار مكافحة مشكلة البطالة

يعاني الاقتصاد العربي من تفاقم مشكلة البطالة و التي لابد من وضع سياسة معالجة لها في إطار الترابط الوثيق مع مجمل تداعيات الاقتصاد و إستراتيجيات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية , حيث وضعت الدول تدابير عديدة و بذلت جهودا مقدرة في سبيل معالجة هذه المشكلة, إضافة إلى ضرورة مراجعتها لسياساتها الهادفة للقضاء على البطالة من خلال إيجاد آليات لخلق فرص عمل دائمة ’و في هذا السياق تستعرض بعض التدابير التي اتخذتها الدول العربية و التي اخترنا منها ما يلي :

❖ **السودان :**

عملت الدولة على إعادة صياغة السياسات لتحقيق المزيد من فرص الاستخدام و النمو ، بالإضافة إلى التوظيف المباشر للخريجين –و إن كان بنسب قليلة مقارنة بعددهم الكلي – في مجالات مختلفة في مؤسسات الدولة في العاصمة الخرطوم و الولايات الأخرى كل حسب تخصصه ، و هناك جملة من المشروعات قامت بها الدولة للتقليل من حجم مشكلة البطالة ، نذكر من تلك الجهود على سبيل المثال و ليس الحصر الآتي :

- مشروعات الأسر المنتجة تحت ديوان الزكاة ، ثم تحول المشروع إلى مصرف الادخار و التنمية الاجتماعية في مرحلة لاحقة حيث كانت تستهدف قطاعات معينة في المجتمع و هي الفئات الضعيفة .

- مشروع الاستخدام الذاتي للخريجين في عام 1998 م ، ولاية الخرطوم كمشروع نموذجي و مشروع الخريج و مشاريع استقرار الشباب تحت مظلمة الإتحاد الوطني للشباب .
- في عام 2007 م بلغ عدد مشروعات الخريجين 889 مشروعا ، استفاد منها نحو 5513 خريج شمل 15 ولاية بحجم تمويل قدر بنحو 31 مليون و نصف جنيه و في العام 2008 استوعب نحو 12 ألف خريج في العديد من المشروعات القومية (محو الأمية – مكافحة المالاريا –تطوير حزام الصمغ العربي) .
- التمويل الأصغر و الذي خصص له نسبة 12 % من رأس مال البنوك كافة ، لكنه جوبه بإشكالات تتعلق بالضمان المطلوب للمستفيد الأمر الذي يتطلب البحث عن إلية جديدة لإيجاد الحل المطلوب .
- و في مجال بطالة الخريجين الجامعيين كان للدولة مجهودات حثيثة للتعامل معهم و البحث عن تدابير لاستيعابهم بأقصى ما بمكن و ذلك من خلال التوظيف في المؤسسات الحكومية و غيرها ، و على الرغم من زيادة استيعاب هؤلاء الخريجين في سوء العمل إلا أن أعدادهم في تزايد الأمر الذي يقتضي التفكير في خلق فرص إضافية لتشغيلهم .

إلا أن هناك بعض الاقتصاديين يقللون من مجهودات الدولة لحل مشكلة البطالة بالقول "إن السياسات غير فعالة و غير مستدامة لا تجدي سوى أن تكون مسكنات خفيفة ، و خير مثال لذلك توظيف الخريجين في وظائف غير منتجة في القطاع العام و مشاريع الشباب و الخريجين التي بموجبها يمنحون تمويل أصغر ليبدءوا مشاريع هم ليسوا مؤهلين لذلك " فهذا قو ل يفتقر للدقة , فالدولة مولت العديد من المشروعات المنتجة من خلال التمويل الأصغر بعضها حقق نجاح و الآخر لم يحالفه الحظ الأمر الذي يقتضي التقييم الدقيق لمثل هذه المشروعات الشبابية و دعم الجوانب الإيجابية و إصلاح مواطن الضعف فيها ما أمكن ، و في ذلك الوقت لا بد من الاعتراف بأن هناك قصور في السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدولة لمعالجة مشكلة البطالة .

❖ **الجزائر :**

من سمات سوق الشغل الجزائري انتشا ر ظاهرة البطالة ، و لأنها من أهم العقبات و المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري قامت الحكومة الجزائرية بوضع سياسة للتشغيل تتضمن مجموعة من صيغ التشغيل و التكوين ، و قد صادقت الحكومة الجزائرية على مخطط العمل لترقية التشغيل و محاربة البطالة الذي احتوى على سبعة محاور تتمثل في :

- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل دائمة .
- ترقية سياسة تحفيزية باتجاه المؤسسات تشجع على خلق مناصب الشغل .
- ترقية التكوين المؤهل لاسيما في موقع العمل و في الوسط المهني لتسيير الإدماج في عالم الشغل .
- تحسين و عصرنه تسيير سوق العمل .
- إنشاء و تنصيب هياكل للتنسيق مابين القطاعات .
- متابعة آليات تسيير سوق العمل و مراقبتها و تقييمها .
- ترقية تشغيل الشباب باستحداث النشاطات و تنمية روح المبادرة المقاولاتية بالإضافة إلى التشغيل المأجور من خلال جهاز دعم الإدماج المهني .

بالإضافة إلى ذلك عملت الدولة علة تسهيل إجراءات التمويل للنشاطات التجارية و الصناعية , و المعتمدة من طرف الشباب و ذلك للتمكين من نجاح هذه السياسة و كل هذا في سبيل مكافحة و علاج هذه المشكلة .

خلاصة الفصل :

أصبحت البطالة ظاهرة مزمنة في الاقتصاديات العالمية المختلفة ، و لم تعد ممركزة في اقتصاد دون الآخر كما كان في السابق ، لتمتد و تشمل أعداد كبيرة لا يستهان بها من قوى العمل و خصوصا فئة الشباب المتعلمين و أصحاب الشهادات العليا ، بينما كانت محصورة نوعا ما في السابق على فئة غير المتعلمين و غير الحاصلين على شهادات جامعية ، فهناك تعاريف عديدة لمشكل البطالة حيث نجد البعض يعرفها على أساس أنها اختلال بين جانبي الطلب على العمل من جهة و المعروض منه في سوق العمل من ناحية أخرى ، كما تعددت نظريات الفكر التقليدي التي فسرت البطالة و ذلك باختلاف وجهات النظر التي ركزت عليها لرؤية هذه الظاهرة ، كما أنها تفاوتت من حيث الجنس والعمر .... و هذا راجع لنوع البطالة السائدة ، فقد نجد البطالة الموسمية ، الدورية ....

و هذه الظاهرة على غرار مختلف الظواهر الأخرى تحدث لأسباب مختلفة فهناك موجات من الانكماش في الاقتصاد كما هناك تقلبات موسمية ، مما يؤثر سلبا على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و حتى السياسية ، و لمعالجة مشكل البطالة كان لابد من تكاثف جميع الجهود لبناء المشاريع و توفير فرص العمل و اهتمام الدولة أكثر بفئة الشباب و تشجيع و تسهيل الاستثمار .

أما البطالة في الدول العربية فهي تحدث نتيجة لضعف النمو الاقتصادي و عدم قدرته على مواكبة النمو السكاني المتزايد ، فضلا عن تغير الفن الإنتاجي نتيجة للتقدم العلمي و التكنولوجي ، الذي أدى إلى إحلال الآلة محل العامل في معظم العمليات الإنتاجية ، هذا فضلا عن انعدام الأمن و الاستقرار السياسي ، الذي بدوره يؤدي إلى العزوف عن الاستثمار و من تم انعدام فرص العمل الجديدة ، و في هذا الإطار كان لا بد على الدول العربية من وضع سياسة معالجة لها و وضع تدابير عديدة و بذل جهود مقدرة في سبيل

معالجة هذه المشكلة ، إضافة إلى ضرورة مراجعتها لسياساتها الهادفة للقضاء على هذه الظاهرة من خلال إيجاد آليات لخلق فرص عمل دائمة.

الفصل الرابع

مقدمة الفصل :

نهدف من خلال هذا الفصل التطبيقي التوصل الى نتائج تقدير معادلة البطالةلإبراز اثر الاستثمار العمومي معبرا عنه بالإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام على معدل البطالة في الدول العربية للفترة 1990-2018 من خلال استخدام نماذج البانل، حيث تم استخدام نموذج متكون من عدة متغيرات تفسيرية متحكمة في معدل البطالة اهمها : معدل النمو الاقتصادي، اجمالي تكوين رأس المال، معدل التضخم، الاستثمار العمومي.هذا بالاضافة محاولة تحديد العلاقة التوازنية طويلة الاجل الموجودة بين المتغير التابع معدل البطالة و المتغيرات التفسيرية المستخدمة في النموذج من خلال اختبار التكامل المشترك.

دراسة اثر الاستثمار العمومي على البطالة في دول المغرب العربية من خلال نموذج بانل خلال الفترة 1990-2018:

1.الصيغةالعامةلنماذجبياناتبانل:

$$= \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{K} \beta_j x_{j(it)} + \xi_{it} \text{ , i=1,2,....N} \quad \text{t=1,2,....T} y_{it}$$

بحيث ان:

y_{it}**:**يمثل المتغير التابع لكل وحدة (i)

$\sum_{j=1}^{K} \beta_j x_{j(it)}$**:**المتغيرات المستقلة لكل وحدة (i)

ξ_{it}**:**الخطأ العشوائي لكل وحدة (i)

t**:**يمثل الزمن

i**:**تمثل الوحدات

انطلاقا من النموذج العام يمكن التمييز بين ثلاث نماذج لبيانات بانل:

1.1.نموذج الانحدار التجميعي (PooledRegression Model): هو نموذج مبني على فكرة رفض عدم التجانس وإهمال المقاطع والزمنأي عدم اعتبار التغير الوحدوي بين المقاطع، صيغته العامة كما يلي:

$$= \beta_0 + \sum_{j=1}^{K} \beta_j x_{j(it)} + \xi_{it} \text{ , i=1,2,....N} \quad \text{t=1,2,....T} y_{it}$$

2.1.نموذجالتأثيراتالثابتة(Fixedeffects model):هو نموذج يرتكز على اعتبار وجود عدم التجانس بين المقاطع والوحدات وفقا للصيغة الآتية:

$$= \alpha_1 + \sum_{d=2}^{N} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{K} \beta_j x_{j(it)} + \xi_{it} \text{ , i=1,2,....N} \quad \text{t=1,2,....T} y_{it}$$

3.1.نموذجالتأثيراتالعشوائية(Randomeffects model): هو أيضا يفترض وجود عدم تجانس بين المقاطع و الوحدات وفقا للصيغة الاتية:

$$= \mu + \sum_{j=1}^{K} \beta_j x_{j(it)} + v_i + \xi_{it}, \text{ i=1,2,....N} \quad \text{t=1,2,....T} y_{it}$$

2. دالة البطالة في دول العربية :

سنعتمد في دراستنا على تقدير نموذج البطالة لعينة مكونة من 18 دولة عربية للفترة (1990-2018) التي تتوفر على البيانات الضرورية و استبعاد بعض الدول التي لا تتوفر على المعطيات

كسوريا و لبنان و اليمن التي تعاني من ظروف استثنائية في السنوات الاخيرة، وبالتالي فان نموذجالبطالة المعتمد هو موضح في الشكل الأتي:

$$=(\gamma_1)_i + \gamma_2 \ln (\mathrm{GDP}G)_{it} + \gamma_3 \ln (\mathrm{GCF})_{it} + \gamma_4 \ln (\mathrm{INF})_{it} + (unp)_{it}$$
$$\gamma_5 ln(G)_{it} + \xi_{\mathrm{it}}$$

بحيث ان:

$(unp)_{it}$**:** يمثل معدل البطالةفيكل دولة عربية (i)

$(\mathrm{GDP}G)_{it}$**:** يمثل معدل النمو الاقتصادي في كل دولة عربية (i)

$(\mathrm{GCF})_{it}$**:** يمثل اجمالي تكوين رأس المال (بالاسعار الثابتة لسنة الاساس 2010) في كل دولة عربية (i)

$(\mathrm{INF})_{it}$**:** يمثل معدل التضخم في كل دولة عربية (i)

$(G)_{it}$**:** يمثل متغير الاستثمار العمومي معبرا عنه بالإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العامفي كل دولة عربية (i).

ξ_{it}**:** الخطأ العشوائي

3. تقدير دالة البطالة من خلال نماذج بانل الثلاثة :

سنقوم في هذه المرحلة بتقدير دالة البطالة في الدول العربية من خلال نماذج بانل الثلاثة تم كمرحلة ثانية سوف نختار أحسن هذه النماذج الذي يحقق لنا أفضل النتائج و ذلك من خلال الاختبارات الإحصائية المستخدمة في هذا المجال.

1.3.عن طريق نموذج الانحدار التجميعي (PooledRegression Model):

نتائج التقدير هي موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5) : تقدير معادلة البطالة من خلال نموذج الانحدار التجميعي.

	المتغير التابع :معدل البطالة (unpLn)			
المتغيرات المستقلة	معاملات المتغيرات المستقلة	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة t	قيمة المعنوية	
Ln GDPG	-0.1144	-1.49	0.13	غير معنوي
Ln GCF	3.92	0.90	0.36	غير معنوي
Ln INF	1.93	0.88	0.37	غير معنوي

Ln G	-7.01	-4.63	0.00	معنوي
C	12.40	20.86	0.00	معنوي
معامل التحديد ^{2}	0.057109			**نموذج معنوي**
معامل التحديد ^{2} المعدل	0.047313			
قيمة F	5.829656			
القيمة المعنوية	0.000145			

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

2.3 عن طريق نموذجالتأثيراتالثابتة(Fixedeffectsmodel):

نتائج التقدير هي موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (6): تقدير معادلة البطالة من خلال نموذج التأثيرات الثابتة

	المتغير التابع : معدل البطالة (unpLn)			
المتغيرات المستقلة	**معاملات المتغيرات المستقلة**	**معنوية المعاملات**		**القرار**
		قيمة t	**قيمة المعنوية**	
Ln GDPG	-0.047	-1.69	0.09	غير معنوي
Ln GCF	1.85	1.20	0.22	غير معنوي
Ln INF	1.22	2.73	0.006	معنوي
Ln G	-3.03	-3.37	0.0008	معنوي
C	10.86	33.78	0.00	معنوي
معامل التحديد ^{2}	0.8915			**نموذج معنوي**
معامل التحديد ^{2} المعدل	0.8853			
قيمة F	144.0495			
القيمة المعنوية	0.000000			

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

3.3. عن طريق نموذجالتأثيراتالعشوائية(Randomeffects model):

نتائج التقدير هي موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(7) : تقدير معادلة البطالة من خلال نموذج التأثيراتالعشوائية

	المتغير التابع : معدل البطالة (unpLn)

المتغيرات المستقلة	معاملات المتغيرات المستقلة	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة t	قيمة المعنوية	
Ln GDPG	-0.048	-1.71	0.08	غير معنوي
Ln GCF	1.85	1.20	0.22	غير معنوي
Ln INF	1.08	2.58	0.01	معنوي
Ln G	-3.03	-3.39	0.0008	معنوي
C	10.71	5.28	0.00	معنوي
معامل التحديد ^{2}	0.0432			**نموذج معنوي**
معامل التحديد ^{2} المعدل	0.0333			
قيمة F	4.352595			
القيمة المعنوية	0.001871			

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

4.الاختيار ما بين نموذجي بانل*fixedeffect*، *randomeffect*:

لاختيار أفضل نموذج ملائمة لدراستنا، سنقوم كمرحلة أولية باستخدام الاختبارات الإحصائية من اجل الاختيار ما بين نموذجي بانلنموذجالتأثيراتالعشوائية(***randomeffect***) و نموذجالتأثيراتالثابتة (***fixedeffect***) ، و لعل أهم هذه الاختبارات هو اختبار (hausman test) الموضح كالأتي :

* **الفرضية العديمة :**التأثيراتالعشوائية(***randomeffect***) هو أكثر ملائمة للدراسة.

* **الفرضية البديلة:** نموذجالتأثيراتالثابتة (***fixedeffect***) هو أكثر ملائمة للدراسة.

نتائج الاختبار هي موضحة في الجدول الأتي :

الجدول رقم(8) :نتائج اختبار (hausman test)

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار
Chi-Sq. Statistic	20.442308	0.0004

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

من خلال الجدول يتضح أن قيمة الاختبار (**20.442308**) هي اكبر من القيمة الجدولية المعنوية، كما أن القيمة المعنوية للاحتمال هي اقل من 0.05. و بالتالي سوف نرفض الفرضية العديمة و نقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج الأكثر ملائمة للدراسة هو نموذجالتأثيراتالثابتة (***fixedeffect***).

5.الاختيار ما بين نموذجي بانل*fixedeffect*،*pooledregression*:

بعد القيام باختبار (hausman test) و الذي على أساسه تم ترشيح نموذج التأثيراتالثابتة (*fixedeffect*)، سنقوم كمرحلة ثانية التأكد من فرضية وجود عدم تجانس ما بين الدول، و ذلك من خلال استخدام الطرق الإحصائية لاختيار ما بين نموذجي التأثيراتالثابتة (*fixedeffect*) و نموذج الانحدار التجميعي (*pooledregression*).

هناك عدة طرق مستخدمة في هذا النوع من الاختبارات و لعل أهمها هو الاختبار المبني على أساس استخدام متغيرات الصماء (dammy) و اختبار ما إذا كانت تختلف عن الصفر أم لا.

منهجية الاختبار تتمثل في اختبار ما إذا كانت معاملات هذه المتغيرات الصماءتختلف معنويا عن الصفر أم لا، فذا كانت مساوية للصفر فإننا نقبل فرضية أن نموذج الانحدار التجميعي (*pooledregression*)هو النموذج الأكثر ملائمة للدراسة أي أن هناك تجانس ما بين الدول. أما إذا كانت معاملات هذه المتغيرات الصماء تختلف معنويا عن الصفر فهذا يعني أن هناك عدم تجانس بين الدول و بالتالي التأكيد على أن نموذج التأثيراتالثابتة (*fixedeffect*) هو النموذج الأكثر ملائمة للدراسة. و لهذا تم استخدام اختبار (*Wald Test*) للتأكد من معنوية معاملات المتغيرات الصماء

منهجية الاختبار هي كما يلي :

* **الفرضية العدمية:**معاملات المتغيرات الصماء مساوية للصفر و بالتالي اختيارنموذج الانحدار التجميعي (*pooledregression*).

***الفرضية البديلة:** معاملات المتغيرات الصماء لا تساوي الصفر و بالتالي اختيارنموذج التأثيراتالثابتة (*fixedeffect*).

نتائج اختبار(*Wald Test*) هي موضحة في الجدول رقم (9) :

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار
F-statistic	181.4610	**0.0000**
Chi-square	2177.532	**0.0000**

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

بما أن قيمة كل من F و x^2اكبر من القيم الجدولية المعنوية، كما أن قيمة الاحتمال هي اقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية العديمة و نقبل الفرضية البديلة إي أن معاملات المتغيرات الصماء هي تختلف معنويا عن الصفرو بالتالي النموذج الأكثر ملائمة للدراسة هو نموذج fixedeffect.

6.تقدير النموذج : انطلاقا من نموذج بانل النهائي المختار فان معادلة التقدير هي كالأتي:

$$\mathbf{unp} = 10.86 - 0.047*\mathbf{GDPG} + 1.85*\mathbf{GCF} + 1.22*\mathbf{INF} - 3.02*\mathbf{G}$$

تشير النتائج الى وجود علاقة سلبية بين معدل البطالةمع كل من متغير معدل النمو الاقتصادي و الاستثمار العمومي ، فيما يوجد اثر ايجابي لمتغيري معدل التضخم و اجمالي تكوين رأس المال. الا ان اثر كل من معدل النمو الاقتصادي و اجمالي تكوين رأس المال كان غير معنوي لان احتمالها كان اكبر من 0.05.

7. دراسة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة :

بعد تقدير دالة معدل البطالة نهدف من خلال هذه المرحلة اختبار ما إذا كانت متغيرات الدراسة لها علاقة توازنية طويلة الأجل، سوف نبدأ اختبارنا بدراسة استقرارية متغيرات الدراسة، ثم نقوم باختبار وجود علاقات تكاملية طويلة الأجل مع تحديد عددها.

1.7.دراسة استقراريةالمتغيرات :

جدول رقم (10): بالنسبة للمتغير التابع: معدل البطالة (UNP):

النموذج		في المستوى			اخذ الفروق من الدرجة الأولى		
إختبارجذر الوحدة		في المستوى	الحد الثابت	C و trend	في المستو	الحد الثابت	C و trend
Levin, Lin & Chu t*	T	-1.15	0.74	0.59	-15.75	-12.48	-9.83
	Sig	0.12	0.77	0.72	0.00	0.00	0.00
Breitung	T	/	/	-0.98	/	/	-9.71
	Sig	/	/	0.16	/	/	0.00
Im,Pesaran,Shin	T	/	-0.34	-2.63	/	-12.55	-10.04
	Sig	/	0.36	0.00	/	0.00	0.00
Fisher ADF	T	31.06	41.12	55.92	294.26	208.13	153.51
	Sig	0.70	0.25	0.01	0.00	0.00	0.00
Fisher- PP	T	29.11	30.04	32.86	294.38	197.62	151.42
	Sig	0.78	0.74	0.61	0.00	0.00	0.00
القرار		سلسلة غير مستقرة			سلسلة مستقرة		

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

جدول رقم (11): بالنسبة للمتغير المستقل: معدل النمو الاقتصادي (GDPG):

النموذج		في المستوى			اخذ الفروق من الدرجة الأولى		
إختبارجذر الوحدة		في المستوى	الحد الثابت	C و trend	في المستو	الحد الثابت	C و trend
Levin, Lin & Chu t*	T	5.87	1.92	-1.36	-11.59	-10.93	-9.33
	Sig	1.00	0.97	0.08	0.00	0.00	0.00
Breitung	T	/	/	-0.80	/	/	--4.69
	Sig	/	/	0.21	/	/	0.00
Im,Pesaran,Shin	T	/	3.38	-0.90	/	-13.02	-12.10
	Sig	/	0.99	0.18	/	0.00	0.00
Fisher ADF	T	8.25	38.60	50.24	286.38	223.65	197.69
	Sig	1.00	0.35	0.05	0.00	0.00	0.00
Fisher- PP	T	29.75	36.96	47.43	539.70	241.29	444.45
	Sig	0.75	0.42	0.09	0.00	0.00	0.00
القرار		سلسلة غير مستقرة			سلسلة مستقرة		

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

جدول رقم (12) : بالنسبة للمتغير المستقل: اجمالي تكوين رأس المال (GCF):

النموذج		في المستوى			اخذ الفروق من الدرجة الأولى		
إختبارجذر الوحدة		في المستوى	الحد الثابت	C و trend	في المستو	الحد الثابت	C و trend
Levin, Lin & Chu t*	T	4.76	1.05	1.45	-14.86	-12.41	-10.80
	Sig	1.00	0.85	0.92	0.00	0.00	0.00
Breitung	T	/	/	1.64	/	/	-1.97
	Sig	/	/	0.94	/	/	0.02
Im,Pesaran,Shin	T	/	3.16	2.72	/	-11.93	-10.17
	Sig	/	0.99	0.99	/	0.00	0.00

Fisher ADF	T	9.27	23.94	24.79	282.58	216.83	177.40
	Sig	1.00	0.90	0.87	0.00	0.00	0.00
Fisher- PP	T	8.25	12.54	19.66	285.24	216.62	183.83
	Sig	1.00	0.99	0.97	0.00	0.00	0.00
القرار		سلسلة غير مستقرة			سلسلة مستقرة		

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

جدول رقم (13): بالنسبة للمتغير المستقل: معدل التضخم (INF):

النموذج		في المستوى			اخذ الفروق من الدرجة الأولى		
إختبارجذر الوحدة		في المستوى	الحد الثابت	C و trend	في المستو	الحد الثابت	C و trend
Levin, Lin & Chu t*	T	6.21	6.21	-4.45	-0.41	-3.31	-3.69
	Sig	1.00	1.00	0.00	0.33	0.00	0.00
Breitung	T	/	/	-8.12	/	/	0.99
	Sig	/	/	0.00	/	/	0.84
Im,Pesaran,Shin	T	/	8.00	-6.20	/	-20.27	-13.95
	Sig	/	1.00	0.00	/	0.00	0.00
Fisher ADF	T	1.58	16.19	135.42	490.55	346.30	293.71
	Sig	1.00	0.99	0.00	0.00	0.00	0.00
Fisher- PP	T	0.71	9.34	11.73	543.60	624.17	846.98
	Sig	1.00	1.00	1.00	0.00	0.00	0.00
القرار		سلسلة غير مستقرة			سلسلة مستقرة		

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

جدول رقم (14): بالنسبة للمتغير المستقل: متغير الاستثمار العمومي (G):

النموذج		في المستوى			اخذ الفروق من الدرجة الأولى		
إختبارجذر الوحدة		في المستوى	الحد الثابت	C و trend	في المستو	الحد الثابت	C و trend

Levin, Lin & Chu t*	T	11.88	5.81	0.44	-10.48	-11.49	-9.97
	Sig	1.00	1.00	0.67	0.00	0.00	0.00
Breitung	T	/	/	3.65	/	/	-4.91
	Sig	/	/	0.99	/	/	0.00
Im,Pesaran,Shin	T	/	8.82	1.83	/	-10.67	-9.18
	Sig	/	1.00	0.96	/	0.00	0.00
Fisher ADF	T	3.12	6.18	21.63	178.67	175.28	142.02
	Sig	1.00	1.00	0.97	0.00	0.00	0.00
Fisher- PP	T	3.37	4.13	14.32	190.76	167.14	130.44
	Sig	1.00	1.00	0.99	0.00	0.00	0.00
القرار		سلسلة غير مستقرة			سلسلة مستقرة		

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

من خلال الجداول أعلاه الخاصة بإختبار جذر الوحدة عند المستوى يتضح ان جميع المتغيرات المستخدمة في النموذج غير مستقرة لأن أغلبية القيم المحسوبة لإختبارات جذر الوحدة في النماذج الثلاثة هي أصغر من قيمها المعنوية (الجدولية)، كما أن قيمة الاحتمال (α) هي أكبر من الدرجة المعنوية (5%). اما بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى بالنسبة لكل المتغيرات محل الدراسة اصبحت أغلبية القيم المحسوبة لإختبارات جذر الوحدة أكبر من قيمها المعنوية (الجدولية)، كما أن قيمة الاحتمال (α) هي أصغر من الدرجة المعنوية (5%)، مما يجعلنا نرفض الفرضية العدمية والتي مفادها وجود جدر وحدةوبالتالي السلاسل الزمنية محل الدراسة أصبحت مستقرة عند أخذ الفروق من الدرجة الأولي.

2.7. إختبار وجود علاقات تكامل مشترك (*Cointegration*) :

بعد التأكد من الشرط المبدئي الضروري لوجود علاقات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة و المتمثل في ضرورة إستقرار السلاسل الزمنية عند نفس المستوى، و هذا ما توفر لدينا في دراستنا هذه، حيث أكدت لنا نتائج إختبارات جذر الوحدة أن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة هي كلها مستقرة عند الدرجة ((1) I)، أي أنها مستقرة عند أخذ الفروق من الدرجة الأولى. و هذا ما سيسمح لنا بالبحث عن إمكانية وجود علاقات توازنية بين هذه المتغيرات.

يعتمد التأكد من وجود علاقات توازنية على المدى الطويل على الاختيار بين ثلاثة إختبارات:

* ***اختبار :***Pedroni (engle-granger based)

* ***اختبار :*** Kao(engle-grangerbased)

* **اختبار** *:* Fisher (combinedjohansen)

إن هذه الاختبارات لا تختلف فيما بينها في المنهجية العامة للاختبار، و لهذا يمكن الاستعانة بها جميعا، أو إختيار واحد منها، إذ أن منهجية هذه الاختبارات هي كالأتي :

* **الفرضية العديمة :** عدم وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى البعيد.

* **الفرضية البديلة:** وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى البعيد.

سنعتمد في دراستنا هذه على إختبارFisher - Johansen، حيث تشير نتائجه إلى ما يلي :

الجدول رقم (15): نتائج إختبارFisher للتكامل المشترك

الاختبار / عدد العلاقات التوازنية	trace test		Max-eigen test	
	قيمةFisher	معنوية الاختبار	قيمةFisher	معنوية الاختبار
لا يوجد (None)	251.3	0.0000	166.7	0.0000
أكثر من 1 (Atmost 1)	108.7	0.0000	64.03	0.0000
أكثر من 2 (Atmost2)	59.01	0.0000	41.56	0.0032
أكثر من 3 (Atmost3)	34.92	0.0206	33.76	0.0278
*أكثر من*4(Atmost4)	24.08	0.2388	24.08	0.2388

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

تشير نتائجإختبارFisher - Johansenللتكامل المشترك إلى قبول فرضية وجود على الأقل اربع علاقات توازنية على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، و ذلك لأن مستوى المعنوية(sig)لكلا الاختبارين (Max-eigen test،trace test) هي أكبر من 0.05، عند أكثر من اربع علاقات توازنية على المدى الطويل (Atmost4) .

3.7. تحديد علاقات التكامل المشترك (*Cointegration*):

بعد التأكد من وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة لا بد من تحديد هذه العلاقات مع التأكد من إمكانية وجود علاقة سببية طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.

1.3.7. العلاقة الأولى: بإعتبار أن متغيرمعدل البطالة(unp) هو المتغير التابع.

* **تحديد معادلة إنحدار التكامل المشترك :** نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل هي كالأتي:

D(unp) = - 0.003*(unp (-1) - 3.75*GDPG(-1) + 1.65*GCF (-1) - 4.52* INF (-1) + 1.41*G (-1) + 1.16) + 0.09*D(unp(-1)) - 0.029*D(unp(-2)) + 0.01*D(unp(-3)) - 0.06*D(GDPG(-1)) - 0.08*D(GDPG(-2)) - 0.02*D(GDPG(-3)) - 9.58*D(GCF(-1)) + 1.05*D(GCF(-2)) - 4.17*D(GCF(-3)) - 2.33*D(INF(-1)) + 4.39*D(INF(-2)) - 2.01*D(INF(-3)) + 1.57*D(G(-1)) - 4.01*D(G(-2)) + 3.02*D(G(-3)) - 0.07

***التأكد من وجود علاقة سببية على المدى الطويل:** لكي يكون هناك علاقة سببية على المدى الطويل يجب أن يكون معامل التكامل المشترك الخاص بالمتغير التابع بدرجة التأخير ((unp(-1) في معادلة إنحدار التكامل المشترك سالب و ذو دلالة معنوية.

نتائج إختبار معنوية معامل التكامل المشترك الخاص بالمتغير التابع بدرجة التأخير ((unp(-1) هي موضحة في الجدول الأتي:

الجدول رقم(16) : إختبار معنوية معامل التكامل المشترك للمتغير بدرجة التأخير ((K(-1)

المعامل	قيمة المعامل	قيمة ستودنتT	قيمة المعنوية
معامل unp (-1)	0.003-	0.57-	0.5683

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

بالرغم من أن قيمة معامل التكامل المشترك للمتغير التابع بدرجة التأخير ((unp (-1) هي سالبة (0.003-) إلا أنها غير معنوية، و ذلك لأن القيمة المعنوية (*sig*) هي أكبر من 0.05. و هذا ما يدل على غياب علاقة سببية للمدى الطويل.

* **التأكد من وجود علاقة سببية على المدى القصير :**لكي يكون هناك علاقة سببية على المدى القصير، يجب أن تكون قيم معاملات المتغيرات المستقلة بدرجات التأخير في معادلة الانحدار معنويا تختلف عن الصفر، و لهذا تم إستخداماإختبار(*Wald Test*)

الجدول رقم(17) : نتائج إختبار(*Wald Test*) لمعادلة التكامل المشترك بإعتبار متغير معدل البطالة (UNP) هو المتغير التابع

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار
Chi-square	11.65860	0.1671

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

بما أن قيمةx^2 هي أقل من قيمتها الجدولية المعنوية، كما أن قيمة الاحتمال (sig) هيأكبر من 0.05 فإننا نقبل الفرضية العديمة أي أن معاملات المتغيرات المستقلة بدرجات التأخير هي معنويا تساوي الصفر و بالتالي نستنتج غياب علاقة سببية على المدى القصير.

2.3.7. العلاقة الثانية : بإعتبار أن متغير معدل النمو الاقتصادي (GDPG) هو المتغير التابع.

*** تحديد معادلة إنحدار التكامل المشترك :**نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل هي كالأتي:

D(GDPG) = - 0.04*(GDPG(-1) + 2.05*GCF(-1) - 4.79*INF(-1) - 7.69*G (-1) + 270.99) - 0.0013*(unp (-1) - 4.88*GCF(-1) + 0.001*INF(-1) + 2.91*G(-1) - 6175.79) - 0.44*D(GDPG(-1)) - 0.038*D(GDPG(-2)) + 0.14*D(unp (-1)) + 0.67*D(unp(-2)) - 5.74*D(GCF(-1)) + 2.23*D(GCF(-2)) + 6.93*D(INF(-1)) - 6.79*D(INF(-2)) + 8.96*D(G(-1)) - 5.05*D(G(-2)) + 0.51

*** التأكد من وجود علاقة سببية على المدى الطويل:**

نتائج إختبار معنوية معامل التكامل المشترك للمتغير التابع بدرجة التأخير ((-1) GDPG) هي موضحة في الجدول الأتي:

الجدول رقم (18) : إختبار معنوية معامل التكامل المشترك للمتغير بدرجة التأخير (-) GDPG (1))

المعامل	قيمة المعامل	قيمة ستودنتT	قيمة المعنوية
معامل GDPG (-1)	0.04-	2.08-	0.0371

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

بما أن قيمة معامل التكامل المشترك الخاص بالمتغير التابع بدرجة التأخير ((-1) GDPG) في معادلة الانحدار هي سالبة (-0.04)، كما أنها معنوية و ذلك لأن القيمة المعنوية (sig) هي أقل من 0.05. و هذا ما يدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل، مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 4 % .

*** التأكد من وجود علاقة سببية على المدى القصير :**

نتائج الاختبار(*Wald Test*) هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(19) : نتائج الاختبار(Wald Test)لمعادلة التكامل المشترك بإعتبارمعدل النمو الاقتصادي (GDPG) هو المتغير التابع

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار
Chi-square	3.231190	0.9190

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

بما أن قيمة x^2 هي أقل من قيمتها الجدولية المعنوية، كما أن قيمة الاحتمال (sig) هي أكبر من 0.05 فإننا نقبل الفرضية العديمة أي أن معاملات المتغيرات المستقلة بدرجات التأخير هي معنويا تساوي الصفر و بالتالي نستنتج غياب علاقة سببية على المدى القصير.

3.3.7. العلاقة الثالثة : بإعتبار أن متغير اجمالي تكوين رأس المال(GCF) هو المتغير التابع.

*** تحديد معادلة إنحدارالتكامل المشترك :** نموذج العلاقة التوازنية للمدى الطويل هي كالأتي:

D(GCF) = - 0.012*(GCF (-1) - 94768.43*INF(-1) - 0.53*G (-1) + 629110552187) + 27582923.99*(GDPG(-1) - 1.40*INF(-1) + 2.61*G (-1) + 4.23) + 2257608.43*(unp (-1) - 0.0004*INF(-1) - 3.41*G (-1) + 3127.48) + 0.11*D(GCF (-1)) + 0.27*D(GCF (-2)) - 39221653.37*D(GDPG(-1)) - 54040080.81*D(GDPG(-2)) - 112924802.30*D(unp (-1)) + 33514023.76*D(unp (-2)) + 8648.84*D(INF(-1)) - 15222.62*D(INF(-2)) + 0.50*D(G (-1)) - 0.11*D(G (-2)) + 1212653584.73

*** التأكد من وجود علاقة سببية على المدى الطويل:** نتائج إختبار معنوية معامل التكامل المشترك الخاص بالمتغير التابع بدرجة التأخير ((-1) GCF) هي موضحة في الجدول الأتي:

الجدول رقم (20) :إختبارمعنوية معامل التكامل المشترك للمتغير بدرجة التأخير ((GCF(-1)

المعامل	قيمة المعامل	قيمة ستودنتT	قيمة المعنوية
معامل GCF(-1)	0.012-	1.59-	0.1106

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

بالرغم من أن قيمة معامل التكامل المشترك للمتغير التابع بدرجة التأخير ((-1) GCF) هي سالبة (-0.012) إلا أنها غير معنوية، و ذلك لأن القيمة المعنوية (sig) هي أكبر من 0.05. و هذا ما يدل على غياب علاقة سببية للمدى الطويل.

*** التأكد من وجود علاقة سببية على المدى القصير :**

نتائج الاختبار(Wald Test) هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (21) : نتائج الاختبار(Wald Test)لمعادلة التكامل المشترك بإعتباراجمالي تكوين رأس المال(GCF) هو المتغير التابع

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار
Chi-square	46.50904	0.0000

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

بما أن قيمة الاحتمال (sig) هي أقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية العديمة و نقبل الفرضية البديلة أي أن معاملات المتغيرات التفسيرية بدرجات التأخير في معادلة التكامل المشترك بإعتبار أن متغير اجمالي تكوين رأس المال (GCF) هو المتغير التابع هي تختلف معنويا الصفر و بالتالي نستنتج وجود علاقة سببية على المدى القصير.

4.3.7. العلاقة الرابعة : بإعتبار أن متغير معدل التضخم (INF) هو المتغير التابع.

*** تحديد معادلة إنحدار التكامل المشترك :**نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل هي كالأتي:

D(INF) = 0.002*(INF(-1) + 0.0001*G (-1) - 7493616.30) - 47.75*(GDPG(-1) + 1.82*G (-1) - 7.96) - 1.63*(unp (-1) + 1.78*G (-1) - 318.918509493) - 1.04*(GCF(-1) + 21.34*G4(-1) - 389243424599) + 1.79*D(INF(-1)) - 0.91*D(INF(-2)) + 16.17*D(GDPG(-1)) - 4.88*D(GDPG(-2)) - 37.31*D(unp (-1)) - 143.22*D(unp (-2)) - 1.47*D(GCF(-1)) - 1.09*D(GCF(-2)) + 3.41*D(G (-1)) + 4.13*D(G (-2)) + 13562.38

*** التأكد من وجود علاقة سببية على المدى الطويل:**

بما أن قيمة هذا المعامل هو موجب (0.002) في معادلة الانحدار بإعتبار أن معدل التضخم (INF)هو المتغير التابع ، فهذا يدل على غياب علاقة سببية على المدى الطويل.

*** التأكد من وجود علاقة سببية على المدى القصير :**

نتائج الاختبار(Wald Test) هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (22): نتائج الاختبار(*Wald Test*)لمعادلة التكامل المشترك بإعتبار متغير معدل التضخم (INF)هي المتغير التابع

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار

Chi-square	39.18608	0.0000

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

بمأن قيمة الاحتمال (sig) هي أقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية العديمة و نقبل الفرضية البديلة أي أن معاملات المتغيرات التفسيريةبدرجات التأخير في معادلة التكامل المشترك بإعتبار أن معدل التضخم (INF) هو المتغير التابع هي تختلف معنويا الصفر و بالتالي نستنتج وجود علاقة سببية على المدى القصير.

5.3.7. العلاقة الخامسة : بإعتبار أن متغير متغير الاستثمار العمومي (G)هو المتغير التابع.

*** تحديد معادلة إنحدار التكامل المشترك :**نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل هي كالأتي:

D(G) = 0.05*(G (-1) + 34347610.35*unp (-1) - 0.16*GCF(-1) + 35554.45*INF(-1) - 212123913200) + 97641465.82*(GDPG(-1) + 0.02*unp (-1) + 7.66*GCF(-1) - 2.05*INF(-1) + 107.73) + 0.53*D(G (-1)) - 0.51*D(G (-2)) - 57601708.85*D(GDPG(-1)) - 42825377.30*D(GDPG(-2)) - 19361056.11*D(unp (-1)) - 93685595.90*D(unp (-2)) - 0.07*D(GCF(-1)) + 0.09*D(GCF(-2)) - 16673.82*D(INF(-1)) + 14289.21*D(INF(-2)) + 1384098681.46

*** التأكد من وجود علاقة سببية على المدى الطويل:**

بما أن قيمة هذا المعامل هو موجب (0.05) في معادلة الانحدار بإعتبار أن الاستثمار العمومي هو المتغير التابع ، فهذا يدل على غياب علاقة سببية على المدى الطويل.

*** التأكد من وجود علاقة سببية على المدى القصير :**

نتائج الاختبار(Wald Test) هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (23) : نتائج الاختبار(*Wald Test*)لمعادلة التكامل المشترك بإعتبار متغير الاستثمار العمومي (G) هو المتغير التابع

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار
Chi-square	39.18608	0.0000

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

بمأن قيمة الاحتمال (sig) هي أقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية العديمة و نقبل الفرضية البديلة أي أن معاملات المتغيرات التفسيريةبدرجات التأخير في معادلة التكامل المشترك بإعتبار أن

متغير الاستثمار العموميGهو المتغير التابع هي تختلف معنويا الصفر و بالتالي نستنتج وجود علاقة سببية على المدى القصير.

8. تحليل نتائج الدراسة التطبيقية:

نتائج الدراسة القياسيةلتقدير لدالة معدل البطالة في الدول العربية خلال الفترة (1990-2018) كانت كالأتي :

1 - أثبتت نتائج تقدير معادلة البطالة باستخدام نماذج بانل إلى وجود تأثير سلبي ذات دلالة إحصائية للاستثمار العموميمعبرا عنه بالإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام على معدل البطالةفي الدول العربية، إذ بلغ معامل هذا المتغير في معادلة الانحدار (-3.03)، أي أن الزيادة بنسبة 1 % في حجم االاستثمار العمومي سوف تؤدي إلى خفض معدل البطالة بنسبة 3.03%. و هذا ما يؤكد أن الاستثمار العمومي له اثر مهم في خفض معدل البطالة.

2- وجود تأثير سلبي لمتغير معدل النمو الاقتصادي على معدل البطالة الا انه غير معنوي، حيث بلغ معامله في معادلة الانحدار (-0.047) و لكن بإحتمال اكبر من 0.05.

3- بلغ معامل اجمالي تكوين رأس المال (1.85) الا انه غير معنوي لان احتماله اكبر من 0.05، مما يدل غياب اي اثر لاجمالي تكوين رأس المال على معدل البطالة.

4- وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لمتغير معدل التضخم على معدل البطالة، حيث بلغ معامله في معادلة الانحدار (1.22) ، اي أن الزيادة بنسبة 1 % في معدل التضخم سوف تؤدي إلى رفع معدل البطالة بنسبة 1.22%.

5- بلغ معامل التحديد (0.8915) مما يؤكد ان المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج تفسر ما نسبته 89.15 % في التغير الحاصل في معدلات البطالة.

6- بلغت القيمة الاحصائية (F) "144.04" باحتمال (0.000) و هي اقل من القيمة المعنوية (0.05) مما يؤكد على ان النموذج المستخدم هو ملائم للدراسة.

7- أكدت منهجية التكامل المشترك المستخدمة في هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة المتمثلة في كل من: معدل البطالة، معدل النمو الاقتصادي، اجمالي تكوين رأس المال، معدل التضخم، الاستثمار العمومي .

8- بالنسبة للعلاقة السببية فقد دلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية واحدة على المدى الطويل من بين خمسة علاقات توازنية، و هي تلك الخاصة بمعادلة إنحدار التكامل المشترك لمتغير معدل النمو الاقتصادي (GDPG) مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن هي حوالي 4%.

9- أما بالنسبة للعلاقات السببية على المدى القصير فقد كشفت الدراسة إلى ثلاث علاقات سببية على المدى القصير و الخاصة بمعادلة إنحدار التكامل المشترك لكل من متغير: اجمالي تكوين رأس المال، معدل التضخم، الاستثمار العمومي.

خلاصة الفصل :

لقد حاولنا من خلال في هذا الفصل تطبيق مختلف النماذج القياسية و الاختبارات الاحصائية لإبراز اثر الاستثمار العمومي معبرا عنه بالإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام على معدل البطالة في الدول العربية للفترة 1990-2018 من خلال استخدام نماذج البانل، حيث اثبتت الدراسة التطبيقية وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية للاستثمار الحكومي على معدل البطالة و هذا ما يؤكد على الدور المهم الذي يحدثه الاستثمار العمومي في خلق فرص عمل جديدة و خفض معدلات البطالة، كما ان هذه النتائج المتحصل عليها تتوافق مع العلاقة السلبية التي تربط ما بين الاستثمار الحكومي و معدلات البطالة في مختلف النظريات الاقتصادية.

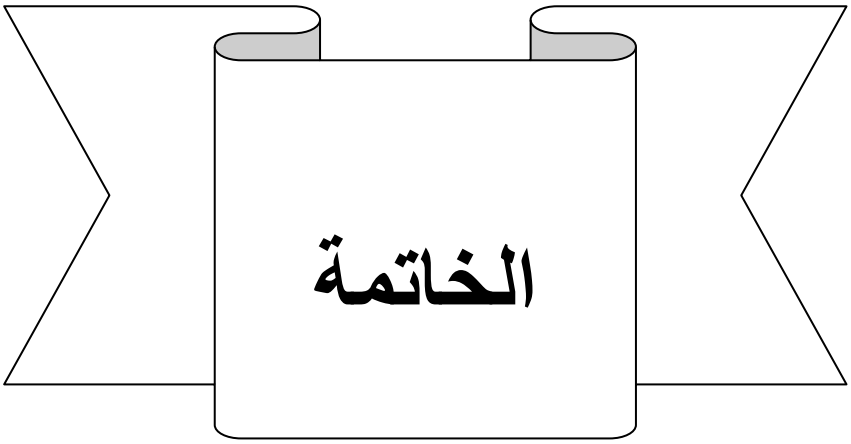
الخاتمة

إن موضوع القوى العاملة و مساهمتها في التنمية الاقتصادية له أهمية كبيرة و متزايدة ، و يعتبر من أهم القضايا التي ترتبط بعملية التنمية الاقتصادية سواء في الحاضر أو المستقبل ، حيث أنه لا يمكن لعملية التنمية أن تتم و تكون كاملة بدون وجود القوى العاملة المتعلمة و المؤهلة و المدربة ، و بالتالي تكون قادرة على التعامل مع جوانب التنمية المختلفة .

و من الحقائق الجلية التي أثبتتها التطورات الاقتصادية الحديثة ، الدور الفعال و المؤثر لعنصر الاستثمار العمومي في تسيير عجلة التنمية الاقتصادية و المساهمة في تخسين و إنعاش سوف العمل ، فنظرا للدور الذي يؤديه الاستثمار العمومي في الحياة الاقتصادية ، فهو يؤثر على كل من جانبي العرض الكلي و الطلب الكلي ، ففي الفترة القصيرة تؤدي زيادة الاستثمار إلى زيادة الطلب الكلي باعتباره أحد المكونات الأساسية للطلب ، و من ناحية أخرى يترتب عن زيادة الاستثمار زيادة فرص النمو من خلال زيادة رأس المال و زيادة الناتج القومي المحتمل و من تم زيادة العرض الكلي ، و بالتالي زيادة فرص العمل و التشغيل .

و من خلال ما سبق كان هدف هذه الدراسة هو توضيح تأثير الاستثمارات العمومية على البطالة بحيث حاولنا فهم ظاهرة البطالة و أسبابها و طرق علاجها و ما مدى تأثير الاستثمارات العمومية عليها .

و من أجل الاجابة على اشكالية بحثنا المتمثلة في اثر الاستثمارات العمومية على البطالة في الدول العربية تم تقسيم بحثنا الى اربع فصول رئيسية منها ثلاث فصول نظرية و فصل تطبيقي حيث تناولنا في الفصل الاول اهم الدراسات النظرية و التطبيقية التي عالجت علاقة الاستثمار العمومي و البطالة ثم تطرقنا في الفصل الثاني و الثالث مختلف المفاهيم و النظريات حول الاستثمار العمومي و البطالة مع تحليل وصفي لواقعهما في الدول العربية، اما الفصل التطبيقي فقد تم حاولنا تحديد اثر الاستثمار العمومي على البطالة في الدول العربية من خلال دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل و اختبار التكامل المشترك.

و من خلال دراستنا الوصفية و تحليل كل من واقع الاستثمار العمومي و ظاهرة البطالة في الدول العربية، اضافة الى نتائج الدراسة القياسية باستخدام نماذج البانل و اختبار التكامل المشترك يمكن ايجاز اهم النتائج المتوصل اليها كما يلي:

- ✓ أثبتت لدينا نتائج تقدير معادلة البطالة إلى وجود تأثير سلبي ذات دلالة إحصائية للاستثمار العمومي معبرا عنه بالإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام على معدل البطالة في الدول العربية، حيث أن الزيادة بنسبة 1 % في حجم الاستثمار العمومي سوف تؤدي إلى خفض معدل البطالة بنسبة 3.03 % مع بقاء العوامل الاخرى على حالها. ان هذه النتيجة المتوصل اليها تؤكد صحة الفرضية الاولى للدراسة التي تشير الى ان الاستثمارات العمومية تعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي مما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع و الخدمات و بالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة و تخفيض نسب البطالة. ان هذه النتيجة المتحصل عليها تتوافق مع اغلب النتائج المتوصل اليها في الدراسات القياسية السابقة سواء العربية او الاجنبية ، كما انها تتسق مع النظرية الاقتصادية للعلاقة السلبية التي تربط الاستثمار العمومي بالبطالة. اذ ان المشاريع الاستثمارية العمومية خصوصا في البنية التحتية و بناء المصانع من شأنها تحفيز النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات مما سيساهم في دفع عجلة التنمية و زيادة الطلب على عوامل الانتاج و لعل ابرزها عنصر العمل و بالتالي خفض من معدلات البطالة.
- ✓ كما استخلصنا في الدراسة القياسية الى غياب اي تأثير ذو دلالة احصائية لمتغير معدل النمو الاقتصادي و اجمالي تكوين رأس المال على معدل البطالة. و هذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على ان النمو الاقتصادي و التوسع الاقتصادي و زيادة مخزون راس المال من شأنه خفض معدلات البطالة.
- ✓ وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين معدل التضخم و معدل البطالة في الدول العربية و هو ما يتماشى مع الطرح النظري.
- ✓ كما أكدت منهجية التكامل المشترك المستخدمة في هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة لكل من معدلات البطالة و معدل

النمو الاقتصادي ، إجمالي تكوين رأس المال ، معدل التضخم و الاستثمار العمومي مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن هي حوالي 4 % .

- ✓ أما بالنسبة للعلاقات السببية على المدى القصير ، فقد كشفت الدراسة إلى وجود ثلاث علاقات سببية على المدى القصير و الخاصة بمعادلة التكامل المشترك لكل من متغير إجمالي لتكوين رأس المال ، معدل التضخم ، الاستثمار العمومي .

انطلاقا من النتائج المتوصل اليها و التي اكدت على اهمية و دور الاستثمارات العمومية في توفير فرص عمل جديدة و تخفيض معدلات البطالة من خلال تحفيز الانشطة الاقتصادية المختلفة وزيادة الطلب الكلي على السلع و الخدمات بما يساهم في تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية. و امام هذه الرهانات لابد على السلطات العمومية في الدول العربية ايجاد الاليات الضرورية و تسخير الامكانيات البشرية و المادية لتحقيق استثمارات عمومية ناجعة خصوصا مع المبالغ الهائلة التي يتم رصدها كل سنة في الميزانيات العمومية خصوصا في الدول العربية التي حققت عوائد ضخمة نتيجة البحبوحة المالية الناجمة عن ارتفاع اسعر البترول في السنوات الماضية، مما سيؤدي بالضرورة الى تخفيض معدلات البطالة و تحسين الظروف الاجتماعية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

الكتب:

1. الجمل احمد محمد عبد العظيم ، البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام ، الطبعة الأولى ، دار الالسلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة ، مصر ، 2007.
2. السيد عبد السميع اسامة ، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الاسلامية ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الاولى ،مصر 2007.
3. الشبيب دريد كمال ، الادارة المالية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ،الطبعة الثانية عمان - الاردن، 2008.
4. الليبي محمد علي و أخرون ، (1997) ، مقدمة الاقتصاد الكلي ، دار الجامعة ، الاسكندرية ، مصر .
5. القريشي مدحت ، اقتصاديات العمل ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2007.
6. ايدجمان ، مايكل ، 1999 ، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة ترجمة محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للترجمة و للنشر , الرياض , السعودية .
7. اسم نايف علوان ، ادارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق ، دار الثقافة و النشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، 2012.
8. خالد الزواوي ، البطالة في الوطن العربي المشكلة و الحل ، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2004.
9. رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لأخطر مشكلات الرأس مالية المعاصرة ، عالم المعرفة ،الكويت ، 1997.
10. عصام حسن ، اسواق الأموال المالية ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، 2008.
11. عيسى السراحنة جمال حسن أحمد ، مشكل البطالة و علاجها ، الطبعة الأولى ، اليمامة للطباعة و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2000.
12. قاسم نايف علوان ، ادارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق ، دار الثقافة و النشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، 2012.

13. كاظم جاسم العيساوي ، دراسة الجدوى الاقتصادية ، و تقييم المشاريع ، الطبعة الأولى ،2002.

14. مروان شبوط ، كنجو عبود كنجو ، أسس الاستثمار ، جامعة القدس المفتوحة ، الشركة العربية المتحدة ،طبعة 2008.

15. منصوري الزين ، تشجيع الاستثمارات و اثره على التنمية الاقتصادية ، دار الراية للنشر ة التوزيع ، الطبعة الاولى ، 2013.

16. ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1997.

17. هندي منير ابراهيم ، اساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية 1999.

المذكرات:

1. المولى ، عبد الستار رائف حسن حمادي ، 2010، تحليل اقتصادي قياسي للإنفاق الاستثماري الزراعي في القطاع الزراعي العراقي مع التركيز على المنطقة الغربية بمحافظة الانبار للمدة 1980-2006، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة و الاقتصاد ، الرمادي - الأنبار ، العراق .

2. بن جيمة عمر ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة (رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ،2001).

3. بن علاق إسماعيل ، اث الاستثمار لااجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 200-2014 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية ، الجزائر ، 2014-2015.

4. سليم عقون ، (2010) ، قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية حالة الجزائر ، مذكرة ماجستار ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر.

5. عبد القادر يحي ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة ، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة وهران كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية قسم العلوم التجارية ، الجزائر ،2001-2012) .

6. عمار بهاليل نجاح ، البطالة لدى خريجي الجامعة أسبابها و اثارها الاجتماعية و الاقتصادية ، رسالة مقدمة لتيل شهادة الماستير في غلم اجتماع تنظيم و عمل ، جامعة 8 ماي 45 –قالمة- ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية قسم علم الاجتماع ، 2007-2008.

7. فارس شلالي ، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة خلال الفترة 2001-2004، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، 2005-2004.

8. محمد دمان ذبيح ، الاليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة (مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة العقيد الحاج لخضر بانتة كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الاسلامتة قسم الشريعة ، الجزائر ،2007-2008).

9. نوال بن فايزة ، اشكالية البطالة و دور مؤسسة سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005.(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2008-2009،.

10. نوري يحي ، دور السياسات الضريبية في تشجيع الاستثمار في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر) ، مذكرة لنيل شهادة الماستر سنة 2013.

11. وسام عمر كامل العماوي ، دور الاستثمارات العربية البينية في خلق فرص عمل في الدول العربية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الازهر ر، غزة ، 2013.

المقالات :

1. تقرير المجلس الوطني و الإقتصدي و لاجتماعي " تقرير حول تقويم أجهزة الشغل في الجزائر ،2002
2. معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وزارة المالية.

المداخلات :

1. ابوعلي، محمد سلطان، ، 2009 النمو الغير منتظم "اختبار اسهام القطاع الخاص في نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر 1960-2000" ، المعهد العربي للتخطيط الكويت ، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، " تقييم و استشراف " 23-25 مارس ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية.
2. عبد العظيم، عادل 2007 ، اقتصاديات الاستثمار : النظريات و المحددات ، المعهد العربي للتخطيط " سلسلة بحوث جسر التنمية " المجلد 6 ، العدد 67 ، تشرين الثاني ، الكويت .
3. عبد الغني دادن و محمد عبد الرحمن بن طاجين ، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970،2006، مجلة الباحث عدد10، كلية الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2012. .
4. مسلم قاسم حسن العلي ، العلاقة بين الاستثمار الحكومي و الخاص و أثرهما على النمو الاقتصادي في عينة من الدول الاسوية - دراسة قياسية للفترة 1980-2009 ، كلية الادارة و الاقتصاد -جامعة الموصل ،ملحق العدد 119 المجلد 37 لسنة 2018.

قائمة المراجع

المواقع الإلكترونية :

1. المركز العربي الأوربي لحقوق الإنسان والقانون الدولي. نسخة محفوظة 10 أبريل 2015 على موقعواي باك مشين..
2. https://tradingeconomics.com/

مقالات باللغة الأجنبية :

1. rapport conseil National Economique et Social : "rapport forum international sur l'emploi des jeunes ، recueil sur le chomage et l'emploi des jeunes : alger ,11-13 ;Mars 1996.
2. ONS Rapport , activité Emploi et chômage en septembre 2015 ,N°726.

كتب بالغة الأجنبية :

1. jacques margerin K gérard ausset : choix des investissement ، les édition d'organisqtuion ، paris ، juin 1987.